الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وارة التعليم العالي والبحث العالمي

جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي–

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة في مادة:

الإقتصاد الجزائري

موجهة لطلبة السنة الثانية

علوم اقتصادية

من إعداد الدكتورة :

عشوب ليلى

السنة الجامعية:2021-2022

المقدمة

مقدمة :

بعد الإستقلال عملت الجزائر على القضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الإستعمارية وبرزت حتمية التوجه التي تبنته الجزائر من خلال المحاولة التنموية الأولى خلال الفترتين (1962-1979)و (1980-1989)، حيث كان التصنيع وتحسين الإنتاجية من خلال المخططات أساس الإنطلاق في إحداث تنمية حقيقية في الإقتصاد الجزائري، بإعتبار أن الأسس الايديولوجية الموجهة لعملية التنمية قد تضمنتها تحديدا كل المواثيق التي صدرت خلال هذه الفترة بدءا لما ورد من توجهات في برنامج طرابلس سنة 1962 ومرورا بمضمون ميثاق الجزائر في سنة 1964 بعدها الميثاق الوطني بصيغته 1976-1986، وإنتهاءا بدستور 23 فيفري1989 التي تخلت من خلاله الجزائر ولأول مرة عن مبدأ أساسي في مواثيق السلطة وهو ضرورة بناء مجتمع إشتراكي وتبني إقتصاد السوق أو إقتصاد وطني موجه كضرورة فرضها عليها صندوق النقد الدولي، والذي يمثل الإنطلاقة لمحاولة تنموية ثانية للفترة (1990 -2005) ، ومع بداية الالفية الثالثة وتحسن مداخيل الدولة الجزائرية بات من الضروري وضع سياسات تنموية جديدة وهو تبني برامج تنموية مهمة: برنامج دعم النمو الإقتصادي (2001- 2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة (2010-2014) وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015 -2019 و برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030 .

المحور الأول:

الإقتصاد الجزائري قبل الإستقلال.

المحور الأول: الإقتصاد الجزائري قبل الإستقلال.

لاشك ان للإحتلال الفرنسي 132سنة أثارا بعيدة طالت مختلف جوانب الحياة الجزائرية خاصة الإقتصادية منها لذلك سنركز في هذا المحور على الجانب الإقتصادي للجزائر قبيل الإستقلال مع التركيز على النفط بإعتباره عصب الحياة في القرن العشرين.

أولا: خصائص الإقتصاد الجزائري في العهد الإستعماري.

- **مكانة قطاع المحروقات:** بإكتشاف البترول في صحراء **الجزائر** تضاعفت أهميته بالنسبة للإستثمارات المنجزة وحجم الإنتاج وأيضا مكانته في الصادرات الوطنية.

- **تغير هيكلي في بنية الإقتصاد الجزائري:** فقد احدث التشوه في بنية الإقتصاد الجزائري و ترسيخ التبعية وإنتشار التخلف الإقتصادي وإنتشار الفقر والمجاعة والأمراض اجتماعيا وبالتالي تفكك العلاقات الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الجزائري .

- **تحويل الفائض المنتج: من** الريف الجزائري إلى خارج الجزائر مما تسبب في تخلف الريف عموما والزراعة خصوصا.

- كان الإنتاج يستعمل في خدمة متطلبات الإقتصاد الفرنسي والسوق الاوروبية وليس لتغطية إحتياجات الجزائريين

- تدهور الوضع المعيشي للسكان الأصلين بسبب تعميم الفقر في المجتمع الجزائري [1]

ثانيا : الأوضاع الإقتصادية في ظل الإستعمار الفرنسي.

بعد الاستفلال مباشرة سنة 1830 عملت السلطات الفرنسية على تدمير والقضاء على البنية الهيكلية للإقتصاد الوطني التي كانت سائدة قبل هذا التاريخ وتحويله إلى إقتصاد فرنسي ليبرالي راسمالي، ومنه اصبح الإقتصاد الجزائري إقتصاد مفتوح مقارنة بالسابق بدون إتخاذ إجراءات

[1]- المحاضرة الثانية، **مراحل تطور الإقتصاد الجزائري**، ص ص3-4 » على الموقع:
https://www.slideserve.com/molly-delgado/02

مسبقة لإحداث هذا التحول مما نتج عن ذلك بروز مزيج إقتصادي [1]

بين إقتصاد حديث واخر تقليدي ففي المجال الفلاحي عمد المعمرين على السيطرة على الاراضي الخصبة بما يقدر 2700000 هكتار من ضمنها 22000 مزرعة مستغلة من خلال التقنيات الحديثة حيث تم الإستلاء الرسمي مند سنة 1870 بشكل واسع للأراضي الزراعية الخاصة و التي إستهدفت بشكل ملحوظ أراضي السهول الخصبة ، وفي هذا الإطار أصدر مرسوم في 26جويلية 1873 الذي تنص المادة الثالثة فيه على إعادة تشكيل الفردية الخاصة من حصة أو حصص الأراضي لذوي الحقوق ويمنح سندات الملكية وضمن هذا المرسوم تم الإستغناء عن نطام الملكية الصغيرة الخاصة[2]

والجدول التالي يبين المقارنة بين توزيع الأراضي في القطاع الخاص في فترات المتابعة أو حقوق الملكية الزراعية في القطاع الخاص

الجدول1 : الملكية الزراعية في القطاع الخاص في سنة 1954

حجم الملكية	عدد الملاك	النسبة	المساحة / النسبة	النسبة
أقل من 10 هكتار	391000	73،،5	1850000	243
من 10 إلى 50 هكتار	118000	2218	30313000	396
من 50إلى 100 هكتار	17000	3،2	1226400	16،1
أكثر 100 هكتار	5600	1،05	1522700	20،0
أكثر من 100هكتار	532000	100	7612100	100

[1] المرجع نفسه ، ص ص3-4

[2] بن زراع ، حيياة التشكيلة الإجتماعية والإقتصادية الجزائرية في مواجهة الريع ، ط 1 ، حامعة الطارف، الحزائر ، 2021 ،ص 377»

المصدر : بن زراع حياة التشكيلة الإجتماعية والإقتصادية الجزائرية في مواجهة الريع ، ط 1 ،الحزائر ، جامعة الطارف ،الحزائر ، 2021، ص 93

حيث ساهمت هذه التقنيات الحديثة في تحقيق65% من الإنتاج الفلاحي الذي كان مستغلا لخدمة الإقتصاد الفرنسي بشكل أساسي على عكس القطاع التقليدي الجزائري الذي تميز بإستغلال المناطق الوعرة والجبلية وإستخدام الوسائل البدائية التقليدية، حيث كان ما يحقق من إنتاج لا يكفي حتى لسد إحتاجات الإستغلال الذاتي ممانتج عنه إنعدام تراكم الإنتاج بالنسبة للجزائريين[1]، كما سجل تراجع لدور القطاع الحرفي الصناعي وأصبح في خدمة الوحدات الحرفية الصناعية التي اقيمت بالجزائر بعد ح ع 2 والتي تعد ملكا للمعمرين والمؤسسات الفرنسية الكبيرة آخذة شكل فروع لها بالجزائر، وذلك من اجل تشجيع الإستثمار في الجزائر، وهذا كله بغرض تهميش القاعدة الصناعية في الجزائر والتي كانت تستعمل التقنيات والوسائل التقليدية فمثلا إرتفع عدد الوحدات من 100000 وحدة في القرن 19 إلى اقل من 35000 وحدة سنة 1951 ،فقد كانت نتيجة هذا التحول بروز قطاعين صناعين أحدهما تقليدي لصالح الجزائرين واخر قطاع حديث ومتطور لصالح المعمرين الخواص او لبعض الشركات الفرعية الفرنسية التي شهدت توسعا كبيرا في مختلف الفروع الصناعية والإستراتيجية منها بالخصوص[2]، كما كانت الجزائر مصدرا اساسيا لمختلف حاجيات المعمرين من حيث المواد الأولية أو المنتجات الزراعية الفلاحية حيث كان الإنتاج محددا حسب إحتياجات الإقتصاد الفرنسي وحاجيات السوق الاوروبية، أضف إلى إستغلالها اليد العاملة الرخيصة إذ أصبحت الجزائر بذلك مستوردا للمنتجات الغذائية الزراعية من فرنسا والسوق الاوروبية وبذلك أصبح الإقتصاد الفرنسي في الفترة 1930-1945 مرتكزا اساسا على الصادرات الزراعية بإعتبارها المحرك الاساسي للنمو وتطور الجزائر حيث إحتلت الخمور المرتبة الأولى ضمن هذه الصادرات وذلك نتيجة لسيطرة أجود الأراضي منذ سنة1920 من قبل الإستعمار الفرنسي .

الجدول رقم2: إنتاج الشخص الواحد سنة1954

	الجزائر	فرنسا	وم الامريكية

[1]- عمر مصطفاوي، **بنية الإقتصاد الجزائري قبيل الإستقلال**، على الموقع :
alastolal/ -brut-alaqtsad- alzy- qpl-www .research gate net/publication s/345323083

[2]- المرجع نفسه.

الصناعة	300	15000	55000
الزراعة منها	16000	53000	56000
الحبوب	6000	9000	18000
اللحوم	2000	16000	20000
الخمور	5400	4100	100

المصدر: عمر مصطفاوي ومفيد عبد اللاوي، بنية الإقتصاد الجزائري قبل الإستقلال ، على الموقع:

www .research gate net/publication s/345323083- qpl- alzy-alaqtsad-brut-alastolal/

يلاحظ من الجدول تراجع الإقتصاد العالمي قبل إنتهاء ح ع 2 حيث كانت الزراعة العمود الفقري للصادرات الجزائرية والمحرك للنمو مثل الخمور التي كانت بمثابة القطن للدولة المصرية والقهوة للبرازيل كل ذلك دفع المعمرين إلى تركيز ملكية الاراضي بيدهم سنة 1920، كما كان طلب السوق الاوروبية بمحرك لعملية الإنتاج وليست الأسواق المحلية، وكانت الجزائر بمثابة القناة لتصريف السلع الصناعية ومنبعا للحصول على المواد الأولية الخام بأقل الاسعار والكميات الكافية، وإنطلاقا من سنوات الخمسينات أصبحت الجزائر المستورد الاساسي للمنتجات الزراعية الغذائية، وقد شرع الإستعمار الفرنسي جملة من القوانين القمعية قبيل تحقيقه لأهدافه فيما يخص تحطيم الإقتصاد الجزائري إبتداءا من إستحواذ الأراضي من الجزائريين وإعطاءها للمعمرين وعزلهم عن المناطق الهامشية[1]

[1]- المرجع نفسه.

أما فيما يخص التجارة: تميز هذا القطاع بسوء الأوضاع لهدفين:

- **الهدف الأول** : السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية وذلك من خلال سن جملة من القوانين بغرض توحيد الجزائر مع فرنسا (1851-1867) والتي كان الغرض منها عزل الجزائر تجاريا.
- تحريم الجزائر من حماية صناعتها وحرفها الوطنية.
- سيطرة الشركات الفرنسية الحديثة التي كانت ذات جودة عالية في الإنتاج وبأقل الاسعار مقارنة بمنتوجات الصناعات والحرف الجزائرية.
- إحتكار الشركات الفرنسية للنقل البحري ودول العالم لتسهيل عملية التصدير .

الهدف الثاني: وقد كان الهدف الثاني من القطاع تصدير الأموال وذلك من خلال:

- إحتكار فرنسا للسوق الجزائري وإحتكارها لتجارتها أيضا .
- ربط الجزائر بصندوق مشترك للعملة الصعبة والتي لم تكن لها القدرة على السحب منه إلا في حدود حساب حق السحب الذي تجهزه فرنسا وتمونه ويتضح لنا الأمر بشكل جليا من خلال كمية ونوعية الصادرات الجزائرية التي يوضحها الجدول التالي"""[1].

الجدول رقم 3: نسب الصادرات والواردات الجزائرية في مختلف القطاعات خلال سنة 1952.

الصادرات الجزائرية	النسبة	الواردات الجزائرية	النسبة
مواد نباتية	%87	مواد نباتية	%16
مواد حيوانية	%2	مواد حيوانية	%2
مواد معدنية	%6	مواد معدنية	%6
مواد مصنوعة	%0	مواد مصنوعة	%55

المصدر: ساعد محمد، محاضرات في مقياس الإقتصاد الجزائري، جامعة بن خلدون تيارت، 2017-2018، ص 10

حيث يتضح من الجدول أعلاه تصدر الإنتاج النباتي المرتبة الأولى ضمن قائمة صادرات الجزائر بما يقدر ب 87% معظمها كروم ومواد معدنية ب 6% في المرتبة الثانية والحيوانية ب 2 % المرتبة

[1]- ساعد محمد، **محاضرات لقياس الإقتصاد الجزائري**، جامعة بن خلدون ،تيارت، 2017-2018، ص 9.

التي تليها اما المواد المصنوعة فقد كانت بالمنعدمة تماما، أما فيما يخص الواردات فقد إحتلت المواد المصنوعة الصدارة الأولى ب % 55 وهذا المعاني منه أفراد الشعب في نهاية سنوات الخمسينات وذلك بإعتماد سياسة جديدة هادفة إلى وضع برنامج تنموي مستعجل لصالح السكان الجزائريين بما يعرف (خطة قسنطينة) الذي كان يتسم بأنه برنامج إقتصادي[1]

ثالثا- محاولات البحث عن النفط وإستغلاله :

يعد الثلث الأخير من القرن 19 الإنطلاقة الأولى لمحاولات البحث عن النفط في الجزائر حيث كانت سنة1870 المحاولات الأولى لفرنسا للبحث عن وجود مواقع للنفط في الجزائر، وقد ركزت بحثها في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها مواد نفطية لكن تلك الجهود لم ينتج عنها سوى إكتشاف كميات قليلة من النفط لإنعدام التمويل اللازم والضروري[2]، كما عرفت فترة ما بعد ح ع 1 محاولات أخرى بذلتها شركة نفط تليونت الحاصلة في سنة 1932 على التراخيص الضرورية لإتمام عملية التنقيب على النفط لكنها باءت بالفشل.

كما إتجهت محاولات الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية نحو الصحراء الجزائرية وبشكل أكثر جدية وإمكانيات تكنولوجية ومالية كبيرة لعلها تنجح في عملية العثور على النفط التي اصبحت بحاجة مالية له أكثر من السابق ،وقد عانت فرنسا خلال هذه الفترة من مشاكل عديدة في توفير إحتياجاتها من النفط والمنتوجات النفطية إذ كان إعتمادها مرتكزا على مصادر خارجية، ونتيجة لضرورة إعادة بناء وإنشاء ما خربته الحرب العالمية الثانية عملت على النهوض بإقتصاد فرنسا ومضاعفة الجهود لتأمين مصادر النفط لتلبية الطلب المتزايد، كما إضطرت الحكومة الفرنسية لدفع أثمان إحتياجاتها من النفط بالعملة الأجنبية مما شكل ضغطا على ميزان المدفوعات الفرنسي، وبذلك اصبحت الجزائر املا لرجال المال والإقتصاد والسياسة الفرنسيين في الحصول على منابع للنفط لتسديد بعض من نفقاتها[3]، عند هذه المرحلة شددت فرنسا تمسكها اكثر بالجزائر بعد ظهور تلك الإكتشافات النفطية المهمة، وتؤكد العديد من الدراسات العلمية المتخصصة في شؤون الطاقة في اكثر من مرة بعد الحرب العالمية الثانية أهمية هذا المورد، كما ادركت فرنسا بأن تحقيق رغبتها من النفط بإمتلاك مستعمرات لها في منطقة الشمال والشرق الأوسط وفي مقدمتها الجزائر سيشجع فرنسا كثيرا قربها بالجزائر و تحديد اثمان النفط

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 10.

[2]- اسامة صاحب منعم، **الاوضاع الإقتصادية للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830- 1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال** ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد4، العدد 3، 2008، ص 229.

[3]- المرجع نفسه، ص 230.

بالفرنك الفرنسي وبمبالغ ضخمة من العملات الصعبة فكل هذا جعل الجزائر محل أنظار الكثير من المهتمين بشؤون الطاقة في فرنسا ومكانا اكثر امانا وإطئمانا من اي مستعمرة أخرى[1]

رابعا = الحصيلة التنموية للمرحلة الأولى :

تيلورت نتائج هذه المرجلة في تركز جل إهتمامات الحكومة في المجال الاقتصادي إنطلاقا من وضع حلول للمشكلات الإستعجالية جيث تم و ضع حلولا مناسبة للمتلكات و المزارع و المؤسسات الصناعية المتروكة مع محاولة تنشيط العجلة الإقتصادية بشكل طبيعي في جل القطاعات و في إطار ذلك قامت الحكومة بسن مراسيم التسيير الذاتي[2] و تأميم الممتلكات المتروكة كما عمدت إلى تأسيس العديد من المؤسسات العمومية

1=إصدار مراسيم التسيير الذاتي :

عمد عمال الجزائريين في العديد من الوحدات إلى حماية أصولها ومحاولة الإستمرار في نشاطها وذلك مباشرة بمغادرة المستوطنين الأوروبيين لمزارعهم و العديد من مؤسساتهم الصناعية كما عمدت الحكومة على تدعيم هذه المحاولة من خلال إعطائها الطابع الرسمي بإصدارها لمراسيم في سنة 1963 مما نتج تملك الدولة للأصول المتروكة ووضع الوحدات المتاحة تحت إدارة نظام

2=إيجاد بعض الإجراءات الفعلية إتجاه القطاع العمومي الغير الزراعي :

في السنوات الأولى من الإستقلال ويتأسيس لجان التسيير الذاتي عمدت الدولة إلى تأميم الممتلكات المتروكة من قيل أصحابها من المستوطنين المغادرين للبلاد و التي لاتتميز بطابع إستراتيجي كالمحلات التجارية ،المقاهي و الفنادق و قاعات السينما ، كما أصبح للدولة ملكية حديدة بالنسبة لمساهمات السلطات الإستعمارية السابقة في المؤسسات الإستعمارية الإقتصادية المختلطة التي كانت موجودة من قبل الشركة البترولية SNREPAC أيضا مصفاة الجزائر و شركات الغاز CAMEL، أضف إلى تأسيس العديد من الدواوين و الشركات الوطنية مثل ديوان التجارة و الحبوب

[1]– المرجع نفسه ، ص 230.

[2] التسيير الذاتي: نعرف التسيير الداتي من منطق التجربة الجزائرية هو تسيير العمال الديموقراطي للمنشأت و المستثمرات التي هجرها الأوروبيين أو تأميم

المحور الثاني:

الإقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط المركزي ومحاولات التنمية خلال الفترة 1967 - 1979.

المحور الثاني: الإقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط المركزي ومحاولات التنمية خلال الفترة 1967 -1979.

بعد التسيير الذاتي للأملاك والمؤسسات التي خلفها رحيل المستعمر الفرنسي تبنت الدولة إستراتيجية جديدة لتحقيق التنمية أين العمل بالمخططات الإقتصادية هو الركيزة الأساسية المنشود في دفع عجلة التنمية ،حيث طبقت الجزائر في هذه المرحلة ثلاث مخططات للتنمية اولها المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 فالمخطط الرباعي الاول1970 -1973الذي كرس بغرض تشييد قواعد هيكلية للتنمية من خلال التركيز على الإستثمار في الصناعات الثقيلة بإعتبارها السبيل الأنجع لتحقيق سياسة اقتصادية متينة تضمن نموا وإستقرارا إقتصاديا ،أما المخطط الثالث فقد كرس هو الآخر لغرض ترسيخ الصناعات الثقيلة والذي يعد بمثابة تكملة للمخطط السابق،و من ثم كانت هذه المخططات بمثابة إنطلاقة لإعطاء الإقتصاد الوطني القدرة القوية على تحقيق الهدف.

أولا – الواقع الإقتصادي والإجتماعي للجزائر بعد الإستقلال

بعد 130 سنة من الإستقلال أخذت الجزائر تستغل كل الخيرات المادية للبلاد إستغلال كليا، مما كان له الأثر الكبير في تهميش الشخصية الثقافية والاجتماعية لأفراد المجتمع الجزائري حيث تجسد ذلك بنسبة كبيرة في تجريد افراد الشعب الجزائري من مقاعد الدراسة.

فقدرت نسبة الأمية بعد الإستقلال مباشرة بـ 90% ،كما سعى الإستعمار إلى تطوير الصناعات الخفيفة التي لها إرتباط بالصناعات الإستراتيجية و من ثم لم يحظى الإستعمار الفرنسي بإقامة قواعد صناعية كبرى لأجل إستغلال الموارد الباطنية حيث تم تصدير جل هذه المعادن إلى موانئ الجزائر نحو فرنسا الأم بغرض إستغلالها وتحويلها إلى مواد مصنعة ونصف مصنعة، وبالتالي تميز الإقتصاد الجزائري في بداية سنوات الإستقلال بطابع كولوني وأساليب ذات طابع ريفي زراعي في الوقت نفسه إنعدم تقريبا النشاط الصناعي، مما نتج عنه أن معظم الجزائريين كانوا يمثلون القوة النشطة التي كانت تتضمن فئة المالكين لأراضي فلاحية صغيرة والفئة البرية التي تعتبر من مخلفات الإستعمار الفرنسي، حيث تميزت هذه الفئة بإنعدام أي دخل لها في التحرير الوطني كما كان لها الدور الصغير في تنمية اللإقتصاد الوطني مقارنة بالبرجوازية الغربية التي كان لها الدور الكبير في التراكم الرأسمالي الإقتصادي، ونتيجة لكل ذلك حلت بالبلاد أزمات إجتماعية لاسيما منها تفاقم أزمة البطالة

وضعف القدرة الشرائية للجزائريين[1] ، كما خلف الاستعمار الفرنسي منظومة إقتصادية كانت تهدف إلى خدمة حاجات الإقتصاد الفرنسي بما يقدر 85 % في سنة 1962 من الصادرات كانت لصالح فرنسا و80 % من الواردات تستورد من فرنسا، وبعد الإستقلال مباشرة عملت الدولة على إتخاذ إجراء أولي هو الإعلان عن أملاك المعمرين دون مالك لها مما سمح بإنقطاع إدارتها عن الجهاز الإداري كما هو الحال بالنسبة للأملاك العقارية الغير الزراعية أو منح إداراتها للعمال المشتغلين فيها لاسيما منها الزراعية والصناعية والتجارية، كما قررت الدولة منع جميع الصفقات التي لا يوجد مالك لها بغرض إنتقال ملكيتها إلى ذوي الاموال من المواطنين وتجنب تحويل قيمتها إلى فرنسا ومنع هروب رؤوس الأموال ومنع توظيف أموال الجزائريين في إقتناء أملاك المعمرين مما ساهم في تجنب عمليات المضاربة.

وبذلك نتج نظامان لإدارة الوحدات الإقتصادية:

– التسيير الذاتي للأموال دون مالك للمزارع والوحدات الصناعية التي تركها المعمرين.

– إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية إما في شكل هياكل موجودة مثل شركة الكهرباء والغاز أو ديوان الحبوب لمراقبة جديدة لبعض النشاطات أو تطويرها مثل ديوان التجارة أو الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات.

– تسبب هروب رؤوس الأموال إلى الخارج في إحداث مراقبة العملة الوطنية بدلا من الفرنك الفرنسي لتظل البنوك يسيطر عليها الأجانب حتى سنة 1966 وهي السنة التي أنشئ فيها اول بنك وطني [2].

ثانيا – مرحلة الإنتظار أو بناء الاقتصاد الجزائري(1962 – 1965):

وربثت الجزائر منظومة إقتصادية قيل أن كانت خاضعة لسلطة الإقتصاد الفرنسي في سنة 1960 حيث 85 %من الصادرات كانت موجهة لصالح الإقتصاد الفرنسي في حين كانت تستقيل 80% الواردات من عندها ، و عند هذه المرحلة تبنت الحكومة إجراء أولي المتمثل في الإعلان عن أملاك المعمرين دون مالك لمنع تحويل قيمتها إلى فرنسا و حجز هروب رؤوس الأموال ،حيث

[1]– مراد مولاي حاج، **واقع ومصير السياسة الإقتصادية والإجتماعية للجزائر المستقلة**، مجلة دراسات في التنمية المجتمع، ، العدد الثالث ، جامعة حسيبة بن بلة علس ،شلف ، سبتمبر 2015، ص ص 3– 4

[2]– أحمد هني ، **إقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1993 ، ص ص 22–23.

تميز الوضع الاقتصادي بعدم جود قاعدة صناعية من خلال التوقف عن الإنتاج في العديد من الوحدات الصناعية مستوجبة مغادرة 9/10 من المستوطنين الذين كانوا بشرفون على المصانع ، تميز الوضع الإقتصادي أيضا بهروب رؤوس الأموال ب 110 فرنك من الخزينة و إمتناع البنوك الأجنبية عن منح القروض وتسديد الديون ب 20 مليار فرنك تسبب هذا كله في جف سيولة الخزينة وتخريب المؤسسات الصناعية و الطرق و 800_قرية و حرق 300هكتار من الغابات ونهب و قتل الماشية و بذلك تميزت التنمية الاقتصادية أثناء الإستقلال بإنتهاجها المسار الإشتراكي و هذا مايتوافق مع قرارات مؤتمر طرابلس التي إرتكزت على التخطيط الإقتصادي للموارد الجزائرية و التسيير الإشتراكي[1] للمؤسسات مع المجتمع الشامل و بذلك تحقيق تنمية متوازنة في كل فروع الاقتصاد و في كل مناطق الدولة مما ساهم في تأسيس مجتمع إشتراكي وفي هذه المرحلة عمدت الدولة إلى تبني الإجراءات التالية :

= """تأميم أراضي المستعمرين و تطبيق نطام الذاتي طبقا للمرسوم 1963

=تأميم البنوك وإصدار العملة الجزائرية سنة 1963

=إيجاد خلطة سياسية حاكمة تخضع لها مصالح الشعب بعين الإعتيار و إنشاء مؤسسات وطنية هامة من أبرزها شركة سوناطراك سنة 1963 ، كما كان التمييز للصناعات التقليدية إضافة إلى كل ذلك تأميم المتجر سنة 1966 وكان قد سبقه إتفاقيات بترولية جديدة في سبتمبر 1965[2]

= تأميم المناجم سنة 1966 بالإضافة إلى تأميمات أخرى كما قامت بعدة تنظيمات داخلية أخرى

= تضمنت العديد من النصوص السياسية إختيار الإشتراكية إيتداءا من مؤتمر الصومام 1956 الذي نص على التسيير الذاتي للمؤسسات و الإتجاه نحو الإشتراكية بعد مؤتمر الصومام في

---

[1] التسيير الإشتراكي : أي أن العامل يقوم بعمله في المؤسسة التابعة للدولة أو الدولة له الحق في إشراكه بصورة فعلية في نتائج هذه المؤسسة وكذلك في تسييرها وهده القناعة مستمدة من فلسفة المدرسة الإشتراكية التي تعتبر المؤسسة ملكا خاصا للعمال أي أنها ملكا خاصا للشعب وتسعى لربطه أي أن العامل مصيريا و مصلحيا مرتبط بالمؤسسة التي يعمل

[2] عبد الجليل هجيرة ، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الحزائري ،أطروحة دكتوراة تخصص مالية دولية ،جامعة أبوبكر بلقايد ، 2016=2017 ،ص 56

جميع المواثيق الوطنية إبتداءا من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962 ثم ميثاق الجزائر سنة 1964 و الميثاق الوطني سنة 1976 و الذي ترتكز أطروحاته حول التصنيع في الفصلين المتعلقين بالثورة الصناعية و الأهداف الكبرى للتنمية[1]

- **<u>ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962:</u>** إعتمدت الجزائر في هذا المجال على توجهات مؤتمر طرابلس الذي قرر العمل بالنظام الإشتراكي كمنهج لتحقيق التطور في جميع الميادين وذلك عن طريق :

=الإصلاحات الزراعية و ذلك من خلال تأميم أراضي المعمرين وتوزيعها على الميسر ذاتيا بموجب مارس 1963

= الإنطلاق في إسترجاع الثروات الطبيعية والإشتراك مع الشركات الأجنبية بنسب ضئيلة لا تتعدى 40 %

= بروز شركات وطنية من أبرزها شركة سوناطراك سنة 1963 تتولى مهمة نقل وتسويق المحروقات

= وضع سياسة إجتماعية لتحسين مستوى المعيشية والقضاء على الأمية وتحسين الظروف الصحية

ميثاق الجزائر 1964: صدرت هده الوثيقة الثانية في مؤتمر جبهة التحرير الوطني المنعقد بالجزائر العاصمة في أفريل 1964 و كان من أهم ما جاء فيها مايلي :

= تجنب الأخذ بالنظام الرأسمالي كمنهج إقتصادي لكونه حسب الوثيقة لاتتناسب مع حاجات و طموحات المجتمع الجزائري

= الأخذ بالمنهج الإشتراكي و التخطيط المركزي [2] المباشر من أجل حشد الموارد اللازمة وتشجيع خدمة التنمية الشاملة

- تأكيد ما جاء ببرنامج طرابلس فمايتعلق بالقطاع الزراعي حول ضرورة إدخال تغيرات عميقة على هياكله ووسائل و طرق الإنتاج به

---

[1] المرجع نفسه ، ص 57

[2] نسيبة بن يحيى ، اثر الصدمات الخارجية على الإقتصاد الجزائري في ظل العولمة دراسة تحليلية قياسية للقترة 1980=2017 ، مذكره دكتوراة تخصص مالية و نقود ، جامعة يحيى ين فارس المدية ، 2018=2019،ص ص 41=42

- التشديد على المردودية المالية للإستثمارات القاعدية المصمم القيام بها و بالتالي إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة

- ضرورة الاهتمام بالتكوين و الرفع من مستوى كفاءة المواطن الجزائري و الإعتماد على على الإمكانيات الوطنية للمواطن الجزائري لتحقيق التنمية ""[1]

<u>الميثاق الوطني سنة 1976:</u> ركز ميثاق الوطني الصادرعن إستفتا ء 27 جوان 1976 على قضية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بإعتبارها مسألة واقعية و ذلك في إطار الإنتحابات التي أقيمت في الفترة مابين 1964 = 1976 ضمن المخططات الثلاثية 1963 =1967 ، و هذا كان مخالفا لماجاء به ميثاق طرابلس و ميثاق الجزائر في هذه القضية اللذان إعتبراها قضية مستقيلية حيث برز في ظل هذا الميثاق دور الدولة دورا بارزا في الإشراف في مجال تحسين أمال و تطلعات الشعب الجزائري كما جاء في هذا بأن الدولة الجزائرية هي دولة إشتراكية و أنها ليست كيانا غريبا عن الشعب الجزائري فهي مستمدة سلطتها ووجودها وفاعليتها من إرادة الشعب الجزائري و تقبله لها و من ثم يستوجب إنماء روح الدولة و توعية الشعب بمهمتها ودورها كأداة لخدمة الجماعة ،و بذلك يكمن الهدف الأساسي للدولة الجزائرية ذات الطابع الإشتراكي في تجسيد تنمية متكاملة ومندمجة و هذا يعد تعبيرا حقيقيا عن الإستقلال الوطني المرتكز على إسترجاع الثروات الوطنية و ملكية الدولة لوسائل الإنتاج و إحداث التبادلات الخارجية ، و في إطار هذا الميثاق إرتكزت المسألة على أنها كل متكامل أي أنها عبارة عن مجموعة من الأنشطة المتكاملة أي عبارة عن مجموعة من الأنشطة على مستوى الحياة الإجتماعية و السياسية و الثقافية تجمعها روابط ولذلك فهي تشكل حركة موحدة في مسيرتها و أهدافها و تسهر على التنسيق وإحداث علاقات مترابطة مؤدية إلى تطوير قطاعات الحياة الوطنية [2]

---

[1] شعوة التراجي ، محاضرات في مقياس الإقتصاد الجزائري ، الفصل الأول ،جامعة جيجل ، ص ص 7 = 8 ،2020 =2021 على الموقع :: elearing .view :/course /dz .univ –jejel .php ?id 27237

[2] كريمة جباري ، الإستراتيجية التنموية في الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق (دراسة تحليلية للسياسة التنموية الحزائرية و إعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من التطام الإشتراكي إلى النطام الرأسمالي 1962 [2] = 2019) ،أطروحة دكتوراة، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3» 2020 –2021، ص ص 64-65

ثالثا : التجربة التخطيطية خلال الفترة1967-1979:

تميزت هذه الفترة بتوسع الدولة في جميع القطاعات وبإحتكارها لهيا كل الإنتاج والإستثمار وذلك بإرتكازها على التخطيط والتسيير المركزي، وبإنتهاج الدولة سياسة موسعة في مجال الإستثمار في القطاع العمومي نتج عنه إحداث نهضة في الهياكل القاعدية والبنى التحتية، فقد تميزت هذه الفترة بإقتصاد مركزي موجه في المجالين الإقتصادي والإ جتماعي من أهمها تأميم الثروات الوطنية وإقامة قاعدة إقتصادية تقوم أساسا على التصنيع[1]

كما تميزت هذه الفترة بوضع وتنفيذ المخططات الثلاثة إذ برزت فيها معالم إستراتيجية التنمية الإقتصادية بصورة عملية وإرتكزت اساسا على الصناعات الثقيلة بدلا من الزراعة نتيجة إتسامها بالقدرة الكبيرة على تحقيق التكامل الإقتصادي، وايضا لما لها من روابط امامية وخلفية نتيجة إستخدام مدخلات مناجم الحديد والمحروقات لإنتاج وسائل الإنتاج بالخصوص الفلاحية، وكلفت بنفقات ضخمة إستغلت في الصناعات الاساسية بالخصوص في قطاعي النفط والصلب بإعتبارهما الفرعين الأساسين للتصنيع وتمويل التنمية[2].

[1]- شرقرق سمير، **إستراتيجية التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة حالة الجزائر للفترة 1970-2014**، مجلة القدس للأبحاث والدراسات، العدد38 ،حزيران 2016، ص ص361-362

[2]- زوزي محمد ،**إستراتيجيات الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث ،العدد **8** ، 2010، ص 173.

الجدول رقم 4: توزيع الإعتماد المالي الصناعي خلال المخططات الثلاثي والرباعي الأول والرباعي الثاني.

المخطط	الحصة الإجمالية للصناعة	حصة الصناعات الأساسية
الثلاثي	**43.3**	**88.7**
الرباعي الأول	**44.7**	**86**
الرباعي الثاني	**51.6**	**88**

المصدر: زوزي محمد، إستراتيجيات الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث ، العدد 8-2010، ص.179

من خلال الجدول يتضح أن :

- إعتماد المخططات الثلاثة على الصناعة على حساب القطاعات الإقتصادية الأخرى حيث خصصت لها 43.3 %،44.7 %و51.6% على التوالي حسب القطاعات وهذا ما يعني أن الفوارق بما يقدر 6.6 5 %،55.3%، 4،48.% تم تخصيصها لباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى.

- أما فيما يتعلق بقطاع الزراعة فقد قدرت النسب المخصص له ب 14.8%خلال المخطط الرباعي الأول و0.9 1 %خلال المخطط الرباعي الثاني .[1]

- الإنعكاس السلبي للإستثمار في القطاع الزراعي على الإقتصاد الوطني بالنسبة للمردود إذ بتناقص الإستثمارات تناقصت الإنتاجية مما تسبب في إرتفاع الواردات من المواد الغذائية ومن جانب آخر إعادة تشكيل العمالة في الإقتصاد الوطني إذ كانت الزراعة تمتص القسم الاكبر من العمالة مقارنة بالصناعة و بالرغم من ذلك بقي الإستخدام المكثف للزراعة مع إستخدامها التضخمي.

[1] **الصناعات المصنعة: هي تلك الطاقات التي تستخدم منتجات صناعات التعدين ، الحديد و الصلب و الصناعات الكهروبائية ، و إن قيام هذه الصناعات هو طار التوجه لإنشاء قاعدة صناعية جزائرية**

– المحاولات الفاشلة للدولة في بقاء تصدر المحروقات المكانة ضمن الصادرات بإعتبارها المصدر الأول للعملة الصعبة[1].

حيث شهدت هذه المرحلة ثلاث مخططات تنموية المخطط الثلاثي والمخططين الرباعي الأول والثاني كمايلي:

1– المخطط الثلاثي الأول1967–1969:

يعد أول مخطط للتنمية في الجزائر بعد الإستقلال مباشرة حيث إنتهجت البلاد من خلاله مرحلة طموحة لتحقيق تقدم إقتصادي وإجتماعي اين إنعدم التخطيط قبل الإنطلاق في هذا المخطط لسببين رئيسيين هما:

– إذ يعد الإستقلال بالجزائر حديث العهدة والمتحصل عليه بعد خمسة سنوات.

– إنعدام توافر الشروط الموضوعية التي تمنح الدولة قدرة على التحكم في القوى الإقتصادية الوطنية[2].

الجدول رقم 5: توزيع استثمارات الخطة الثلاثية بين القطاعات الثلاثة الوحدة مليون دينار جزائري.

	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %
الصناعة	5،400	49	4،750	87
الزراعة	1،869	17	1،606	85.9
القاعدة الهيكلية	1،124	15	855	72
السكن	413	4.9	249	60.2
التربية	912	8.2	70.4	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	117	60

[1]– المرجع نفسه ، ص 173.

[2]– محمد حسن بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999، ص 160.

القطاع الإجتماعي	**295**	**2.6**	**229**	**76**
القطاع الإدار	**441**	**4**	**304**	**70**
إستثمارات مختلفة	**215**	**1.9**	**147**	**70**
المجموع	**11.081**	**100**	**9،124**	**/**

المصدر: ساعد محمد، محاضرات في الإقتصاد الجزائري، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2017-2018، ص 20

في ظل هذا المخطط إعتمدت الجزائر أساسا على قطاع الصناعة وهذا مايفسر ان نصف الإستثمارات حوالي 49% خصصت لهذا القطاع ، ويفسر أيضا أن مسيرة التنمية في الجزائر الهادفة إلى إقامة قاعدة صناعية متينية مشكلة تنمية كبيرة وسريعة لباقي القطاعات الأخرى، كما يعد هذا المخطط بالمخطط القصير الأجل متضمنا حجم إستثمارات 9.4 مليار دينار في حين أن النفقات المخصصة لها قدرت ب 19.58 %، أما فيما يخص الإستثمارات الباقي إنجازهافقد قدرت ب 10.52 مليار دينار[1] ،وهذا ما يبرز أن سياسة التصنيع في الجزائر إنتهجت الاسلوب الإنمائي في سبيل إرساء قاعدة صناعية إذ تعد الركيزة الاساسية التي تقوم عليها أهداف المخططات التنموية اللاحقة [2]

2- <u>المخطط الرباعي الأول 1970-1973</u> :

كان الهدف الأساسي منه تحقيق معدل نمو سنوي بما يقدر 9% وإجمالي إستثمار بما يعادل 27مليار دج، مقارنةب 11081 مليار دج كحجم إستثمارات ضخمة في القطاع الصناعي والتي تم تخصيصها في المخطط الثلاثي الأول و الثاني حيث إرتكزت هذه الإستثمارات في الأساس على صناعة الحديد والصلب بإعتبارها اساس إقامة أي صناعة معدنية او ميكانيكية وتحويل المواد الغير الحديدية إلى توسيع الصناعة الميكانيكية وكذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية وتطوير القطاع الزراعي[3]، فجل إستثمارات هذا المخطط إستهدفت تقوية بناء إقتصاد اشتراكي مدعم وقوي

---

[1]- سمير شرقرق ،مرجع سبق ذكره ، ص 362.

[2]- نبيلة عرقوب، **مسيرة التنمية في الإقتصاد الجزائري وآليات نجاحها**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 2،العدد24، 2011، ص 167.

[3]- كمال زموري وأيوب صكري وسامي حمودة، **نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول العربية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة 1967- 2019**، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019، ص180.

ووضع التصنيع من الركائز الأساسية للتنمية [1]

الجدول 6: بنية الإستثمارات في المخطط الرباعي الأول

القطاع	التقديرات	النسبة المئوية
صناعة	12.400	%45
زراعة	4.170	%15
مرافق أساسية	2.307	%8
التكوين	2.720	%10
التعليم	587	%2
السكن	1.520	%5
النقل	8،00	%3
السياحة	00،7	%2.5
شؤون إجتماعية	34،9	%3.5
تجهيزات عامة	62،7	%3
تجهيزات إدارية	70،8	%3
المجموع	27.740	%100

المصدر: عبد القادر بابا، السياسات الإستثمارات وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية، أطروحة دكتوراة غير منشورة ،2003، الجزائر، ص 217.

من خلال الجدول يتضح تصدر قطاع الصناعة الحصة الاكبر ب 4، 12مليار دينار دج أي بنسبة 45 % من التقدير الكلي للبرنامج وهذا ما يفسر رغبة الدولة في تمويل المشاريع الإقتصادية الإنتاجية في مجال الصناعات الثقيلة مستفيدة هذه الأخيرة بذلك ب 5.21 مليار دج ليتصدر بعده قطاع المحروقات المرتبة الثانية متحصلا على 4.57 مليار دج والصناعة الخفيفة ب 1.2 مليار دج، وقد تسبب ذلك في منح الاولوية للقطاع الصناعي خاصة الثقيلة منها لغرض إحتياجات السلع الإنتاجية في

[1]– شرشرق سمير، مرجع سبق ذكره ، ص ص–262–263.

القطاعات الأخرى في حين أن إهتمام الدولة بالقطاع الزراعي كان بالمنعدم إذ لم يخصص له سوى 4.1 مليار دج اي بنسبة 15 % من الإجمالي متسببا في نمو قطاعي غير متوازن[1]

3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

يعد هذا المخطط إمتدادا للمخطط الرباعي الأول حيث تميز بتضخم حجم الإستثمارات نتيجة إرتفاع اسعار البترول وتضخم أيضا في مجال المحروقات مما نتج عنه إرتفاع حجم الإستثمارات في الكثير من القطاعات والفروع نتيجة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية والاملاك العقارية مما أحدث إنعدام التنافس بين الخواص، كما سجل تزايد في أسعار النفط الخام بين 8 ،2% سنة 1963 إلى 63 مليون طن في سنة 1979مع زيادة في إنتاج الغاز الطبيعي بما يقدر 300 ألف طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة، وفي هذا الإطار سجلت الإستثمارات إرتفاعا ما بين 35-46 % في سنة 1970.[2]

و يمكن إيجاز اهم الأهداف التي سطرها هذا البرنامج فيمايلي:

- تدعيم الإستقلال الإقتصادي وبناء إقتصاد إشتراكي من خلال زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية في كامل الوطن وفي ظل الخطة الإجمالية للتنمية .
- الزيادة في الناتج الداخلي الخام عند آجال حقيقية بما يعادل ب 46 %على الأقل أي بزيادة معدل سرعتها تفوق 10 %سنويا .
- تدعيم نظام التخطيط عن طريق تحقيق الأهداف الآتية: تحسين قدرات الإنجاز وتحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة.
- وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.
- العمل على ترسيخ اللامركزية[3]

---

[1]- MAHFOUD BENOUN E ، DE LA COLINISATION AU DEVEPPEMENT POST-INDEPONDENCE UNE ESTOIRE ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LALGERIE 1830-1990 ،EDITION LAG ، 2009 ،P 179.

[2]- Hocine beni ssaad، algerie restrictions et reformes economique (1973-1999) ، opu algerie، 1994، p 23.

[3] التخطيط اللامركزي : فإن جهاز التخطيط يقوم على إتخاد بعض القرارات تاركا المشروعات القائمة لإتخاد البعض القرارات و يحدد دعاة هذا النوع التخطيط تلك القرارات التي تكون من إختصاص التي تكون

عن طريق التخطيط الشامل وتحقيق التوازن الجهوي""[1].

الجدول7: المخطط الرباعي الثاني.

القطاعات	المخطط الرباعي الثاني
صناعة المحروقات	17،5
صناعة وسائل الإنتاج	21
صناعة السلع الإستهلاكية	5
الزراعة_والري	15
البنية التحتية	14
السكن	7،5
التكوين	9
الصحة	6
التجهيز الجماعي	5
الإجمالي	100

المصدر: سعدون بوكبوس، الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-

---

من إختصاص 5جهاز التخطيط من خلال ثلاث جوانب تحديد الحجم الكلي للإستثمار و تحديد الأثمان التي تتم على أساسها جميع المعاملات بين المشروعات و تحديد سعر الفائدة و بإختصار تقتصر الخطة هنا على تحديد عدد معين من الأهداف الكلية و التي يتسنى بتحقيقيها تحقيق جملة من الأهداف و الغايات العادية للخطة و يعتمد التخطيط المركزي غالبا على الحوافز أكثر من إعتماده على الأوامر و التعليمات و هذا لحمل الأفراد و المشروعات على بلوغ الغايات التي تستهدفها الخطة الاقتصادية

نموذج النمو المتوازن : و ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي ألبريت هيرشمان الذي رأى أنه من الأفضل أن تأخذ الخطوات الضخمة للإستثمار فقط في عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل و بالتالي فهو ينطوي على حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات

[1]- درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، اطروحة دكتوراة غير منشورة الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2005-2006، ص 343.

1990،1989-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص153.

- يوضح الجدول بنية وهيكلة الإستثمارات أو توزيعها على مختلف فروع النشاطإت مما يدل أن عملية التنمية شهدت أعلى مستوى لها من التعميم والتشميل.

وفي ظل هذا القطاع شهدت الزراعة إصلاح زراعي عميق وكبير من خلال إعادة هيكلة القطاع الزراعي من الناحية المؤسساتية فقد قدرت حصة الزراعة من إجمالي الإستثمارات ب 15 %موزعة بين الزراعة ب11 % والري 4 % التي خصصت لتجهيز القطاع عامة وتدعيمه من حيث بنيته التحتية.

في حين تفاقمت النفقات الإستثمارية لقطاع المحروقات بسبب ظروفه الدولية وسوق الطاقة مما دفع الحكومة الجزائرية إلى إعتماد صناعة التمييع وهي صناعة طاقوية تتسم بإستعمال مكثف لراسمالية عالية تستهدف التحكم في عملية تصدير الغاز الطبيعي المميع[1].

جدول رقم 8: الإنفاق الإستثماري على الصناعة خلال الفترة 1967-1977

	المخطط الثلاثي		الرباعي الأول		الرباعي الثاني	
	الفعلي	**المخطط**	**الفعلي**	**المخطط**	**الفعلي**	**المخطط**
المحروقات	**42.6**	**51.1**	**37**	**47**	**40.6**	**48.6**
الصناعة الثقيلة	**40.7**	**32.3**	**42**	**36.1**	**45.6**	**38.4**
الحديد	**23.5**	**22**	**17.3**	**16.5**	**13.3**	**13.5**
صناعة الميكانك والصلب والكهرباء	**3.9**	**1.6**	**11.6**	**8.8**	**14.1**	**10.1**
الكيمياء	**11.3**	**7.9**	**4.6**	**4.9**	**9**	**5.7**
مواد البناء	**2**	**0.8**	**8.6**	**5.9**	**9.2**	**9.1**
المناجم والطاقة	**7.4**	**9**	**11.3**	**10.5**	**5.4**	**6.2**
الصناعات الخفيفة	**9.3**	**7.6**	**9.7**	**6.4**	**8.4**	**6.8**
المجموع مليون دينار جزائري	**54000**	**48900**	**12400**	**20820**	**4800**	**7150**

المصدر: سمير شرقرق ،إستراتيجية التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة1970 -2014 ،

1- سعدون بوكبوس، **الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1990،1989-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص 155.

مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ،العدد 38 ، جوان 2016، ص364.

ومن خلال الجدول يتضح:

- تمركز جل هيكل الإستثمارات في قطاع الصناعات الثقيلة حيث يبرز الإستثمار الفعلي إنحراف نحو إستثمار أكبر مما هو مخطط له في قطاع المحروقات ويمول هذا الإنحراف من فروع أخرى.

- تخصيص الحصة الاكبر من الإنفاق الإستثماري لصناعة الحديد ضمن الصناعات الثقيلة مشكلة إنحرافا أقل بين الإستثمار المخطط والفعلي بسبب أن معظم إنتاج هذه الصناعة كان يوجه نحو صناعة المحروقات.

- إن الإستثمارات الموزعة داخل قطاع المحروقات كانت موجهة إلى النشاطات المصدرة على حساب النشاطات الاخرى وهذا ما نتج عنه النجاح الإقتصادي من خلال إرتفاع الإنتاج الخام في كل الفروع وايضا الدور الرئيسي للمحروقات في التصدير[1].

4- تقييم التجربة التخطيطية خلال الفترة 1967-1979:

4-1- إيجابيات:

- تم إنجاز التخطيط المركزي في إطار ظروف جد مناسبة مع التدخل السريع والمهيمن للدولة بالرغم من الفترة القصيرة لعملية التنمية إضافة إلى ضعف المقومات المالية لدولة حديثة الإستقلال مع بنية تحتية كإنطلاقة للنمو الإقتصادي.

- تطبيق التسيير الذاتي بإنتهاج مكافحة الفراغ المسيطر على الإدارة الإقتصادية عقب الإستقلال حتى يصبح أقل ملائمة مقارنة بالتنمية الإقتصادية خاصة في ظل التطورات العالمية.

- تحسنا أكثر ولابأس به في مؤشرات النمو إقتصادي بما يقدر 6-7 %خلال هذه الفترة .

- تدني معدلات البطالة بمعدل 18% في سنة 1980.

- تحقيق معدل إستثمار 47.5 %.

- تزايد الناتج الداخلي الخام بنسبة مساهمة فيه القطاع الصناعي فيه بما يعادل65،42%

- تضخم قيمة صادرات المحروقات بمعدل 41.7%.

[1]- سمير شرقرق، مرجع سبق ذكره، ص،ص 364-365.

- بروز شركات وطنية ومن اهمها شركة سوناطراك سنة 1963.

- تأميمات مختلفة لاسيما منها أراضي المعمرين والبنوك والثروات الطبيعية[1]

4-2- السلبيات :

- ضعف القطاع الفلاحي وضعف القطاع الإنتاجي في تلبية حاجيات أفراد المجتمع

- تضخم المديونية الخارجية بما يقدر 18 مليار في سنة 1979 اكبر منها بالنسبة لسنة 1970 مليار دولار نتيجة عدم كفاية الإيرادات في تغطية النفقات الكبيرة التي تطلبها إنجاز المشاريع المخطط لها.

- الإعتماد الكامل للدولة على المحروقات كممول وحيد للإقتصاد وهذا يشكل الاساس الخطير لعملية التنمية.

- ضعف عملية التخطيط و إنعدام التنظيم.

- إنعدام كفاءة مخططات المؤسسة وعدم إنسجامها مع خطة الدولة.

- ضعف المعلومات الضرورية عن المؤسسة والتي تعد بالفاعلة لتنفيذ السياسة الكلية للإقتصاد.

- بروز ازمة السكن بسبب المشاكل التي كان نموذج التخطيط عرضة لها لاسيما نقص قدرات الإنجاز بسبب العرض المحدود في قطاع البناء والاشغال العمومية.

- إعتماد نموذج التصنيع على التكنولوجيا الضعيفة.

- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة غياب الأمن السياسي والإقتصادي خاصة بصدور قانون الإستثمار سنة 1966[2]

[1]- ساعد محمد، مرجع سبق ذكره ، ص ص29- 30.

[2]- المرجع نفسه، ص،ص30- 31.

المحور الثالث:

مرحلة التنمية اللامركزية للفترة

1980- 1989.

المحور الثالث: مرحلة التنمية اللامركزية للفترة 1980- 1989.

بعد فشل المخططات السابقة في بناء قاعدة إقتصادية إعتمدت الدولة إستراتيجية مغايرة عن سابقتها حيث تبنت مخططين خماسين الاول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني الذي إمتد للفترة 1985-1989،حيث جاء هذين المخططين بهدفين مشتركين أساسين أولهما دعم الإستقلال الوطني والثاني تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

أولا-المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

إنتهجت الجزائر منذ سنة 1980 خطوة جديدة في مجال التخطيط مستغرقتا بذلك فترة زمنية أطول من تلك التي شهدتها المخططات الثلاثة السابقة (5سنوات) وهذا يعد دليلا على إكتساب الدولة تجربة معتبرة في التنظيم الإقتصادي وعلى تبنيها أهداف طويلة المدى، وبذلك هذين العاملين يعتبران أساسيين في تحديد إختيار الدولة لنوع التخطيط الذي يستوجب عليها العمل به لرسم مسيرتها التنموية ، كما حدث في المخطط الثلاثي القصير المدى أو في المخططين الرباعيين الاول والثاني في المدى المتوسط ، وكما يعد المخطط الخماسي الأول 1980-1984 من ضمن المخططات الطويلة المدى لفترة سبع سنوات فما أكثر.

حيث تميز هذا المخطط الخماسي الاول بمدته الطويلة و بإستثماراته الكبيرة مما نتج عنه تضخم تكاليف برامجه إلى 560.5 مليار دج مع توقع تحمل تكلفة إنجاز هذه البرامج في نهاية سنة 1984 ب.6. 400 مليار دج [1].

الجدول رقم9 : توزيع الإستثمارات بين قطاعات المخطط الخماسي الاول 1980-1984

البيان	باقي الإنجاز	البرنامج الجديد	المجموع	%
الصناعة	79.5	132.3	211.7	37.7
الزراعة	17.8	41.6	59.4	10.5
النقل	0.24	13.4	15.8	2.8
الهياكل الإقتصادية	19.9	36.2	56.1	10
السكن	34.5	58	92.5	16.5

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق دكره، ص 10.

التربية والتكوين	30.3	35.4	65.7	11.7
الهياكل الإجتماعية	6.7	15.7	224	22،4
التجهيزات الاجتماعية	2،4	10،3	13،3	2،4
مؤسسات الإنجاز	3.4	21.6	25.0	4.5
المجموع مليار دج	196.9	364.6	561.5	100

LA SOURCE : BEN ACHENHOU ABDELATIF، LEXPERIENCE ALGERIENNE DE LAPLANIFICATION ET DE VELOPEMENT ، OPU، ALGERIE ، 1979 ،p 49

بمقارنة النتائج المحققة سابقا للفترة 1967-1973 والنتائج التي يتضمنها الجدول نلاحظ:

- تخصيص حصة أكبر من التكاليف الإستثمارية بما يقدر ب 196.5 مليار دينار في قطاعات الصناعة والسكن والتربية والتكوين محدثا بذلك عائقا للمخطط القادم.

- إنخفاض حصة الزراعة ضمن الإستثمارات الإجمالية من14.5% للفترة1967-1979، إلى 10.5% للفترة 1980-1984 مما نتج عنه تزايد الواردات الغذائية من إجمالي الواردات من 11 % سنة 1970 إلى 19% خلال الفترة (1980-1984) مما تسبب في التبعية للخارج .

- قدرت حصة الصناعة من الإستثمار الإجمالي أكثر من 38 % خلال مخطط الخماسي الاول في حين كانت قد قدرت ب 56.6% خلال الفترة 1967-1973 بالرغم من ذلك كان هذا التراجع لفائدة الهياكل الإجتماعية والإقتصادية.

مما تولد عنه عدم كفاية صادرات الصناعة خارج قطاع المحروقات على تغطية وارداتها إلا بنسبة ضئيلة.

ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج مقارنة بالمتوقعة في نهاية الفترة فيلاحظ بالنسبة للقطاعات المختلفة الإنجازات كمعدلات نمو بالمنخفضة إستثناءا الزراعة والبناء والاشغال وهذا ما يوضحه الجدول

التالي [1]:

الجدول10: التوقعات والإنجازات لمختلف القطاعات في المخطط الخماسي الاول للفترة 1980-1984.

البيان	معدل النمو	معدل النمو المحقق
الناتج الداخلي الخام	8.2	4.0
الخدمات	10 .5	8.6
الري	4.0	2.2
البناء الأشغال العمومية	10.5	8.2
الزراعة	0.4	3.7
الصناعة	12.5	8.2
تراكم رأسمال الثابت	7.3	4.3
الصادرات	4.3	2.5
الواردات	6.0	3.4

La Source : Chaib B Ounona ،Quelques Remarques Sur Les Reforme S Economiques La Monnaie Le Cr Edit et les prix، les cahiers de cread ، n 30 ،algerie ، 1992،pp 79-80

يلاحظ ضعف إمتصاص قدرات القطاعات الإقتصادية مفسرا بذلك ضعف النتائج أما في القطاع النقدي فالإشكال يتمثل في النظام المالي إما حسب العمل به أو حسب قواعد العمل في الفترات السابقة بالرغم من محاولات الإصلاح[2].

- توزيع الإستثمارات:

-سجلت إستثمارات المخطط الخماسي الأول إرتفاعا أكبر منه مقارنة بحجم إستثمارات المخطط

[1]- عليواش امين عبد القادر، **اثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2006-2007.

[2]- المرجع نفسه.

الرباعي الثاني حيث قدرت تكاليف البرامج الإستثمارية لهذا المخطط الأخير بـ 311.3 دج والنفقات بما يقدر بـ 110.2 مليار دج مسجلة بذلك إرتفاع في مخطط العمل ب263%، وقد تم تخصيص تكاليف البرامج الإستثمارية للمخطط الخماسي الأول بين الإستثمارات المنتجة مباشرة والإستثمارات الشبه المنتجة مباشرة والإستثمارات الغير منتجة كمايلي:

- الإستثمارات المنتجة 61. 297 مليار دج منها4 .9 مليار دج للزراعة و21 . 213 مليار دج للصناعة و25 مليار لمقاولات الإنجاز.

- الإستثمارات الشبه منتجة 2 . 46 مليار دج منها 8 .23 مليار دج للنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية و8. 17 مليار دج للتخزين والتوزيع و4.6 مليار دج للسياحة.

- الإستثمارات الغيرمنتجة 216.69 مليار دينار للبنية التحتية الإجتماعية والإقتصادية"""[1]

ثانيا- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

إستهدف المخطط الخماسي الثاني 1985-1990 جملة من الاهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- إستثمار 550 مليار دينار بمتوسط سنوي بمبلغ 110 مليار دج وبمعدل نمو إستثماري ب 7.3 % في السنة.

- تشغيل 964000 عامل جديد بمتوسط سنوي ب 189200 منصب شغل جديد وبنسبة نمو سنوي ب4.6 % ".

- تحقيق معدل سنوي متوسط للإنتاج الداخلي الإجمالي هو 6.6 %

- رفع الإستهلاك النهائي المتوسط بنسبة 5.9% سنويا ولتحقيق هذه الاهداف كان من الضروري إحترام الشروط وتحقيق التوازن الإقتصادي والإحتماعي وضمان تحقيق الاهداف الثلاثة الأخرى هي النمو الديموغرافي السنوي المقدر ب3.2 % وتطور القوة العاملة (طلب العمل) بمعدل وتيرة 4% كل سنة مع زيادة الإستهلاك العائلي بمعدل سنوي 5.9%[2]. "

الجدول11: توزيع الإستثمارات في المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص،ص11 – 12.

[2]- المرجع نفسه، ص 205.

الوحدة مليار دج

القطاع	التقدير	نسبة تقدير كل قطاع	الإنجاز	معدل الإنجاز	نسبة الإنجاز الكلي
الفلاحة والري	79	%14.36	42.3	53.54	%11.42
الصناعة	174.2	%31.67	85.5	49.08	%23.08
قطاع الشيه المنتج	40.65	%7.4	24.46	60.17	%6.6
الهياكل الأساسية	256.15	%46.57	218.22	85.2	%58.9
المجموع	550	%100	370.5	67.36	%100

المصدر: سمير يحياوي، العولمة وتأثيراتها على الإستثمار الأجنبي إلى الدول العربية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 178.

يتضح من الجدول منح الدولة في ظل المخطط الخماسي الثاني الاولوية للهياكل الأساسية الإقتصادية القاعدية والإجتماعية بتخصيصها مبلغ قدره 256.15 مليار دينار، كما قدرت نسبة الإنجاز ب85.2 % أي مايعادل 218.22 مليار دج ليأتي بعدها قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بنسبة إنجاز تقدر ب 49.08 % بما يقدر ب 85.5 مليار دينارمن الإجمالي التقدير المخصص له 174.2 مليار دج، وفي المرتبة الثالثة قطاع الزراعة بما يقدر 79 مليار دج و11.42 % من الإنجاز الفعلي الإجمالي ليترتب القطاع الشبه المنتج في المرتبة الأخيرة متضمنا السياحة والمواصلات والتخزين والتوزيع بأقل نسبة بما يقدر ب 40.50 مليار دينار و ب 6.6 % كنسبة من الإنجاز الفعلي الكلي.

كما أنه لم تتحقق الأهداف المنتظرة من هذا القطاع نتيجة الفروق بين التقديرات وبين الإنجازات الفعلية الناتجة عن تدهور الإقتصاد الوطني أثناء فترة المخطط الخماسي الاول إضافة إلى عوامل أخرى من ضمنها إنخفاض أسعار البترول [1]

[1]– Fatiha talahite ، **reformes et transformations economiques en algérie**، rapport en vue d'btention du diplôme dudiplom habilitations a diriger des recherches universite

إتضحت صدمة قوية فقد إنهارت أسعار البترول إلئ10 % / للبرميل كمتوسط في سنة 1986 مشكلا بذلك إنخفاض قدر ب 50 % مقارنة بمستوى أسعار سنة 1980 حيث تزامن هذا إنخفاض في أسعار النفط مع إنهيار قيمة دولار بنسبة 40 %خلال نفس السنة كمانتج عنه تراجع عائدات النفط بشكل مطرد بين سنتي 86 و 87 مقارنة بمستوى 39 و 31 بالمئة على التوالي [1]

مماتسبب في ازمة عنيفة أثرت على الصادرات والواردات من المحروقات بما يقدر 97% من مداخيل الإقتصاد[2]، حيث إنخفضت الصادرات بـ 55 % خلال الفترة 1984-1987و الواردات بـ 54%مع إنخفاض قيمة الدينار الجزائري في ظل إنخفاض الدولار بما يقدر 50% من قيمته إضافة إلى إرتفاع نسبة البطالة وضعف القوة الشرائية للمواطنين محدثة أزمة داخلية وخارجية متمثلة في أحداث 8 أكتوبر 1988[3]

ثالثا -تقييم التجربة التنموية للفترة 1980-1989 :

تحقيق جملة من الاهداف المسطرة خلال هذه الفترة :

-تضاعف الناتج الداخلي الخام من 113 مليار دينار سنة 1979 إلى 225مليار دينار سنة 1984.

- تحقيق نمو في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بمعدل 5.8 % والذي كان ناتج عن مساهمةعدة قطاعات منها قطاع الصناعة ب 9.5 % البناء والأشغال العمومية بنسبة 8.6 % والمحروقات ب 28.6 % بينما سجل ثباتا في القطاع الفلاحي بما يقدر ب 1.2%.

- تضاعف عدد مناصب الشغل بما يقدر 7200 الف منصب شغل بنسبة 61 %".

- عرف الإقتصاد الجزائري في هذه الفترة 1985- 1989 وفي ظل الازمات التي عانى فيها الإقتصاد العالمي التأزم بسبب تذبذب معدل الفائدة وتذبذب أسعار الصرف وإنخفاض أسعار البترول مما أجبر الدول المصدرة للبترول بما فيها الجزائر إنتهاج سياسة التقشف فكان لذلك إنعكاسا سلبيا على

---

parIS، 13-NORD UFR DES SCIENCES ECONOMIMIQUE ET GESTION ، 2010، P16[1]

[2]- Fatiha talahite ، **reformes et transformations economiques en algérie**، rapport en vue d'btention du diplôme dudiplom habilitations a diriger des recherches universite parIS، 13-NORD UFR DES SCIENCES ECONOMIMIQUE ET GESTION ، 2010، P16.

[3]- دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات على الإستمارات الاجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016، ص 219.

الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.""[1]

– وعليه يمكن القول أن التنمية الممتدة في الجزائر خلال الفترة 1963–1989 مرت بمرحلتين الأولى سجلت نخبة سياسية ذات مبادئ إشتراكية والتي ركزت على التخطيط المركزي وسيطرة وتعظيم دور الدولة في كل المجالات وجعلت منها المركز المخطط والهيئة المتخذة للقرارات والجهة الممولة للإستثمارات والفاعلة المنفذة لها مما نتج عنها آفات سلبية كالبيروقراطية وسوء التسيير وتخلف كل القطاعات نتيجة تركيز السياسة التنموية على الصناعة والإنفاق الكثير للدولة دون البحث عن تقييم للبرامج ودراسة النتائج ، اما الفترة الثانية تمثلت في وصول نخبة جديدة إلى الحكم والتي غيرت من مسار السياسة التنموية بعدما كانت ترتكز على السياسة التنموية في الستينات والسبعينات إذ أصبحت ترتكز على الإدارة والخدمات وبناء الخدمات الاساسية والإقتصادية، وتعتبر الأزمة العالمية البترولية 1986 بمثابة المؤشر الذي أظهر الإختلالات وفشل الإستراتيجية التنموية المتخذة خلال هذه الفترة إضافة إلى نقائص أخرى متعلقة بسوء التسيير والمركزية الشديدة في إتخاد القرارات والتي أدت إلى أزمة إقتصادية وإجتماعية وسياسية خانقة وأزمات الدولة والقيام بإصلاحات عاجلة لإحتواء الأوضاع المتدهورة.

[1]– ساعد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

المحور الرابع:

مرحلة الإصلاحات الإقتصادية 1986-1993

المحور الرابع: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية 1986-1993

خصصت أولى الإصلاحات الاقتصادية التي امتدت من سنة 1982 إلى سنة 1986 بالدرجة الأولى القطاع الحقيقي من الاقتصاد، حيث ساد الاعتقاد آنذاك أن حجم المؤسسات الاقتصادية الكبيرة تعاظم نفوذها وهو السبب في عدم تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، فابتداء من سنة 1986 وعلى إثر تدهور أسعار المحروقات في الأسواق الدولية اتسع برنامج الإصلاح ليشمل الجهاز المالي والمصرفي مع تغيير نظام التسيير الإداري للاقتصاد الذي كان سائدا في النظام ليعطي شيئا من الاستقلالية، وقدعرف الإصلاح خطوة أخرى نحو الأمام سنة 1988 عندما قامت السلطات الجزائرية بوضع تنظيم جديد للقطاع العام (قانون استقلالية المؤسسات رقم 01- 88) ، تحولت بموجبه المؤسسات من مؤسسات اشتراكية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية ذات أشكال قانونية مختلفة، وامام فشل هذه الإصلاحات الذاتية تفاقمت ازمة المديونية وإظطرت الجزائر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي أين فرض عليها التوقيع على العديد من البرامج الإصلاحية الإقتصادية للقضاء على الإختلالات الإقتصادية.

أولا – الاوضاع الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-1990:

لم تكن النتائج المحققة من الإستثمارات الضخمة في بداية السبعينات في المستوى المطلوب أو في مستوى الطموحات المنتظرة ، بسبب عدم قيام المؤسسات بدورها المنتظر والكافي فيما يتعلق بتحقيق الكفاءة الإنتاجية في بداية الثمانينات و في إطار المشاريع الضخمة ومتابعة الإستثمار في المشروعات التي هي في قيد الإنجاز[1].

إنعقد مؤتمر إستثنائي لجبهة التحرير الوطني في سنة 1980 داعيا إلى جودة افضل ليتولا بعده إنجاز المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 ثم المخطط الخماسي الثاني 1986 - 1989اللذان إستهدفا أساسا التحسين المستمر لفعالية سير الجهاز الإداري والإقتصادي والإجتماعي والتي تعد بالمحور الاساسي لكل الأنشطة سواء كانت المنجزة أوفي قيد الإنجاز[2]، وقد إستهدفا أيضا تحقيق الإنسجام المتواصل لفاعلية الجهاز الإداري والإقتصادي والإجتماعي إضافة إلى تحقيق الإنسجام بين المبادرات

1- إين بدعيدة عبد الله ، **التجربة الجزائرية في الإصلاحية الإقتصادية**، بحث مقدم إلى ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص357 .

2- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الميثاق الوطني، 16 جانفي 1986، ص 143.

المختلفة ، وفي إطار كل ذلك سعت السلطات المركزية إلى إعادة هيكلة اولى لمؤسسات القطاع العام سنة 1982 مما نجم عنه إلغاء التنظيم الفرعي المتجسد في منشآت كبرى وقرر تقسيم الشركات الكبرى إلى عدة شركات عمومية أصغر قياسا واسهل إدارة وأكثر تخصصا، و قد سعت السلطات بعد إعادة الهيكلة التنظيمية إلى حل مشكلة ديون شركات المساهمة او ما يسمى بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات حتى بدأت المؤسسات العمومية نشاطها على اسس مالية .

وبعد تصفية كل هذه المؤسسات العمومية و تغطية الديون التي عليها إتجاه الشركات السابقة بعضها ببعض وكما تم تحقيقه في نهاية سنة 1987 إنطلقت هذه المؤسسات العمومية في مسار الخوصصة ، إذ بمصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون الظروف المواتية للإنطلاق في مسار إستقلالية المؤسسات اصبحت بذلك هذه الأخيرة ملزمة بضرورة تحقيق الكفاءة الإنتاجية والكفاءة المالية[1]، وبإنخفاض أسعار البترول في هذه المرحلة تفاقمت المديونية الخارجية وإرتفعت خدمة الدين العام، حيث أصبحت تمتص جزءا من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة فكل ذلك الوضع تسبب في تقلص كبير في السيولة النقدية وأصبح إحتياطي الجزائر من العملة الصعبة لايغطي إلا يوما واحدا من وارداتها مما كان له الأثر السلبي على المؤسسات العمومية[2].

1- آثار أزمة النفط 1986:

=العجز قي الميزانية الدولة الناتج عن زيادة الإنفاق في الإستثمار العمومي ودعم إيرادات أسعار السلع و الخدمات و أمام إنخفاض الإيرادات الضريبية و إنخفاض دخل الحكومة من الإيرادات البترولية .

-**العجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة 1986- 1989** و محاولة معالجته عن طريق القروض القصيرة الأجل مما أدى إلى إرتفاع الدين إلى 18440 مليار دولار سنة 1985 إلى 29940 مليار دولار و إرتفاع خدمة الدين .

= تغطية عجز الميزانية الذي بلغ 7، 12 % من الناتج المحلي الخام سنة 1988 من الإصدار النقدي مما أدى إلى إرتفاع السيولة .

---

[1]- أحمد هني، مرجع سبق ذكره ، 1993، ص 30.

[2]- Hocine Ben Ssad ، **Algerie Restriction S Et Reformes Economiques 1979-1993** ، Opu Alger ،1994، P217

=زيادة نسبة التضخم بسبب زيادة عدد السكان التي رافقتها زيادة في أجور العمال التي لم تقابل زيادة قي الإنتاج و إنما بزيادة في الإستهلاك و إنخفاض قيمة العملة و إرتفاع أسعار السلع و الخدمات المستوردة .

كما أن لأسعار النقط التأثير على بعض المؤشرات الإقتصادية و المتمثلة فيمايلي :

= **العجز قي الميزانية العامة :**

تم إقرار عجز قي الميزانية 14 مليار دينار بإيرادات حبائية قدرت ب4 2' مليار دولار إلا أن الحقيقة كانت عكس ذلك لأن السعر وصل إلى 14 دولار للبرميل و بالتالي تحقيق عجز قدره 20مبيار دج .

= **عجز في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري :** إستمر العجز في ميزان المدفوعات

= إستمرار العجز في ميزان المدفوعات بمايقدر 0،76 % سنة 1990 مقارنة بسنة 1985 التي بلغت 11،4% .

= تراجع جحم الإستثمار العمومي بمعدل ب3، 15 % سنة 1985 ليرتفع إلى 8 ،13 %سنة 1986.

= عرف معدل ناتج المحلي إجمالي إنخفاضا لم يسبق مثله من قبل بمعدل10%.

=إرتفاع المديونية الخارجية للجزائر إلى مستوى 9، 15مليار د ولار سنة 1984إلى 29،5 .مليار دولار سنة 1994 [1]

ولقد خلف اللإنهيار في أسعار البترول سنة 1986 آثار عميقة كان أساسها الإنحفاض الحاد في العوائد النفطية مما نتج عنه تقلص مصادر تمويل الإقتصاد الوطني المرتكزة أساسا وبشكل كبير على المداخيل البترولية وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

[1] بلقة إبراهيم، سياسات الحد من الأثار الغير المرغوبة لتقليت أسعار النقط على الموازنات العامة قي الدول العربية المصدرة للنقط مع الإشارة لحالة الجزائر ، أطروحة دكتوراة غير منشورة ،جامعة حسية ين بوعلي ، شلف ، 2014= 2015 ،ص 136

الجدول 12 :تطور الصادرات النفطية خلال الفترة 1986-2000

السنة	1986	1987	1988	1989	1991	1993
قيمة الصادرات النفطية	5.161	6.555	5.725	6.816	8.464	6.902
السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة الصادرات النفطية	6،938	8،826	8،352	5،691	8،314	14.204

www.opec. org annual statistical bullein 2005 at:lasource

نلاحظ إنخفاض العوائد النفطية الجزائرية سنة 1991 بسبب الحرب العراقية الإيرانية فقد قدرت ب 8.464 مليار دولار لتنخفض بعد ذلك إلى 6 دولار خلال السنوات التالية 1993-1994- 1995ثم إلى 91 6 ، 5 مليار دولار سنة 1998 بسبب الازمة النفطية ، لتشهد تحسنا ملحوظا سنة 2000،وقد تبين للسلطات الإقتصادية بعد ازمة 1986 مباشرة الواقع الدولي والإمكانيات المحلية وعدم إتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لهذا الإنهيار الحاد الذي عرفته الأسعار.

2- المديونية الخارجية للجزائر:

الجدول 13:تطور المديونية الخارجية وخدماتها للفترة 1980-1993

البيان	1980	1984	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
مخزون المديونية	17	14	21	24	24	26	26	27	26	26
خدمات المديونية	4،21	5،20	4،12	4،91	6،44	7،91	8،98	9،58	9،26	9،43

المصدر: بن طاهر حسين، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الهيكلي، مجلة العلوم الإنسانية بحوث إقتصادية ،العدد 21 ،المجلد ب، جوان 2009، ص272

ويتضح من الجدول إنخفاض حجم المديونية الخارجية للفترة 1980-1984 نتيجة جملة من الأسباب و التي يمكن حصرها في مايلي:

- الإرتفاع في أسعار النفط في السوق العالمي مما نجم عنها إرتفاع مداخيل الدولة من العملة الصعبة مما ساهم في تسديد وإمتصاص جزء كبير من المديونية الخارجية سنة **1984**.

- إرتفاع قيمة الدولار و التي بلغت قيمته مقابل الفرنك الفرنسي ب 10 فرنكات سنة 1984 بعد أن كان

يساوي 5 فرنكات سنة 1980، مما كان له الأثر الإيجابي على العوائد النفطية مادام سعر البرميل من النفط يقيم بالدولار.

– شطب العديد من المشاريع التنموية المخطط لها مع تغيير استراتيجية الصناعة من الثقيلة إلى الخفيفة .

و نتيجة لكل هذه الأسباب تقلصت المديونية الخارجية للجزائر مما أحدث تضخم وتفاقم لتعاود وتتفاقم بداية من سنة 1986 بسبب الإنهيار الكبير الذي حل بأسعار النفط في السوق العالمي ب14،8 دولار للبرميل مخلفة بذلك تراجع عوائد الصادرات من العملة الصعبة ب 13،65 مليار دولار سنة 1985 إلى1، 8مليار دولار سنة 1986 أي بمعدل إنخفاض 30 % مستمرة بذلك في التزايد مايقارب 4، 26 مليار دولار سنة 1993.

كما يتضح من الجدول أيضا تفاقم خدمات المديونية إذ إرتفعت ما بين–20 ، 5 – 43 ،9 مليار دولار خلال الفترة 1984–1993 وأمام هذا الوضع وجدت نفسها مجبورة للدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتقيدها بالبرامج الإصلاحية التي فرضها عليها[1].

ثانيا– مرحلة الإصلاحات الإقتصادية:

وامام معاناة الجزائرمنذ بداية الثمانينات من هذه الإختلالات الكثيرة من إنخفاض الناتج الداخلي الإجمالي تزايد عجز الميزانية العامة للدولة، إرتفاع معدل التضخم وإرتفاع معدل البطالة وتضخم حجم المديونية الخارجية وتكلفتها وللحد من هذه الإختلالات قامت الجزائر بعدة إصلاحات **إقتصادية** ذاتية وأخرى مدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.

ا–المرحلة الأولى الإصلاحات الذاتية: مرت الإصلاحات الإقتصادية الذاتية بمرحلتين أساسيتين مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية العمومية (الهيكلة العضوية والمالية) ومرحلة إستقلالية المؤسسات العمومية.

1– مرحلة: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية

1–1–إعادة الهيكلة العضوية: لم تأت إعادة الهيكلة من الفراغ كما أنها ليست ناتجة عن المرسوم الرئاسي80 /242/المؤرخ في4 /1980/10 وليست جزءا من البرنامج الإقتصادي الذي تضمنه

[1]– بن طاهر حسين، **أزمة المديونية وبرامج التصحيح الإقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية بحوث إقتصادية، المجلد ب، العدد21 ،جوان ، 2009، ص، ص 272–273.

المخطط الخماسي الأول وانما تعود جذورها إلى الفترة مابعد الإستقلال مباشرة عندماإكتسبت المؤسسة العمومية طابعها الإقتصادي بالآداة التي ترتكز عليها الدولة عند قيامها بإصلاح إقتصادي، كما تجسد هذا الإصلاح في مرحلتين الأولى بما يدعى بإعادة الهيكلة العضوية والثانية تتمثل في إعادة الهيكلة المالية ، حيث إنطلق بشكل رسمي في فيفري 1981 وإنتهى في 1 جانفي1984[1].

وتعرف إعادة الهيكلة العضوية بأنها تحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات صغيرة الحجم وأكثر تخصصا وكفاءة، ولقد كان عدد المؤسسات الوطنية آنذاك 86 مؤسسة وتعداد المؤسسات العمومية والمحلية إلى 526 مؤسسة فكان العمل المستهدف هو تفتيت الاولى إلى145 مؤسسة والثانية إلى 120 مؤسسةفكل هذه الإجراءات ساعدت في زيادة إجمالي الناتج الوطني[2].

1-1-1-أسباب إعادة الهيكلة العضوية: شهدت المؤسسات العمومية معانات كبيرة من العديد النقائص في ميدان التنظيم والتسيير في الجزائر والتي كانت السبب الرئيسي في اللجوء لإعادة هيكلتها وبالتالي يمكن حصرها في العناصر الأساسية التالية:

- الخوف من تنامي نفوذ الشركات الوطنية الكبرى بإعتبارها كانت تحتكر فرع إنتاج بأكمله وتوزيعه المداخل وتجاراته الخارجية.
- صعوبة إقامة هيكل تنظيمي ينظم عملية إتخاذ القرارات وتدفق المعلومات ويحسن الإتصال بسبب كبر حجم هذه الشركات.
- تضخم العمالة نسبة كبيرة منها لم تكن منها مؤهلة وتفاقم الممارسات والبيروقراطية.
- غياب التخصص وعدم التحكم في التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج.
- صعوبة التسيير والمراقبة وكثرة التكلفة.
- إختلال التوازن في توزيع الإستثمارات بفعل المساومة والضغط المفرط على إدارة التخطيط المركزي.
- زيادة العبء على المؤسسات لتعدد وظائفها الإقتصادية، المالية، الإجتماعية إلخ.
- مديونياتها إتجاه البنوك والعجز المالي الذي كانت تسجله العديد منها شكل عبئا ثقيلا على الميزانية العامة للدولة وجعلها تفكر في تطهيرها.

---

[1]- براهيمي أسية وثابث اول وسيلة، **الإصلاحات الإقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية**، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 5، العدد 3، 2017، ص ص 68-69.

[2]- بن عنتر عبد الرحمان ، **مراحل تطور المؤسسة الإقتصادية الجزائرية واقاقها المستقبلية**، مجلة للعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002، ص 115

– إصلاح الهيكل المالي التنظيمي مطلب أساسي وضروري لإعادة الهيكلة المالية[1].

1-1-2- أهداف إعادة الهيكلة العضوية: تسعى إعادة الهيكلة العضوية إلى تحقيق جملة من الاهداف تتمثل فيمايلي:

– تضخيم المؤسسات الكبيرة وإعادة ترتيب الجهاز الإقتصادي إلى وحدات صغيرة يسهل بذلك تسييرها حسب مبدأ التخصص.

– إعادة تنظيم المؤسسات الوطنية العمومية وتجنبها التشوهات والنقائص والإنحرافات التي عرفتها مرحلة التسيير الإشتراكي.

– تبسيط وتحديد دقيق لمهام كل مؤسسة إشتراكية وتكييف نشاطها مع الأهداف المسطرة لها.

– تلبية حاجات الإقتصاد والسكان المتزايدة بواسطة تحسين شروط عمل الإقتصاد وتحكم أكبر في جهاز الإنتاج[2].

2 – إعادة الهيكلة المالية:

2 -1- تعريف إعادة الهيكلة المالية : هي حل مشكل ديون المؤسسات السابقة اين تولت الخزينة العمومية تسديد ديون كانت تربط هذه المؤسسات فيما بينها [3].

2-2-اهداف إعادة الهيكلة المالية :

– تتمثل إعادة الهيكلة المالية في تجهيز الوضعية المالية للدولة وإعادة النظر في هيكلة المؤسسة العمومية فكل هذه المقاييس تهدف إلى تأمين التوازن المالي للمؤسسة حتى تضمن إستمراريتها وذلك من خلال مايلي :

– تخصيص المؤسسة للأموال خاصة رأسمال عام.

– إعادة هيكلة ديون المؤسسة بإعادة برمجة الفوائد والديون .

– تسهيل الديون بين المؤسسات.

إن من الأهداف التي سعت إليها اللجنة الوطنية لإعادة النظر في الهيكلة المالية هو البيان الذي

---

[1]– Baba Ahmed، Mustapha Algerie Diagnostic Dun Non Devellopement، Larama-Ttan، Paris، 1999 ،P 94.

[2]– براهيمي أسية و ثابت أول وسيلة ، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[3]– بوري محي الدين، **مجالات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر1990– 2003**، مجلة نور للدراسات ،العدد2، 2016، ص93.

يحلل اسباب عدم التوازن المالي والقوانين الإقتصادية والمالية لبناء توازن مالي جديد[1].

3- نتائج إعادة هيكلة العضوية والمالية للمؤسسات:

حققت عملية إعادة الهيكلة بعض النتائج الإيجابية للمؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال:

أ- الإنطلاق في تنفيذ اللامركزية على المستوى القطاعي والجهوي بقرارات مدعمة لاستقلالية المؤسسة الاقتصادية الوطنية و المشجعة لروح المبادرة ولامركزية الخدمات الإدارية والتجارية والمالية، بالسماح للمؤسسات المتولدة عن إعادة الهيكلة وللمتعاملين المحليين والمواطنين بترتيب مشاكلهم العملية محليا، وتحرير المؤسسات الاقتصادية الوطنية من بعض القيود والعراقيل التي كانت تعيقها في فترات سابقة.

ب- تحقيق بعض المؤسسات لنتائج مهمة، ففي ظل مبدأ استقلالية النواة القاعدية نجد مؤسسة ENCG ساهمت في إنتاج ما نسبته 15 % إلى 30 % من التجهيزات الفرعية وقطع الغيار لسنة 1986، ومؤسسة SIDER منذ 1981 نشطت حلقات نوعية لاستعمالات مؤسسات وطنية كانت تستوردها من الخارج.

- فكل هذه النتائج كانت بالمحدودة وترجع لمبادرات فردية داخلها، لكن كان بإمكانها أن تتطور لو وفرت لها الظروف المنافسة وحرية الحركة فيها، ووضع حد للعراقيل باستعمال طرق التسيير الحديث[1].

4- إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية:

4-1-تعريفها

- تبنت الجزائر إستقلالية المؤسسات بإعتبارها سياسة إصلاحية لإعادة توجبه مؤسساتها الإقتصادية العامة إلى مسارها الحقيقي والمرتكز أساسا بوظيفتها الإنتاجية التي تعد بالهدف الأساسي لوجودها، ويعرف محمد سعيد أوكي الاستقلالية بانها "التصرف من طرف إدارة المؤسسة حسب نظرتها فيما يتعلق بكل أمورها ونشاطاتها المختلفة وبالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية"[2]

ومن نتائج إعادة الهيكلة العضوية والمالية يلاحظ عدم تحقيق الاهداف المخططة والمرجوة منها.

فقد زاد الوضع سوءا حيث فقدت المؤسسة هويتها بالتدريج و حسب رأى المسؤولين فإنه خلال تلك الفترة ظل الحل الوحيد هو إجراء إصلاح إقتصادي سامحا للمؤسسة بتسيير وضعيتها و تجنبهامن العقبات التي أعيقت سيرها، فقد إرتكزت المبادئ الاساسية للإصلاحات أساسا على جملة من القوانين التي صودق عليها المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر 1987 ،من ضمنها نجد إستقلالية المؤسسات

[1]- براهيمي آسية وثابت اول وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2]- المرجع نفسه ، ص76.

العمومية الإقتصادية في/1988/1/12 ، حيث تم إصدار ستة قوانين مدعمة للوجود القانوني لإستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية والتي في إطارها شرع في تطبيق أسلوب تسيير سامحا بتحرير المؤسسة من القيود والرقابة المسبقة، كما منحها في الوقت نفسه الإستقلالية في إتخاذ قراراتها فيمايتعلق بالإستثمار والإستغلال والتسويق والمبادلة وبهذا شكل نموذجا فعالا ومستلزما لتسيير مالي سليم[1].

كما تبنت الجزائر مبدأ إستقلالية المؤسسات الإقتصادية العمومية بموجب القانون التوجيهي للمؤسسة رقم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، فقد عرفها نص المادة منه على أنها: شركة مساهمة أو شركة ذات أسهم محدودة تمتلك الدولة أو الجماعات المحلية فيها بصفة مباشرة او غير مباشرة جميع الاسهم والحصص[2] "حيث أعتبر هذا النص من اولى النصوص التي كان لها الدور في تشجيع الإستثمار بتحديد الإختلافات بين القطاع الخاص والقطاع العام في المجال الإقتصادي، فبموجب القانون 88-1 تحولت مؤسسات القطاع الإقتصادي إلى مؤسسات تملك شخصية معنوية ملكا للقطاع الخاص وتمتع بالإستقلالية المالية "[3] وفي إطار هذا المفهوم للإستقلالية برزت إشكالية الفصل بين رأسمال وصلاحيات الإدارة والتسيير حيث تنوب صناديق المساهمة عن الدولة في أداء دورها بإعتبارها مؤسسات مالية إقتصادية تتولى دور الوسيط بين المؤسسات العمومية والدولة ،أضف إلى عدم تدخلها المباشر في تسيير مؤسسات القطاع العام الإقتصادي وتم إنشاء صناديق مساهمة،حيث كان هذا النظام القانوني الجديد مستهدفا إخضاعها إلى القانون الخاص لتحقيق إستقلاليتها إلا أنه يشمل مواد إستثنائية تبين طابعه العام خاصة فيما يتعلق بأموالها[4].

كما برزت البوادر الأولى للتقليص من القطاع العمومي و إلغاء بعض الإحتكارات العمومية من خلال نص تنظيمي هو المرسوم 88-201[5]، المتضمن إلغاء كل ما يخول المؤسسات الإشتراكية الإقتصادية التفرد به، إذ بموجبه و في ظل أي نشاط إقتصادي اظهرت السلطات العمومية تقليص

---

[1]- رابح حمدي باشا، **التخطيط وتوجهاته الجديدة في الجزائر**، رسالة ماجستير ، الجزائر،1992، ص342 .

[2]- المادة 5 من قانون رقم88-1 المؤرخ في 12جانفي1988 يتضمن القانون الاساسي للمؤسسات الإقتصادية ،الجريدة الرسمية، العدد2، الصادر بتاريخ 13-1-1988

[3]- قريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية**، دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراة، تخصص حقوق وعلوم سياسية، قسنطينة 3، 2011 -2012، ص 240.

ا- القانون العام الذي يتعلق بصناديق المساهمة، الجريدة الرسمية، العدد2 ، الصادر في 13 جانفي 1988.

[5]- مرسوم رقم 88-1 المؤرخ في 18 كتوبر 1988 يتعلق بجميع الاحكام التنظيمية التي تحول المؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي التفرد بأي نشاط إقتصادي أو إحتكار للتجارة، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 19 أكتوبر 1988.

الإمتيازات التي كانت تتمتع بها المؤسسات العمومية وذلك بالتقليل من هيمنة الدولة ومؤسساتها على النشاط الإقتصادي و توسيع المجال لنشاط القطاع الخاص على المستوى الإقتصادي لغرض المساهمة في التنمية وذلك من خلال بذل مساعي جادة في إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص[1].

4-2-أهداف إستقلالية المؤسسات العمومية:

كما تحدد في المادة السابعة من قانون 88 -01 الاهداف على المدى المتوسط للمؤسسة العمومية والتي تتمثل فيمايلي:

- إنتاج الثروة لأجل أن تكون في خدمة الوطن والإقتصاد.
- التحسين الدائم لإنتاجية العمل ورأسمال.
- تجسيد وتعميق الطابع الديموقراطي لإدارتها وتسييرها[2].

4-3- تقييم إستقلالية المؤسسات العمومية:

تم تطبيق أسلوب إستقلالية المؤسسات العمومية من قبل السلطات في ظل ظروف إقتصادية جد صعبة ومناخ سياسي مظطرب نتيجة الديموقراطية وما نتج عنها من تعددية حزبية وليبرالية إقتصادية، حيث كان لهذه العوامل الجديدة الأثر على فعالية أسلوب الإستقلالية بشكل مباشر، هذه الأخيرة برزت للبعض كأسلوب عقيم ومعقد وبإنهيار أسعار البترول الذي كان متزامنا مع أزمة سنة 1986 كان لذلك الأثر الكبير على الإقتصاد الجزائري من ضعف في القدرة الخارجية للبلد بمعدل 50% وإ نخفاض عوائد البلد من العملة الصعبة بأعباء الدين الخارجي وإستمرارية التزايد الخطير في معدلات خدمة الدين التي بلغت حوالي 56% مما ادى إلى إنخفاض حصيلة الصادرات 50 % ومنه ضعف القدرة الشرائية للبلد ب 65 % مقارنة بما سبق في سنة 1985و25 % مقارنة بسنة 1987، إضافة إلى إنخفاض الإستثمار والإستهلاك[3]، وقد صاحب ذلك صعوبة في معدلات خدمة الدين الخارجي إلى 80 % من حصيلة الصادرات وتطور خدمة الدين من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى أكثر من 9 مليار دولار سنة وأكثر من 05 .9 مليار و صعوبة توفير السيولة اللازمة لتغطية أعباء الدين الخارجي ،فنتيجة للإرتفاع الخطير والمتواصل في الدولار سنة 1993 أجبرت الجزائر إلى اللجوء لطلب المساعدة من صندوق النقد

---

[1]- مليكة اوباية، **المحاولة المغاربية للإستثمار في النشاطات المالية**، وفقا للقانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، تخصص حقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص 19.

[2]- براهيمي أسية وثابت أول وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 77

[3]- المرجع نفسه، ص 80.

الدولي والبنك الدولي للحصول على قروض مساعدة ميسرة لتغطية الشح في رصيدها من العملات الأجنبية مما احبرها الخضوع إلى برنامج التصحيح الهيكلي، كما وقعت الجزائر إتفاقية إستعداد إئتماني سنة 1998(إتفاقية التثبيت) مع صندوق النقد الدولي و أيضا على الإتفاق الثاني في جوان 1991[1] وهذا ما سنتطرق إليه بنوع من التفصيل في العنصر الموالي .

5-التطهير المالي: إستفادت المؤسسة الجزائرية في ظل المنظومة المالية المصرفية بإمتياز التطهير المالي الذي تضمنته المعايير والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم 17 المؤرخ في 26 مارس 1991 والقانون رقم 91-2 المؤرخ في 28 أوت 1991 المحدد لمعايير التطهير المالي للمؤسسة الإقتصادية ،فوفقا لهذه المعايير خصصت البنوك 6340 مليون دينار جزائري لـ 20 مؤسسة مساهمة إضافة إلى 696.5 مليون دج لصالح الحسابات الجارية المشتركة والممولة من مساهمات الدولة في إطار الإنتقال إلى الإستقلالية أي 7036.5 مليون دينار جزائري ،كما إستفادت المؤسسات من سندات الخزينة بقيمة 2816 مليون دج[2]ويعرف التطهير المالي عملية القضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسة العمومية إتجاه البنوك التجارية والخزينة ليصبح لها كيان مالي متوازن [3].

II- المرحلة الثانية - الإصلاحات الإقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي:

بتعثر الدائنون في التوصل إلى إتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لاي تفاوض لذلك تم إبرام المفاوضات بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي و ذلك في إطار التوقيع على عدة برامج فيما يتعلق بالإصلاح الإقتصادي بهدف إزالة الاختلالات الإقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصص الموارد الإقتصادية لرفع الكفاءة الإقتصادية الجزائرية بالإرتكاز على أليات السوق و التقليص من دور الدولة في الحياة الإقتصادية[4]

1- الإتفاق الإستعدادي الإئتماني الأول ماي 1989 :

حصلت الجزائر بموافقة صندوق النقد الدولي على7، 315 مليون حقوق سحب خاصة إستخدم المبلغ كشريحة كلية في 30 ماي 1989 كما حصلت الجزائر في إطار هذا الإتفاق على تسهيل بمبلغ

---

[1]- المرجع نفسه، ص81.

[2]- بوري محي الدين، 2016، مرجع سيق ذكره ، ص95

[3]- بوخدوني وهيبة، **التطهير المالي وخصوصية المؤسسات الجزائرية**، الملتقى الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخوصصة ودورها في التنمية، ملتقى الأغواط ، 8- 9 أفريل2002، ص 34.

[4]- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية**، دار هومة، الجزائر 2008، ص 109.

315،2 مليون حقوق سحب خاصة بسبب أزمة إنهيار أسعار البترول سنة 1988 وإرتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية [1]

و قد أستلزمت بتطبيق الشروط التالية لتكييف الإقتصاد الجزائري كمايلي:

- تنفيذ سياسة حذرة وأكثر تقيدا.
- تقليص عجز الميزانية.
- تعديل سعر الصرف.
- تحرير الأسعار.

كما ركزت أهداف البرنامج على ضرورة التطبيق وبصرامة للسياسة النقدية وتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والإنفتاح التدريجي للأسواق الدولية[2].

يتضح لنا من خلال هذا الإتفاق أن شروطه مهدت الطريق لتبني إقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في الجانب الإقتصادي[3].

2- الإتفاق الإستعدادي الإئتماني الثاني 3 جوان 1991: بإستمرارية سوء الوضعية الإقتصادية المالية بتطبيق برنامج الإستعداد الإئتماني الأول لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى صندوق النقد الدولي حيث وقعت على إتفاق الإستعداد الإئتماني في 3 جوان 1991، تم بموجبه حصولها على قرض ب400 مليون دولار على أن يستهلك على اربع دفعات، كما وقعت أيضا إتفاقا آخر مع البنك الدولي حصلت بموجبه على قرض بما يقدر 350 مليون دولار للتطهير المالي للمؤسسات العمومية وقد ألزمها صندوق النقد الدولي في سبيل الحصول على ذلك القرض بالشروط التالية والتي يمكن حصرها في مايلي :

- التقليص من تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.
- تحرير التجارة الخارجية.

---

[1]- إكرام مياسي، **الإندماج في الإقتصاد العالمي، وإنعكاسته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار الهومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر،2011، ص 183

[2]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 186.

[3] Ahmed ben bitour، l'algerie au troisieme millinaire d(éficit et pentON tialité s alger ، edition marinoor، 1998 ،P 77.

- تحرير الأسعار.

- التخفيض من حد للتضخم بتثبيت الأجور والنفقات العامة.

- خوصصة المؤسسات العمومية ذات مردودية ضعيفة.

- تخفيض قيمة العملة الوطنية ب 22.4 % في أكتوبر 1991.

- إصلاح النظام الضريبي والجمركي[1].

يهدف الإتفاق الإستعداد الإئتماني إلى:

- الحد من تدخل الدولة في الإقتصاد، والرفع من معدل النمو الإقتصادي بتفعيل المؤسسات الإقتصدية والعمومية.

- تحرير التجارة الخارجية و الداخلية منها من خلال قابلية تحويل الدينار.

- ترشيد الإستهلاك والإدخار من خلال الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف وتكلفة النقود[2].

3- تقييم البرنامج الإستعداد الإئتماني الأول والثاني:

من خلال الإتفاقين الإستعداد الإئتماني الأول والثاني يلاحظ تراجع النتائج المحققة وعدم تحقق المرجوة منها كمايلي :

- كان سعر الفائدة محل مفاوضات حيث سجل ارتفاع في سعرإعادة الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11%مقارنة بما سبق ب10.5 %مع تسجيل زيادة معدل كشوف البنك مابين 15%- 20 % ،كما تحدد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية إلى 17 %حتى يصبح معدل الفائدة حقيقيا وموجبا أو على الأقل يصبح مساوي لمعدل التضخم من أجل رفع معدل تعبئة الإدخار.

- إرتفاع معدل نمو الكتلة النقدية M2 ب 21.3 % في سنة 1991 مقارنة بسنة 1990 حيث كان يقدر ب.11% فقد سجل تغير في معدل PIB ب0.8 . % مما يدل على بعد الفوارق بين المؤشرات العينية والنقدية وأيضا على وجود كتلة نقدية خارج المسارات الإنتاجية.

---

[1]-عيسى بن ناصر، **الأثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2002،ص 127.

[2]- الهادي خالدي، **المرأة الكاشفة الصندوق النقد الدولي**، دار الهومة، بوزريعة الجزائر، 1996، ص116

- إرتفاع معدل التضخم بمعدل 17.9%سنة 1990 مقارنة ب 9.3 %سنة 1989 وإلى 23 %في سنة 1993 ليبلغ أعلى مستوياته سنة 1992 بمعدل 31.7 %.

إن كل ماسبق يؤكد ان التعامل بسعر الفائدة الحقيقي سالب كما أتفق على تحديد سعر التضخم بما يقدر ب 10 % في السنوات الخمسة المقبلة عن سنة 1991[1].

الشكل رقم 14: يمثل تطور المؤشرات الإقتصادية للفترة 1990-1993.

السنة	1990	1991	1993
النمو الإقتصادي	0.8	-1.2	1.8
خدمة الدين مليار دولار	8.8	9.51	9.05
الناتج الداخلي الخام	65.07	73.9	82.2
نسبة خدمة الدين	66.7	76.5	87.5
المديونية لخارجية	26.7	26.1	26.4

المصدر: علي الطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، 2004، ص 24

يتضح لنا من خلال الجدول انه بالرغم من الإصلاحات المستهدفة بإزالة الإختلالات الإقتصادية إضافة إلى صدور قانون النقد القرض فقد تميزت الفترة 1990-1993 بإصلاحات بطيئة مع إستمرارية الإرتفاع في خدمة الدين الخارجي كما هو مبين في الجدول اعلاه، إلاأنه يبقى في إرتفاع تدريجي من 8مليار دولار امريكي سنة 199O إلى 9.51 مليار دولار امريكي سنة 1991مع إنخفاض بطيء وغير معتبر بمايقدر 9.05 مليار دولار امريكي سنة 1993، كما سجل إنخفاض في نسبة النمو الإقتصادي **بمايعادل -1.2** %في سنة 1991نتيجة سوء وصعوبة الظروف السياسية والامنية خلال تلك الفترة[2].

[1]- عبود عبد المجيد وعبود فراجي، **الإصلاح النقدي الجزائر ومقترح حذف الاصفار من الدينار الجزائري**، مجلة البشائر الإقتصادية المجلد3، العدد63 ،2017 ، ص 63.

[2]- عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والافاق**، دار الخالد للنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ص81.

المحور الخامس:

مرحلة الإصلاحات الإقتصادي1986-1993

المحور الخامس : مرحلة الإصلاحات الإقتصادي1986-1993

تبنت الجزائر كغيرها من البلدان المختلفة برنامج الاستقرار الإقتصادي سنة 1994 مدعوما ببرنامج التصحيح الهيكلي مدته ثلاث سنوات (ماي 1995- افريل 1998) وذلك بعد اشتداد أزمة المديونية الخارجية حيث تجاوزت خدمة المديونية أنذاك 82 %في الوقت الذي شحت فيه مصادر الإقراض الخارجية وتراجعت الإيرادات الوطنية من العملة الصعبة بسبب تدهور شروط التبادل الدولي وإنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، هذا فضلا عن عدم الإستقرار السياسي واللإجتماعي، فإذا كان البرنامج الأول يهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لإعادة بعث النمو الإقتصادي من خلال أسس سليمة لمعالجة الإختلالات الداخلية والخارجية، فإن البرنامج الثاني يهدف إلى تغيير النمط العام السائد لتدفقات العرض والطلب وذلك من خلال مجموعة من التدابير ترتبط بالإقتصاد ككل أو تتعلق بقطاعات إقتصاديةاو كلاهما .

أولا:التحول نحو الاقتصاد السوق :

تبلورت فكرة التوجه نحو الاقتصاد الحر و حتمية ترسيخ القطاع الخاص للإستثمار الوطني و الأجنبي ذلك بالرغبة في تحقيق الملكية الفردية ثم ترسيخها على أرض الواقع كما برزت ملامحها على أرض الوقع و لو في شكل إقتصاد غير رسمي وقد سبق ذلك معالجة الأزمة الإقتصادية و الاجتماعية فشل سيادية إدارة الهيكلة في تحقيق الهدف المرغوب فيها و إتخاد الإجراءات الإحترازية من أجل إصلاح وضع الإقتصاد الوطني و إعادة تنظيمه و بذلك إنتهاج مسار التحول نحو نظام السوق و خوصصة المؤسسات العمومية ،كما عملت الجزائر في إطار ذلك على تغيير إتجاه الإقتصاد من إقتصاد موجه إلى إقتصاد بأقل التكاليف الإقتصادية و الاجتماعية أخدا بعين الإعتبار إجراءات تحضيرية تنظيمية نذكر منها :

= ""تحضير الأطر القانونية المناسبة للنشاط الاقتصاد ي

= الإعتماد على المؤسسة العمومية كعامل أساسي في الإصلاح الإقتصادي بوصفه الجديد كمؤسسة مستقلة إقصاديا و تحريرها من الممارسات البيروقراطية وتمكينها من التعامل الحر في إتخاد القرارات في الجانب الإقتصادي على ان لا يتناقض دورها الجديد مع السياسة العامة للدولة

= إعتبار القطاع الخاص في مجمله إستراتيجية مستقبلية متبناة و كبديل للقطاع الخاص لكن

دون التضحية بالمؤسسات العمومية بحجة تحقيق هدف الخوصصة فقط بأي ثمن و قي أي وقت ممكن[1]

أ- **مبررات الخوصصة :** تستند الخوصصة إلى جملة من المبررات يمكن إسنادها فيمايلي :

="" القطاع الخاص أكفأ من الحكومة في إدارة نشاطه الاقتصادي أي القطاع العام لتلك الإدارة التي لاتستزف الفائض ، وتحوله إلى عجز دائم و مستمر

= إن القطاع الخاص أو الخوصصة مبنية على روح المبادرة سواء الفردية أو الجماعية المنظمة ومن ثم فإنها تنتج دائما لكل جديد فرصة و تجربة

= الخوصصة من خلال ما تقدمه من حواجز ترتبط بالإنتاج و بإنتاجية العاملين سيكون القطاع الخاص أقدر من الحكومة على تحفيز العمال و إيجاد الدافع لديهم على زيادة الإنتاج وتطوير و تنمية آدائهم من خلال تملكه من سلبيات مباشرة او غير مباشرة المحاسبة و العقاب و الرقابة التي من شأنها أن تجعل من مجتمع العمال مجمعا متحفزا لديه الدفع على التطوير و العطاء ، و ليس على التكسل و التخادل اللذان هما ناتجان عن ضعف الأداء و الإختيار و التعيين و تقييم الأداء و الترقية و الرقابة الإدارية و إنتشار الرشوة و المحسوبية

= إن القطاع الخاص بما يحققه من أرباح و عوائد على الإستثمار يخلق لدى الأفراد الحافز و الدافع على الأخبار و المؤسسات و الأفراد معا و توجيه مداخرتهم نحو الإستثمار المياشر في شكل أسهم أو صكوك لتمويل المستثمرين أو صكوك لتمويل المشروعات تضخم عدد و حجم السلع و الخدمات التي تقوم بها الدولة للمواطنين الذي أدى إلى تدني مستوى الجودة وتدهور أساليب إيصال الخدمات نظرا للتغيير الإداري و زيادة أعياء تعقيد المدبونية المحلية و الخارجية

= إفتقار الإقصاد الوطني للقدرة التنافسية صعوية التوائم مع المتغيرات المحلية و الإقليمية السريعة الإقاع و التوافق السريع معها بما يملكه من وحدات متنوعة وبما تتيحه من مرونة على التغيرات و الإستجابة لهذه التغيرات

إتساع نطاق الخسائر الرأسمالية و إلتهامها جانبا هاما من رأسمال الشركات ووحدات القطاع العام و كذا النقص التكنولوجي في هذه الوحدات

[1] جليل هجيرة ، العوامل المؤثرة في تناقسية الإقتصاد الجزائري ، مدكرة دكتوراة تحصص ، مالية دوبية، حامعة أبة بكر يلقايد ، 2016-2017 ض[1] ص 65= 66

= شيوع الطاقات العاطلة الظاهرة و المقنعة و إتساع نطاقها في مراكز الإنتاج ومراكز التسويق في الوحدات الإقتصادية العامة ""

="" نستخلص مما سبق أن الخوصصة ترتكز لما ينمو به القطاع الخاص من مميزات قد تمكنه من القيام بدور أكثر فاعلية في تحقيق التنمية نظرا لما يحكمه من إعتبارات في إستخدام الموارد و ما يهدف إليه من تعظيم العائد و من ثم إمكانية تطبيق الوسائل وأقل التكاليف [1]

ثانيا - برنامج التثبيت الإقتصادي:

الإتفاق الإستعدادي الإئتماني أو إتفاق مارس 1994-أفريل1995.

1- تعريفه: برنامج التثبيت الإقتصادي أو ما يعرف بسياسات الاستقرار الإقتصادي وهي برامج يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي والتي تستهدف معالجة التوازنات الداخلية والخارجية سامحة للبلد المتتبع لهذا البرنامج بإسترجاع نموه الإقتصادي وإستدامته[2].

2- مضمونه:

وقع صندوق النقد الدولي إتفاقا وكد من خلال قبوله محتوى برنامج التثبيت وتقديمه دعما ماليا بما يقدر 31،5 7مليون حقوق سحب خاصة لتدعيم البرنامج التي مدته سنة من الإصلاحات إضافة إلى تقديمه قرض أني بما يقدر 1 مليار دولار لتدعيم برنامج التمويل الهيكلي الموالي لبرنامج الإستقرار فكل هذه التمويلات مكنت من إسترجاع الثقة امام الدائنين الموافقين على اتمام مفاوضات مع السلطات الجزائرية لغرض إعادة جدولة ديونها كما مكنت أيضا من تسرب 5.3 مليار دولار كقروض لمعالجة التوازنات الخارجية[3]، ويهدف برنامج الإستقرار الإقتصادي STA NBY 3 الممتد من مارس 1994 - إلى أفريل 1995 إلى إستعادة النمو الإقتصادي ووضع حد لمشكلة البطالة والتضخم وإستعادة فعالية الشبكة الإجتماعية كما تضمن هذا البرنامج جملة من الشروط يمكن حصرها فيمايلي :

- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية (الأدوية والمياه الصالحة للشرب مع إستمرار

---

[1] سعداوي ، دور الحوصصة قي التنمية الإقتصادية حالة الحزائر مدكرة دكتورة في التحطيط الإقتصادي جامعة الجزائر ،2006=2007 ص ص2006 = 72 [1]2007=73

[2]-حفيظ فطيمة، **طرق تقييم برنامج التصحيح الهيكلي**، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد6، جوان 2014، ص 2.

[3]- دحو سهيلة، **الإقتصاد الجزائري في ظل برنامج الإستقرار والتصحيح الهيكلي**، مجلة الإقتصاد والإحصائيات الكمية، المجلد 6، العدد 1، 2009، ص119.

الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات الفرينة والسميد والحليب.

- تحفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17%(36دينار جزائري مقابل 1دولار)،ضغط عجز الميزانية إلى0.3 %من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج وهذا عن طريق (ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الإجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية التطهير المالي).

-تحرير التجارة الخارجية[1]

3- نتائج: عجز الميزانية إلى 3، 0 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة " **البرنامج** ومن أهم النتائج المتوصل إليها يمكن حصرها فيمايلي:

- وصلت نسبة الأسعار المحررة 85%من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الإستهلاك مع رفع أسعار النقل والخدمات البريدية 20% -30%.

- تعديل أسعار الكهرباء والحليب والسميد لمدة 3 أشهر.

- تثبيت معدل التضخم في حدود 29،05 %.

- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994إلى 5،7% من الناتج الداخلي الخام.

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري من 23،4 دج للدولار الواحد إلى35،1 دج بمعدل إنخفاض يقدر ب 50،4%.

- إرتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 5، 1مليار دولار نهاية سنة 1994.

- الإعلان عن سوق صرف ما بين البنوك في ديسمبر""[2]

يلاحظ من خلال تطبيق إجراءات التثبيت الإقتصادي أنها لم تحقق الأهداف التي كانت تصبوا إليها السلطات الجزائرية حيث لم تحقق الطموح المرغوبة فيها ، كما تضخمت أعباء ميزانية الدولة نتيجة تزايد تراكم الخسائر المالية.

- تزايد حجم البطالة وإنخفاض عائد الصادرات والإعتماد على إستراد المواد الغذائية اكثر من 50 %".

[1]-عيسى بن ناصر ، مرجع سبق ذكره، ص ص 127 -128.

[2]- BEN BITOUR AHMED، ALGERIE AU TROISIEME MILLINAIRE DEFIT ET POTENTIALITE S ،EDITION MARINOOR ALGER،1998، P95.

وفي إطار هذا البرنامج أقيمت الوكالة الوطنية للإستثمار الخاص سنة 1994 لغرض خوصصة المؤسسات العمومية مما كان له الأثر على الوضعية الإقتصادية والإجتماعية العامة وتتمثل أهم الإختلالات في هذه المرحلة فيمايلي:

- الفشل في إستعمال الطاقات الإنتاجية وضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان الذي أدى إلى إستمرار توازن الديون الخارجية وتدهور ميزان المدفوعات.

- عدم التوازن بين العرض والطلب.

تقديم تسهيلات فيما يخص الإجراءات الإدارية والحد من العوائق والتعقيدات البيروقراطية التي عانى منها المستثمرون الخواص ،وبالرغم من ذلك لم تتحقق الأهداف المتوخاة منها وتم إتخاذ عدة إجراءات تحفيزية مثل التخفيف من القيودالضريبية لصالح الإستثمارات الإنتاجية وتشجيع الترقية العقارية وإنشاء سوق مالي[1].

ثالثا - برنامج التعديل أو التصحيح الهيكلي :

22 ماي 1995 إلى غاية 1 ماي 1998:

1- تعريفه : هو مجموعة من الإجراءات التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول المدينة التي تطرها الظروف لإعادة جدولة ديونها[2].

2- مضمونه : وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الإتفاقيات الموسعة للقرض ولمدة 3سنوات إبتداءا من 22 ماي 1995إلى غاية 21ماي 1998 و الذي قدر ب28، 169 1مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بمعدل 127/9 % من حصة الجزائر في الصندوق ،حيث أعلن الصندوق في إطارهذا الإتفاق منح قرض بعد إرسال الحكومة الجزائرية خطاب النوايا المتضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي المقرر تنفيذه خلال الثلاث سنوات القادمة مستهدفا من خلال ذلك تحقيق الإستقرر للإقتصاد الوطني والدخول في مرحلة إقتصاد السوق[3]،وبالموافقة على هذا الإتفاق

---

[1]- كربالي بغداد، **نظرة عامة حول التحولات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد 8، جانفي، 2005.ص63

[2]- مجدي محمود شهاب، **الإتجاهات الدولية الحديثة لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2002 ، ص 38.

[3]- الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص202.

تقدمت بطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس على إعادة جدولة ديونها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي إلى أن يحين موعد سدادها خلال مدة الإتفاق و بالموافقة على هذا الإتفاق سحبت الجزائر القسط الأول 325/28 مليون حقوق سحب خاصة على أن يتم سحب وإستخدام المبلغ المتبقي 844/04 مليون وحدة في شكل أقساط على أن تكون النهاية قبل تاريخ مارس 1998، وقد كانت اهم نتائج عملية إعادة الجدولة تدني قيمة خدمة الدين إلى4،2444مليار دولار أمريكي سنة 1995 مع معدل خدمة دين 8 بالمئة مع إستمرار الإنخفاض في نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بما يقدر 18 % سنة 2004[1]

3-اهداف برنامج التصحيح الهيكلي:

لقد كان برنامج التعديل الهيكلي يهدف إلى:

- "تحقيق نمو متوسط ب 5 **%** من الناتج المحلي الإجمالي الخام خارج قطاع المحروقات
- تخفيض معدل التضخم إلى 6 **%** في نهاية تطبيق البرنامج.
- تطبيق الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي لها".
- كما كان من نتائج هذا برنامج التعديل الهيكلي هو تدهور ظروف التشغيل في الوقت الذي سمح فيه بتحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية حيث إنعدمت الإستثمارات الجديدة عامة أو خاصة بالتشغيل مع تسريح العمال نتيجة عملية الهيكلة وحل المؤسسات فكل هذه العوامل كان لها الأثر في تزايد معدل البطالة ما بين 24-29**%** خلال الفترة 1993-1997 ،كما قدرت المبالغ المخصصة لعملية التطهير المالي للمؤسسات ب13مليار دولار خلال الفترة 1994-1999 لغرض إعادة تنظيم القطاع العام بالرغم من ذلك لم تحقق الأهداف المخطط لها ،كما أنشأت الحكومة ;وزارة إعادة هيكلة كاملة في هذا الإطار ، و من هنا يمكننا إستخلاص الهدف الأساسي لصندوق النقد الدولي في ظل برنامج التعديل الهيكلي وهو إستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية[2] ومن هنا يمكن أن نميز بين نوعين من الأهداف التي يصبو إليها هذا البرنامج:

- **الأهداف القصيرة الاجل:** تحفيض الطلب الكلي من خلال تخفيض النفقات الكلية والإصلاحات الجبائية وأيضا من خلال سياسة القروض ذلك على رفع معدل الفائدة بشرط أن تكون هذه الأخيرة أكثر جذبا وتشجيعا للإدخار الفردي والجماعي .

[1] http //www. aalam.com .forums/newreply .php 1/1/2019.

[2] عرقوب نبيلة، مرجع سابق ذكره، ص173.

- **الاهداف الطويلة الأجل:** وذلك من خلال تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات ورفع القيود على القطاع الخاص وتسعير المنتوجات بأسعارها الحقيقية، و تشجيع الإستثمار الخاص وجلب رؤوس الأموال الأجنبية خارج المناطق الحرة، وهذا الأخير يعد بالهدف الأساسي لبرنامج التعديل الهيكلي وحسب هذا البرنامج فإنه يستوجب خضوع الإقتصاديات النامية إلى الأليات الإقتصادية الطبيعية بغرض تجسيد إندماجها في الإقتصاد العالمي لسوق الشغل[1].

4- محاور برنامج التصحيح الهيكلي:

تضمن البرنامج أهم الإجراءات التي أقرتها الجزائر في إطار برنامج التصحيح الهيكلي والمتعلقة بميزان المدفوعات والتجارة الخارجية وإعادة الهيكلة الإقتصادية مع إتخاذ تدابير الحماية الإجتماعية التي أصبحت تطبق من قبل صندوق النقد الدولي بسبب اللآثار السلبية لبرنامج التصحيح الإقتصادي وقد حاولنا في دراستنا هذه أساسا التركيز على التدابير الإقتصادية.

أ- **تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية:** منذ إبرام الجزائر إتفاقا مع صندوق النقد الدولي إنطلقت في تحرير تجارتها الخارجية تدريجيا بإبرامها إتفاقا مع صندوق النقد الدولي من خلال إزالة كافة العوائق الإدارية والمالية على دخول وخروج السلع والخدمات ورؤوس اللاموال[2] ،وكان ذلك وفقا لقانون - 29 88 الذي دعم من خلال القانون التكميلي لسنة 1990 من خلال تخفيض الرسم الجمركي من 45 % - 60 % ليشهد إنخفاضا آخر بمعدل 45% خلال 1 جانفي 1997[3] ، ومن ثم منح الدور لقوى السوق في تنظيم وضبط التجارة الخارجية على أساس التوجهات للسياسية الإقتصادية في الجزائر لغرض الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والإتفاق مع الإتحاد الأوروبي لإنشاء منظمة التبادل الحر[4] ، وقد إستمرت عمليات تحرير التجارة الخارجية بحل اللجنة الخاصة مع إشتراط تمويل بعض الواردات في بدايةسنة 1995، حيث ألغيت جميع القيود على مدفوعات بعض الخدمات مع نهاية سنة 1996، كما أصبحت البنوك التجارية بإمكانها تحمل نفقات بعض المدفوعات الخاصة بالتعليم والعلاج، ليتم في السنة الموالية الإلغاء النهائي لجميع القيود على مدفوعات المعاملات الجارية المتبقية ،بما فيها السفر

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 173-174.

[2] -BLMIMER AMMAR ،DETTE EXTERIEURE DE L Algéri e casbah، edition alger ،1998، P237.

[3]- علي بطاهر، **سياسات الإصلاح الإقتصادي**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، 2004، ص 196.

[4]- BLMIMER AMMAR، op-cit،P237.

لأغراض السياحة، كما حررت كل المنتجات **المصدرة** فيمايتعلق بالصادرات **بإستثناء النخيل والغنم والأشياء الفنية أو الأثرية**[1].

ب- **<u>السياسة النقدية:</u>** تهدف السياسة النقدية في إطار برنامج صندوق النقد الدولي إلى تحديد معدل الكتلة النقدية حيث تم تحسين أدوات السياسة النقدية بسن نظام الإحتياطي القانوني الإجمالي سنة 1994 لغرض تنمية إمكانيات مراقبة السيولة، كما تم إقرار بيع المزاد العلني في السوق النقدية في شكل مزايدات على القروض لسحب أرصدة البنوك كأداة رئيسية للتحكم في عرض النقود والعمل على تسهيل عمليات السوق المفتوحة سنة[2] 1996.

<u>ث-إعادة هيكلة المؤسسات العمومية :</u> سارعت الدولة الجزائرية نحو تحقيق هدفها النهائي من عملية الإصلاح بتبنيها لبرنامج التصحيح الهيكلي والمتمثل في خوصصة مؤسسات القطاع العام وحل وتصفية العديد منها وفقا لقانون السوق والإعلان عن كافة الشروط الضرورية لغرض ترسيخ الركائز الأساسية لتجسيد قواعد إقتصاد السوق، والقضاء على الإحتكار في بعض الانشطة الإقتصادية مع إدخال تغيرات عديدة على منظومة القوانين الجزائرية لتجسيد وتطبيق خوصصة القطاع العام وفي هذا إطار عدل قانون الإستثمار والقانون التجاري والقوانين المنظمة لعلاقات العمل بما يتفق مع إقتصاد السوق[3]،وكما إعتمدت الجزائر قانونا لخوصصة مؤسساتها العمومية لترسيخ هذه الإصلاحات والذي طرأت عليه تعديلات لمرات عديدة لغرض تشجيع المستثمرين الخواص المحليين والأجانب لحيازة المؤسسات المخوصصة والتي هي معروضة للبيع حيث شملت كافة المؤسسات العمومية الكبري في سبتمبر سنة 1996 ، حيث تم الإستعانة ببرامج مستهدفة وتحسين الوضعية المالية لهذه المؤسسات وغلق وحل العاجزة منها وبالتالي خوصصتها، كما تم في ظل هذه المرحلة أيضا حل 815 وتصفية مؤسسة محلية وعمومية إلى غاية نهاية سنة 1998، كماتمت المصادقة على برنامج الخوصصة بالتعاون مع البنك الدولي بتحويل المؤسسات الصغيرة في قطاع الخدمات إلى قطاع خاص، كما تم إصدار برنامج ثاني لخوصصة 250مؤسسة عمومية كبرى في مختلف النشاطات الاقتصادية مما نتج عن عملية حل وخوصصة المؤسسات العمومية تسريح الألاف من العمال مما إظطر إلى ضرورة الأخذ

---

[1]- Ibid، P237.

[2]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[3]- كريم النشاشيبي واخرون، **الجزائر تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق**، دراسة حالة، خاصة لصندوق النقد الدولي 1998، ص 26

بوسيلة الحماية الإجتماعية للتخفيف من حدة الأثار السلبية للبرنامج على مختلف الجوانب الإجتماعية[1].

ج-السياسة المالية: تقلص دور الدولة في تقديم السلع والخدمات العامة بتطبيق نظام السوق حيث كان للميزانية العامة الدور الرئيسي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي، كما عملت السلطات على تقوية الميزانية من الناحية الهيكلية من خلال تجديد النظام الضريبي وإعادة توجيه النفقات وتحسيس شبكة الإستقرار الإجتماعي[2].

يعد برنامج التصحيح الهيكلي الخطوة الأولى في تجسيد الخوصصة على أرض الواقع، حيث تم إدخال أساليب جديدة للبيع وتحسين السيولة النقدية وإعطاء إمتيازات وتسهيلات للإنفتاح نحو العالم الخارجي من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتهيئة البيئة لجذب الاجانب لإستثمار أموالهم في الجزائر بهدف دفع الحيوية في المؤسسات الإقتصادية.

5- نتائج برنامج التصحيح الهيكلي

أ- الميزانية العامة : شهدت الميزانية العامة تحسنا في ظل هذا البرنامج وبعده إنخفاض في عجز الميزانية بما يقدر ب 8.7%- 4.4 % خلال الفترة 1993-1994 مما كان له الأثر الإيجابي فائضا في الميزانية بمايقدر 3%-2.4%-2.9 %من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الاخيرة 1996- 1997 -1998. ويمكن إرجاع سبب حدوث هذا الفائض إلى زيادة فعالية التحصيل الضريبي والإنخفاض النسبي في النفقات العامة بسبب السياسة التقشفية المنتهجة، كما أشارت العديد من الإحصائيات إلى إرتفاع قيمة الإيرادات بمعدل 27.6 %- 33%-34 %من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1996-1997-1998- على التوالي في الوقت الذي شهدت فيه النفقات العامة إنخفاضا معتبرا بما يقدر 33.6%-29%-31 %بالرغم من الإرتفاع الطفيف لها سنة 1997، مع تسجيل معدلات التضخم إنخفاضا معتبر وعلى التوالي طوال سنوات البرنامج وحسب ما يوضحه الجدول رقم15 تراجع المستوى العام للاسعار حسب ماجاء به صندوق النقد الدولي بمايقدر 29 %-18.7 % خلال الفترة 1994 -1996 ومن 5%- 5.75.7 %خلال سنتي 97 -98 وإلى 3.5% سنة 1999 وقد تسبب في ذلك كل من طبيعة سياسة الميزانية العامة المتخذة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة من قبل صندوق النقد الدولي.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 27.

[2]- عبد الرحمان تومي، **واقع وافاق الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، دراسات إقتصادية، العدد 8، جويلية 2006، ص ص 97-98.

ب- ميزان المدفوعات: في ظل هذا البرنامج حقق ميزان المدفوعات نتائج إيجابية بسبب إنخفاض المديونية الخارجية والقروض الخارجية التي حصلت عليها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، وتشير بيانات الجدول رقم15 تسجيل فائض في الميزان الجاري خلال سنتي 1996-1997 بما يقدر 1.25 مليار دولار مع تسجيله عجزا بما يقدر 0.81 مليار دولار في سنة 1998 وقد تسبب في ذلك كل من إنهيار اسعار البترول من جانب والزيادة النسبية في خدمة الدين الخارجي من جانب آخر[1].

الجدول رقم 15: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الوطني

النسبة: (٪).

السنوات / البيان	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98
معدل النمو (٪) (1)	2.8	2.9	0.1	2	2.0	2.2	0.9	3.9	4	4.5	4.7
تطور المستوى العام للأسعار (٪) (2)						2.05	29.0	29.8	18.7	5.7	5
تطور الحساب الجاري (مليار دولار) (3)						0.36	1.85	1.9	1.25	3.21	0.81

المصدر: روابح عبد الباقي وغياط الشريف، الآثارالإقتصاديةوالإجتماعية لبرامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، نادي الدراسات الإقتصادية، جامعة الخروبة على الموقع: www.clubnada.jeeran.com

ت- **الإحتياطيات الدولية:** ساهمت العديد من العوامل في تحسين الإحتياطيات الدولية من إعادة جدولة الديون وإرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث تعدى سعر البرميل أكثر من 19 دولار خلال

[1]- روابح عبد الباقي وغياط الشريف، **الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، نادي الدراسات الإقتصادية جامعة الخروبة على الموقع :www.clubnada.jeeran.com

سنتي 1996-1997 محدثا فائضا في الميزان التجاري واثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات، وهذا ما ساعد في زيادة الإحتياطيات الدولية للجزائر مابين 2.6%-5.4 %خلال الفترة 1994-1996 لتسجل اقصى حد لها بـ 8 مليار دولار سنة 1997 بالرغم من التراجع النسبي لها ب 6.08مليار دولار سنة 1998 نتيجة إنهيار أسعار المحروقات فقد قدر سعر البرميل حوالي3 1مليار دولار من جهة وتزايدت خدمة الدين الاجنبي من جانب أخر.

ومنه نستنتج من خلال ماسبق أن نتائج برنامج التصحيح الهيكلي كانت إيجابية بالرغم من المساهمة السلبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بسبب العراقيل التي تحد دون تطور هذا القطاع في ظل الإصلاحات الهيكلية، وبالرغم أيضا من النتائج الإيجابية لبرامج التصحيحات الهيكلية إلا أنها كانت بالسلبية وعلى حساب القطاعات الإجتماعية الاخرى مخلفة تكاليف كبيرة[1].

[1]- المرجع نفسه، الموقع: www.clubnada.jeeran.com

المحور السادس:

برامج الإنعاش الإقتصادي

المحور السادس :برامج الإنعاش الإقتصادي.

من اجل النهوض بالتنمية والإقتصاد الوطني قامت الدولة الجزائرية مثلها مثل باقي البلدان الاخرى بوضع وتنفيذ إستراتيجيات وخطط تنموية هامة إنطلاقا من المخطط الثلاثي الاول 1967-1969 فالمخطط الرباعي الاول 1970-1974 فالمخطط الرباعي الثاني 1974 -1979وصولا إلى المخططين الخماسي الاول 1980-1984والمخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989 ،ولقد كانت المخططات التنموية السابقة مقتصرة ومنذ الإستقلال على توزيع مشاريع تنموية على أساس جهوي غير متوازن وامام هذا التوازن اللاجهوي ومع مطلع الألفية الثالثة وزيادة مداخيل الدولة الجزائرية اصبح من الضروري وضع سياسات تنموية جديدة وذلك من خلال تبني برامج تنموية أهمها :

- برنامج الإنتعاش الإقتصادي: دعم النمو الإقتصادي للفترة 2001-2004

-البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

-برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014

- برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019

أولا - برنامج الإنتعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004:

1-**مفهوم سياسة الإنعاش الإقتصادي وأهدافها** : يمثل الإنعاش الإقتصادي سياسة ظرفية تتمثل أهدافها في إعطاء دفعة جديدة للنشاط الإقتصادي المتميز بالتراجع فهو سياسة تستهدف تنشيط الإقتصاد الكلي على المدى القصير، كما أثبت أنها تستهدف أيضا إنعاش الإستهلاك والإستثمار بإستخدام مجموعة من الوسائل تتمثل في كل من سياسة الميزانية والسياسة النقدية[1].

2-مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004:

وهو مشروع حكومي إقتصادي تم الإعلان عنه في جوان 2001 لمدة 3 سنوات حيث خصص له 525 مليار دينار جزائري بما يقارب 7 مليار دولار، و يهدف هذا المشروع إلى انعاش المحيط الإقتصادي وتحقيق التوازن الإقتصادي ومنه فهو يستهدف من خلال ذلك تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والتي تعمل على توفير مناصب الشغل وتقليص البطالة والفقر وتحسين المستوى المعيشي ودعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط المناطق الريفية وتدعيم الخدمات الريفية وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والخدمات العمومية والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية،

[1]- رشيدة أو بختي، محمد بزيان، **واقع الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، مجلة الإقتصاد والإدارة، المجلد 16 العدد 2 ديسمبر 2016، ص199.

وبذلك فهذا البرنامج يستهدف الحد من التأخر الذي واجهه طيلة فترة العشرة السنوات من الأزمة وتدنية تكاليف الأعمال المنجزة والعمل على دفع عجلة الإقتصاد وتحقيق توازنات كلية مستدامة[1].

كما إستهدف هذا البرنامج تحقيق معدلات نمو سنوية بما يقدر ب 5-6 % وإرتكز على النظرية الكينزية التي تقوم على الطلب الكلي الفعال،ففي حالة الركود الإقتصادي الفعال وبإفتراض حالة عدم التشغيل الكامل سينتج عن الزيادة في الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار زيادة في الطلب الكلي الفعال الذي سينتج عنها هي الأخرى زيادة العرض الكلي والرفع من مستوى التشغيل وبذلك الزيادة في معدل النمو الإقتصادي وتقليص معدل البطالة[2].

الجدول 16 : التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.

السنوات	المبالغ المالية مليار دولار	النسبة %
2001	205.40	39.10
2002	185.90	3541
2003	113.2	21.56
2004	20.5	39.0
	52.5	100

المصدر: أثر القطاع الصناعي، ضمن برامج إستثمارات العمومية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر للفترة 2001 -2016 دراسة تطبيقية مؤشرهندفل هرشمان على الموقع :

UNIV -blida2DZ- /FR/WLT- content/11/2018/24/SITES/UPLOADS/

يتضح من البرنامج أن النسبة الأكبر من نفقة الإستثمارات كانت خلال سنتي2001 -2002نتيجة تقوية البرنامج من جهة ومن جهة أخرى التعجيل في تنفيذ البرنامج بسبب الظروف التي شهدها الإقتصاد الوطني.

---

[1]- طارق قندوز، والسعدي قاسمي وإبراهيم بلحيمر، **المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر والتضخم والبطالة في الجزائر**، مجلة دراسات إنسانية وإجتماعية، جامعة وهران، العدد 7 جانفي 2017، ص194.

[2]- أثر القطاع الصناعي، **ضمن برامج إستثمارات العمومية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر للفترة —2001 2016**، دراسة تطبيقية مؤشر هندفل هرشمل على الموقع:

UNIV -blida2DZ- /FR/WLT- content/11/2018/24/SITES/UPLOADS/

3- اهم محاور البرنامج:

الجدول رقم 17: توزيع إستثمارات الإنعاش الإقتصادي للفترة2001-2004 حسب القطاعات

الوحدة مليار دينار.

الفترة / القطاعات	2001-2004
قطاه الصناعة	------
قطاع الفلاحة والصيد البحري	3.65
البنية الاساسية والاشغال العمومية	50.210
التنمية المحلية والبشرية	90.201
قطاع الإدارة العمومية	00.45
قطاع التكنولوجيا الجديدة و الإعلام	3،2
المجموع	147 ،71

المصدر: طارق قندوز السعدي قاسمي وإبراهيم بلحيمر، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2004 في مواجهة الفقر والتضخم والبطالة في الجزائر، مجلة دراسات إنسانية وإجتماعية، جامعة وهران، العدد 7، جانفي 2014، ص 177.

كان جل إهتمام هذا البرنامج بالإنجازات العامة في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية والبنى التحتية للإستثمارات وتنويعها إضافة إلى أن كل هذه الجهود كانت موجهة للمحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية.

ومن خلال هذا الجدول تتضح معالم المحاور الكبرى لبرنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001 -2004 والتي يمكن حصرها فيمايلي:

3 -1 – القطاع الفلاحي: ويعد جزءا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PDNA ومتضمنا مايلي:

- تضخيم الإنتاج الفلاحي بما في ذلك المواد الواسعة الإستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

– إعادة تحويل الانظمة للتكفل الأحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.

– حماية الأحواض المندحرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل في القطاع الريفي

– حماية النظام البيئي الرعوي.

– مكافحة الفقر والتهميش لسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين وتخصص لهذا القطاع مبلغ 65.3 مليار دينار.

3-2-الصيد والموارد المائية:

لم يؤخذ هذا القطاع بالعناية الكافية بسبب الطول الساحلي الجزائري .

– في إنطلاقته الأولى تضمن برنامج البناء والتصليح والصيانة البحرية وفي الأخير التقييم والتبريد والنقل للأنشطة الإنتاجية.

– تطلب هذا البرنامج حتمية تطبيق إجراءات تأسيسية وهيكلية وقانونية ومالية في إطار قانون المالية لسنة2001 تمثلت في:

– تخصيص موارد للصندوق للمساعدة في الصيد التقليدي والصيد البحري وهي الوسيلة الاساسية لتنفيذ البرنامج.

– إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات بفتح فرع لصندوق التعاون الفلاحي.

– إدخال الإجراءات الجبائية والشبه الجبائية والهادفة إلى تدعيم نشاطات المتعاملين.

وقد خصص لتمويل هذا البرنامج بما يقدر 9،5 مليار دينار جزائري[1].

3- 3- التنمية المحلية البشرية:

ركز هذا البرنامج على دور الدولة في التكفل بالإنشغالات المحلية في مختلف المستويات خاصة فيمايتعلق بالتدخل النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطن، ومن ضمن محتويات هذا البرنامج إنجاز مخططات بلدية معظمها تكون موجهة لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن لكل التجهيزات والأنشطة في كل التراب الوطني لاسيما فيما يتعلق بمشاريع إنجاز الطرق البلدية والولائية، الماء والمحيط والبنى التحتية للإتصال الهادفة إلى تحقيق الإستقرار ورجوع السكان وبالخصوص في المناطق المعانية من

[1]– عرقوب نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 177-178.

ظروف أمنية جد صعبة ، كما ركز هذا البرنامج أيضا على تنفيذ المشاريع الهادفة إلى تحقيق تنمية مستدامة بالنسبة للمجمعات الإقليمية.

3-4- التشغيل والحماية الإجتماعية:

خصص لهذا البرنامج بمايقدر16ملياردج لتمويل المشاريع في مجال الشغل والحماية الإجتماعية ومتضمنا برامج الاشغال المتطلبة يد عاملة بكثافة للبلديات المحرومة، كما إستهدف هذا البرنامج توفير حوالي 70000منصب شغل دائم بتكلفة قدرت ب7,7 ملايير دج ،أما في مجال النشاط الإجتماعي فقد إهتم البرنامج بنشاطات التضامن بخصوص السكان الأكثر ضعفا إضافة إلى 3 ملايير دج لتطوير سوق العمل[1].

3-5- تحسين الإطار المعيشي: إهتم هذا البرنامج

بدعم التجهيز والتهيئة العمرانية كما ركز في هذا القطاع على ثلاثة نشاطات التجهيزات الهيكلية للعمران وتنشيط الفضاءات الريفية في الجبال وسكان الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران وتم تخصيص له تكلفة ب5، 210مليار دينار جزائري .

- هدفت التجهيزات الهيكلية للعمران إلى تحسين معيشة السكان والمراكز الحضرية الكبرى وقد خصص لهذا النشاط بما يقدر9. 142 مليار دج موزعة كالتالي:

- البنى التحتية للموارد المائية 31.3 مليار دج.

- البنى التحتية للسكك الحديدية 54.6 مليار دج.

- الاشغال العمومية 45.3 مليار دج.

وقد جاء في نص البرنامج ضرورة لحماية الفضائيات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مناطق الهضاب العليا والجنوب ونزع المناطق المحرومة في المراكز الحضرية مما كان له نتائج جد حسنة على حياة السكان المعنيين كما ساهم في خلق مناصب شغل وقد تم تقسيم المبالغ المخصصة لهذا البرنامج كمايلي :

- المحيط ب 6.1 مليار دج.

- الطاقة 16.8 مليار دج.

[1]- المرجع نفسه، ص 178.

- الفلاحة 9.1 مليار دج.

- السكن35.6 مليار دج[1].

4- نتائج البرنامج :

لقد إرتكز البرنامج أساس على إستخدام عائدات البترول الغير متوقعة لزيادةالطلب و بالتالي دعم الإنتاج الفلاحي و التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من **أهم نتائج هذا البرنامج :**

نمو مستمر في المتوسط يساوي75، 4 %" طوال السنوات الأربعة بنسبة 9، 6%سنة 2003 ونمو حقيقي بمعدل 5، 5% خلال سنة 2004 و هذا مايوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 18 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار أمريكي	54 ،9	55،9	66،5	82،5
معدل نمو الحقيقي للناتج المحلي %	2،6	0،4	6،9	5،5

المصدر : سلامة وفاء ، مطبوعة إقتصاد جزائري ، جامعة 20أوت سكيكدة ،2017 2018-ص 59

PDF .DZ/EPRINT/2013-20-5881F. UNIV -SOUKAHRAS .WWW تاريخ التصفح 15_2015-9-

و يمكن إرجاع النمو المحقق إلى قطاع البناء و الأشغال العمومية نتيجة المشاريع الإستثمارية الضخمة وإعادة بناء مادمره الزلزال ، و أيضا إلى إنتعاش قطاع الخدمات و هذا ما إنعكس على نصيب الفرد الذي إرتفع من 1779 مليار دينار سنة 2004 إلى 2553مليار دينار سنة 2004 ،كما إنخفضت معدلات البطالة من خلال هذا البرنامج حيث قدرت بمعدل 17،7 %سنة

[1]- المرجع نفسه، ص 179.

2004 بعدما كان 27،3 % سنة 2001 [1]

ثانيا – البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 –2009

1– **التعريف بالبرنامج:** هو البرنامج الخماسي التكميلي لتكملة النمو، وهو إمتداد للبرنامج الخامس 2001–2004 و المسمى ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهذا راجع لما حققه هذا الأخير من إنجازات ، وحرصا من السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على مواصلة مشوار التنمية في الجزائر والمحافظة على المكتسبات خلال الفترة الأولى من برنامجها الرئيسي، حيث يعتبر البرنامج التكميلي نتيجة حتمية للمنجزات السابقة خلال الفترة 1999– 2004[2].

فبعد النتائج الإيجابية المترتبة عن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وجب على القائمين تسطير السياسة الاقتصادية بالجزائر و مواصلة إستخدام الأدوات المختلفة لسياسة الإنعاش الاقتصادي وعلى رأسها برامج التنمية لكن هذه المرة يستوجب إطلاق برامج ضخمة ومن هنا جاء هذا الإعلان عن برنامج طموح يستهدف تعزيز معدلات النموالإقتصادي وكان البرنامج المنطلق هو البرنامج التكميلي لدعم النمو[3].

وقد إهتم هذا البرنامج بمناطق الجنوب والهضاب العليا لفك العزلة عن الجنوب وأيضا البطالة والتشغيل والصحة والتعليم والأشغال العمومية[4].

2– أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005–2009:

يرتكز البرنامج على جملة من الأهداف يمكن حصرها فيمايلي:

إستكمال الإطار التحفيزي للإستثمار من خلال إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تستكمل قانون الإستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي– مواصلة تكييف الأداة الإقتصادية والمالية مع الإنفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والمصرفي.

---

[1] سلامة وفاء ، مطبوعة إقتصاد جزائري ، جامعة 20أوت سكيكدة ،2017– 2018ص 59

[2]– بن أحمد لخضر وزيان عاشور، **الإستثمارات العامة في الجزائر و إنعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات إقتصادية ، جامعة زيان عاشور، العدد 20، 2014 ، ص 91.

[3]– بشيكر عابد ، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، على الموقع :
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/240/13/2/8014

[4]– عرقوب نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 179.

– إنتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية مما خلق ثروات ومناصب شغل وترقية تنافسية.

– تحديث وتوسيع الخدمات العامة فقد عرفت الجزائر خلال فترة التسعينات ظروف سياسية وإقتصادية كان لها الأثر السلبي على حجم ونوع الخدمات العامة للمجتمع وذلك بالإسراع في تحديثها وتوسيعها من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جانب ومن جانب آخر إستكمالا لنشاط القطاع الخاص لأجل الإزدهار الوطني.

– تحسين مستوى معيشة الافراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة سواء كان الجانب تعليمي أو صحي أو أمني.

– **رفع معدلات النمو الإقتصادي:** ويعد هذا بالهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السالفة الذكر[1].

3–المحاور الكبرى للبرنامج:

الجدول19 رقم : أهم محاور برنامج النمو الإقتصادي 2005–2009

القطاعات	الميلغ بالمليار	النسبة %
تحسين ظروف المعيشة	1908،5	45، 4
تطوير المنشات الأساسية	1703،1	40،5
دعم التنمية الاقتصادية	337،2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديات	203،9	4،9
تطوير تكنولوجيا الإعلام و الإتصال	50	1،2
المجموع	4202،7	100

المصدر : البرنامج التكميلي 2001–2014 على الموقع :WWW. PREMIER

[1]– أثر القطاع الصناعي، **ضمن برامج إستثمارات العمومية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر للفترة 2001–2016** ، دراسة تطبيقية مؤشر هندفل هرشما ن ، مرجع سبق ذكره ، على الموقع:

content/11/2018/24/SITES/UPLOADS– /FR/WLT–blida2DZ –UNIV

CONSULTER_. DZ .MINISTERE

يبرز المشروع التكميلي من ناحية المشاريع المدرجة رغبة الدولة قي خلق ديناميكية متواصلة مع فعاليات النشاط الاقتصادي في شكل محاور التي يتناولها :

= **تحسين ظروف معيشة السكان** : يمثل هذا المحور النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بمعدل 5، 45%ي بمايقدر 5، 1908 مليار دينار هو يعد تكملة لماجاء في مخطط الإنعاش الاقتصادي في التنمية المحلية و البشرية ، كما يعد تحسين ظروف المعيشة عامل مهم في تحسين تطوير الأداء الإقتصادي من خلال إنعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثمة على حركية النشاط الإقتصادي ، و لقد تم توزيع هذه الحصة على عدة قطاعات حيث كانت حصة السكان تمثل الحصة الأكبر بما يقدر 555مليار دج لتأتي حصة قطاع التربية الوطنية في المرتبة الثانية بمايقدر 200مليار دج من خلال إنشاء المزيد من المدارس بغرض تحسين ظروف التمدرس و تأهيل المرافق التربوية و المنشأت الثقافية ليأتي قطاع التعليم العالي في الحصة الثالثة بمايقدر 141مليار دح لتحسين ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية[1]

= **تطوير المنشأت القاعدية** : تضمن هذا القطاع المرتبة الثانية بمعدل 5، 40% من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو حيث هذه الحصة تعكس النسبة التي توليها لقطاع البنى التحتية و المنشأت الأساسية فقد وزعت هذه القيمة ب 1، 1703مليار دينار على أربع قطاعات فرعية كمايلي :

= **النقل**: 700 مليار دينار و الأشغال العمومية 600مليار دج و (الماء ، السدود ، تحويلات) 393مليار دج، تهيئة الإقليم 15 ،10مليار دج

يتصدر **قطاع النقل** المرتبة إهتمامات برنامج تطوير المنشأت الأساسية و لا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج

= **دعم التنمية** : يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في ثلاث محاور في رئيسية[2]

---

[1] سهام قرقور ، سلمى حناشي ، مصدار تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة و متغيراتها حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادي و التجارية وعبوم التسيير ، قالمة 2013[1] ،، ص121

[2] صالحي ناحية ومخناش فتيحة ، اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و يرنامج التكميلي لدعم النمو و التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي خلال 2001=2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي ،الملتقى الدولي حول تقييم أثر البرامج العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو ، جامعة سطيف ، 11= 12 مارس 2013 ، ص ص 8= 9

= **الفلاحة و التنمية الريفية** : حيث خصص لها ماقيمته 300مليار و هي تعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الاقتصاد الوطني في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات

= **الصناعة:** و قد خصص لها ماقيمته 5، 13 مليار دينار و ذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات و تطوير الملكية الصناعية

= **ترقية الإستثمار** : و قد خصص لها ما قيمته 45 مليار دح قصد توفير أفضل السبل و تهيئة المناخ لجلب الإستثمار سواءا كانت محلية أو أجنبية

= **الصيد البحري** :و قد خصص له ماقيمته 4مليار دج

= **البريد و تكنولوجيا الإعلام و الإتصال** : خصص لها مبلغ3 ، 16مليار دج لأنه إستهدف فك العزلة بين المناطق النائية و المعزولة و البعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية و كذلك و الرقمنة 16محطة أرضية

العدالة : ويمثل قطاع العدالة بالقطاع الحساس و يمثل الضمان الكامل و الحساس لمصالح الأفراد و المؤسسات و الكامل و يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة لدى المتعاملين و يتضمن هذا البرنامج إنشاء 14مجلس قضائي 34 محكمة و 51مؤسسة عقابية

التجارة : إذ أنه و بقصد تحسين القضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي خصص له مبلغ 2مليار دج و جاء هذا البرنامج بقصد تحقيق جملة من الأهداف الوسيطة :

=إنجاز مخابر مراقبة نوعية

= إقتناء مخابر مراقبة نوعية

= إنجاز مقرات تفتيش نوعية على الحدود

المالية: وتهدف إلى تحديث الإدارة المالية في الجمارك و الضرائب بالخصوص بخلاف و ذلك بغلاف مالي قدره 65 مليون دج[1]

4 =نتائج البرنامج : يمكن إجمال نتائج البرنامج في العناصر التالية :

= ""تم إيصال الكهرباء ب % 98

[1] مجمد بوهزة و صباح براح ، أثر البرامج الإستثمارات العمومية على مربع فالدولار للإقتصاد الجزائري للفترة 2001= 2009 ، الملتقى الدولي حول أثر البرنامج الإستثمارات العمومية ع لى و إنعكاساتها على الشغل و و الإستثمار و النمو الاقتصادي حلال2001 = 2009 كلية العلوم الإثتصادية ،جامعة سطيف، 11=12 مارس 2013، ص 21

=إنجاز شبكة الطرقات ب 110000 كلم

= حدوث تحسن في المناخ الإستثماري

= نمو بعض القطاعات كالبناء و الأشغال العمومية و الأنشطة المرتبطة بها (مواد البناء ، المناجم ، المقالع ،الماء و الطاقة)

= حدوث تحسن في القطاع الفلاحي حيث حقق نموا يقدر ب 19،7 %

= تحسن المستوى المعيشي للسكان

= إرتفاع مستوى الدخل الفردي للسكان 4746 دولار في سنة 2008

=ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 329338 مؤسسة في سنة 2005إلى 455000في سنة 2009

= شهدت معدلات النمو إنخفاضا مستمرا للبطالة و قد تسبب في ذلك أساسا تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة إنخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد الأزمة المالية في نهاية أواخر سنة 2007 من جهة و إنخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظة الأوبيك من جهة أخرى حيث تراجعت أسعار البترول من 9997دولار سنة 2008 إلى 6225 دولار سنة 2009 و يبين الجدول التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ البرنامج دعم النمو الاقتصادي

الجدول رقم 20: تطور الناتج المحلي خلال فترة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي = مليون دولار أمريكي	102،7	116،8	135،3	171،0	139،8
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي %	5،1	2،0	3	2،4	2،4
معدل نمو الناتج المخلي خارج قطاع المحروقات %	4،7	5،6	6،3	6،1	9،3

المصدر : سلامة وفاء ، مطبوعة إقتصاد جزائري ، جامعة 20أوت سكيكدة ،2017 – 2018 ،ص 59

من خلال الجدول يتضح أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي سجل إنخفاضا مستمرا حيث إنتقل من1، 5% سنة 2005إلى 2،4% في سنة 2009 في حين أنه شهد قطاع المحروقات إرتفاعا ملحوظا مسجلا معدل 9،3 % سنة 2009 قبل أن كان يقدر ب 4،7 % سنة 2005 حيث بقي قطاع البناء و الاشغال العمومية و قطاع الخدمات يحققان معدلات نمو جيدة و هذا نتيجة التوسع في الأشغال العمومية

= عرف معدلات البطالة إنخفاضا ملحوظا مابين 3، 15%سنة 2005إلى 10،2%سنة 2009" [1]

ثالثا – برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014:

1- التعريف بالبرنامج:

صادق مجلس الوزراء على هذا البرنامج الخماسي للتنمية في 25 ماي 2014 والذي يعد بالقاعدة

[1] سلامة وفاء ، مطبوعة إقتصاد جزائري ، جامعة 20أوت سكيكدة ،2017 – 2018ص 59

والمحرك لرؤية سياسية تنموية وضعت من قبل السلطات العمومية [1] ويعد هذا البرنامج إمتدادا للبرامج التنموية السابقة حيث خصصت له السلطات المركزية مبلغ مالي بما يقدر ب 286 مليار دولار أي 222 مليار اورو أي ضعفي الناتج الوطني الداخلي الخام كل ذلك بهدف تجسيد برنامج الإستثمار العمومي من خلال مشاريع جديدة بتكلفة 156 مليار دولار إضافة لإتمام المشاريع السابقة الكبرى بتخصص لها مبلغ يقدر ب 130 مليار دولار، ،و يلاحظ من خلال نص برنامج المخطط التنموي الخماسي أنه إستهدف أساسا تنويع الإقتصاد الوطني كما تطرق إلى إنشاء200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لتجسيد ديناميكية عصرية جديدة فيما يتعلق بتأهيل وإنعاش هذا النوع من المؤسسات[2].

2-**<u>اهداف البرنامج</u>:** يهدف البرنامج إلى:

- التقليص من حدة البطالة في الإقتصاد الوطني وذلك بخلق 3000 منصب.
- دعم التنمية البشرية بإعتبارها الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي من خلال تزويد الإقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة والكفأة.
- فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوى معيشتهم.
- تحسين المستوى الصحي للسكان و تقوية القطاع الصحي.
- دعم الجماعات المحلية والامن والحماية المدنية.
- تدعيم الجهود الرامية للتزود با لمياه الشرب وإستعمال المشاريع الجارية.
- الإستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعطاء الأهمية لهذا القطاع.
- تطوير قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال.
- تحسين المحيط المالي للمؤسسة.
- تحسين العتاد الفلاحي والأمن الفلاحي[3].

---

[1]- بن الحاج جلول ياسين وشريط عابد، **تقييم برنامج التنمية الخماسي2010-2014 وإنعكاساته على، أداء الإقتصاد الجزائري**، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد4، العدد 4، 2016، ص95.

[2]- طارق قندوز ، السعيد قاسمي وإبراهيم بلخير، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[3]- **أثر** القطاع الصناعي، مرجع سبق ذكره.

3- مضمون ومحاور البرنامج: بإعتبار أن هذا البرنامج إمتدادا للمخطط الخماسي السابق فهو يتضمن ستة محاور رئيسية:

الجدول رقم21: محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

المحاور	المبالغ	النسبة
التنمية البشرية.	12210	49،5
المنشآت الأساسية.	4486	31،5
تحسين الخدمة العمومية.	6661	8،1
التنمية الإقتصادية.	5661	7،6
مكافحة البطالة.	360	1،7
البحث العلمي وتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال.	250	1،6
المجموع	41220	100

المصدر: شريط عابد، أداء الإقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 7،العدد1، 2015، ص97.

ومن خلال الجدول السابق تتضح لنا المحاور الأساسية للبرنامج كمايلي:

3-1- دعم التنمية البشرية: تم تخصيص لهذا القطاع مايقارب نصف المخصصات الموجهة لتمويل للإستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 أي ما يعادل 122 20 مليار دولار نتيجة للأهمية المعطاة لرفاهية السكان وأيضا لأهمية المورد البشري وضروريتها في التنمية الإقتصادية وتجسيد التماسك الوطني ،ويبرز ذلك جليا من خلال قطاع التعليم والتربية والوطنية بنفقة قدرت 178 مليار دينار،أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي فقد خصص له مبلغ 768 مليار دينار لمضاعفة عدد المقاعد البيداغوجية وتحديث التجهيز وتحسين التأطير، وفيما يتعلق أيضا بقطاع الصحة فقد خصص له نفقة قدرت بـ 61.9 مليار دينار لتأسيس مستشفيات ومراكز صحية جديدة وحسن تأطير المستخدمين الطبيين والشبه الطبيين وعصرنة التجهيزات الطبية، مع تخصيص مبلغ 3709 مليار دينار لتدعيم وإنجاز مليوني سكن، وايضا تخصيص 350 مليار دينار لقطاع الطاقة من خلال ربط المنازل بشبكتي الكهرباء والغاز، مع الأخذ بعين الإعتبار قطاع الموارد المائية بنفقة 2000 مليار دينار لإنجاز العديد من المشاريع ومبلغ 380 مليار دينار لإقامة مركبات رياضية وبيوت للشباب ومراكز للترفيه العلمي.

ولتعزيز وتجسيد هوية الأمة وتماسكها وشخصيتها الوطنيتين أملا في ترقية قيم الإسلام (بمبلغ

20 مليار دينار وتخصيص مبلغ 19 مليار دينار جزائري) وترسيخ النهضة الثقافية وذلك من خلال إقامة العديد من المركبات ذات الطابع الفكري والثقافي بتخصيص له مبلغ 140 مليار دينار، مع الأخذ بعين الإعتبار وسائل الإعلام العمومية بمبلغ 108 مليار دينار إضافة إلى سياسة التضامن الوطني بـ 40 مليار دينار لتعزيز و ترسيخ التماسك الوطني.

3-2-**المنشآت الأساسية** : خصص لهذا القطاع مبلغ 6448 مليار دينار منها ما يفوق 3123 مليار دينار لغرض تمويل الاشغال العمومية وإستكمال إنجاز الطريق شرق وغرب و 830 مليار دينار لإنجاز عمليات إزدواجية بما يقدر 700 كلم من الطرق الوطنية وإنجاز 2500 من الطرق الحديثة وتطوير 8000 كلم وتحديث وتطوير حوالي 20 ميناء للصيد البحري وإنشاء 25 مطار وكذا تطوير 3 مطارات، أما بالنسبة لقطاع النقل فقد خصص له مبلغ 2816 مليار دينار لغرض إنجاز 17سككا حديدية 6000 كلم وإزدواجية 800 كلم[1]من السكان على المستوى الجنوب الغربي وتسليم المترو الجزائر وإنجاز الترامواي في 14 مدينة وإستحداث17 مدينة للنقل الحضري وإنجاز 35 محطة برية وتحديث 8مطارات وتوسيع أربعة موانئ، كما تم تخصيص حوالي 500 مليار دينار لتمويل قطاع تهيئة الإقليم والبيئة لإقامة أربعة مدن جديدة ومختلف العمليات للمحافظة على البيئة وتسيير النفايات .

3-3- **تحسين الخدمة العمومية**: خصص لهذا القطاع بما يقدر 1666 مليار دولار أي مايفوق 895 مليار دولار لتمويل الجماعات المحلية والامن الوطني والحماية المدنية من ضمنها 103 مليار دولار مقرات للدوائر[1]و6 مليار دولار مراكز لتكوين المستخدمين و50 مليار دولار مقر لأمن الولايات والدوائر وأمن الولايات والأمن الحضري، وأكثر من 180 مليار دولار للشرطة القضائية وفرقة شرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن ما يتجاوز 30 مليار دينار جزائري للحماية المدنية.

وبما يقدر379 مليار دولار لتمويل قطاع العدالة لإنجاز حوالي 110 مجالس قضائية محاكم ومدارس للتكوين وما يزيد عن 120 مؤسسة عقابية وعصرنة الوسائل المستخدمة في قطاع العدالة، كما خصصت نفقة قدرت بـ 295 مليار دولار لإنجاز أكثر 250 هيكل من الضرائب و70 هيكل للخزينة و50هيكل للجمارك وايضا مصالح جديدة لمسح الاراضي وتحسين تأطير مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أكثر من سوق للبيع بالجملة والتجزئة ، كما خصص أيضا حوالي 56مليار دينار لتطوير وتعزيز وتحديث وسائل المراقبة والضبط.

[1] – شريط عابد وبن الحاج جلول ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص97 _98.

3-4- دعم التنمية الإقتصادية :

تم تخصص لهذا القطاع نفقات بما يقدر 1566مليار دينار وزعت كمايلي :

- خصص أكثر من 1000 مليار دينار لتدعيم قطاع الفلاحة من خلال توسيع الاراضي الغابية والزراعية والعمل على تدعيم وتطوير وسائل هذا القطاع .

- أكثر من 16 مليار دينار لغرض تطوير هذا القطاع وتزويده بمنشآت أساسية حديثة .

- 100 مليار دينار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومايزيد عن 16مليار دينار لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و 80 مليار دينار لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] في شكل قروض بنكية وتمويلات وتسهيلات بنكية.

- كما تم تخصيص 400 مليار دولار لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الإقتصادية التي تحصل على حصص سوقية من خلال تطهير وتخفيض الخزينة العمومية للفوائد البنكية الموجهة لتطويرها.

- وحوالي 50 مليار دينار جزائري لغرض تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية للنشاط.

3-5- مكافحة البطالة:

خصص لهذا القطاع بما مقداره 360 مليار دينار منها 150 مليار دينار لتدعيم وإدماج شباب حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل و 80 مليار دينار لتدعيم المؤسسات المصغرة و30 مليار دينار جزائري لغرض ترتيب الأشغال.

3-6-البحث العلمي وتكنولوجيات الإعلام والإتصال:

خصص لهذا القطاع بمايقدر 250 مليار دولار من ضمنها 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي و50 مليار دينار للتجهيزات المستخدمة لتعميم التعليم العالي في كل جوانب التربية الوطنية والتعليم والتكوين مع تخصيص 100مليار دينار لتجسيد الحكم الإلكتروني ،كما لهذا البرنامج ثلاث أبعاد بعد إجتماعي المتمثل (التنمية البشرية) بعد إقتصادي بتشييد بنية قاعدية اساسية للتنمية الصناعية والبعد الثالث فيما يخص اللإقتصاد المعرفي و التنمية البحتية فكل هذه الابعاد تمثل إنعكاسا لأمرين كمايلي :

[1]- المرجع نفسه، ص 98-99 .

- رؤية إستراتيجية واضحة لمعالم السياسة الإقتصادية التي ستكون محل إعتبار للسنوات المقبلة.

- إرادة الفاعلين السياسيين في تعزيز قدرات التنمية للبلاد[1].

ويتجسد اثر برنامج التنمية الخماسي على معدلات نمو القطاعات الاساسية من خلال الجدول التالي:

4 - نتائج برنامج توطيد النمو الإقتصادي2010-2014

الجدول رقم22: معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2014

الوحدة %

	2011	2012	2013	2014	2015
قطاع المحروقات	2،6-	2،3-	3،4 -	5,5-	1،8
الفلاحة	0،6	10،5	7،2	8،8	3،4
الصناعة	2،5	2،2	5،1	4،1	5،0
قطاع البناء والأشغال العمومية	6،6	5،2	8،2	6،6	6،7
الخدمات	6،9	6،1	6،4	7،8	6،4

المصدر: شريط عابد و بن حاج حلول ياسين ، أداء الإقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية الخماسي 2010-2014، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 7، العدد 2015، ص 101.

4- 1- القطاع الفلاحي:

خصص لهذا القطاع نفقة تقدر ب3000 مليار دينار جزائري تمثل أضعاف ما تم تخصيصه لهذا القطاع في ظل برنامج دعم النمو فقد كان لهذا القطاع الدور في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الفلاحي للفترة 2010-2013 بما يقدر 8،1 % مسجلا بذلك أعلى معدلات النمو خلال الفترة نفسها و محتلا بذلك المرتبة الرابعة سنة 2011 والثالثة سنة 2012 فالثانية سنة 2013 بإعتباره أكبر مساهم في خلق الثروة.

[1]- المرجع نفسه، ص ص 99=100.

4-2- قطاع التنمية والأشغال العمومية:

""يعد قطاع البناء والاشغال العمومية من بين القطاعات المهمة المساهمة في خلق الثروة الوطنية محققا بذلك معدلات نمو مرتفعة خلال فترة البرنامج الخماسي و مسجلا أعلى إرتفاع له سنة 2012 بمعدل 8،2 % نتيجة حجم الإنفاق العام المخصص لهذا القطاع في شكل برامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برامج المليون سكن مسجلا بذلك تراجع إلى 6،6 % سنة 2013، الإنتهاء من أغلب البرامج ومشاريع البنية التحتية الطريق يسار غرب شرق الميتروالسكن في حين تبقى فعالية وقوة الأداء لهذا القطاع متوقفة على أهم العوامل المساهمة في تحقيق معدلات نمو إقتصادية مقبول""".

4- 3- قطاع الخدمات:

""**شهد** هذا القطاع إنخفاضا في معدلات النمو في السنتين الأولتين من البرنامج الخماسي للتنمية مقارنة بالسنوات السابقة وبالرغم من ذلك ظلت هذه المعدلات موجبة واكبر من تلك التي عرفها الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات لتسجل تحسنا في السنوات الأخيرة نتيجة ديناميكية قطاع التجارة والمواصلات محققا قطاع الخدمات أعلى نسبة له سنة 2009 ، وبذلك يصبح أكبر مساهم في الناتج الداخلي الخام و تحسين الخدمة العمومية بعد قطاع المحروقات ب 1 ،23 % التي كانت من بين أهداف برنامج النمو الإقتصادي حيث خصص لغرض تحسين الخدمة العمومية 1666 مليار دينار إضافة إلى تهيئة الإقليم لصالح خدمات القطاع الخاص مما كان له الأثر الإيجابي على أداء هذا القطاع """.

4-4- قطاع المحروقات:""" شهد هذا القطاع تراجعا خلال سنتي 2012 -

2013 مسجلا خسارة بمعدل 25 % من قيمته المضافة خلال 8سنوات وذلك نتيجة عدة عوامل من ضمنها تراجع إنتاج صادرات المحروقات وكان ذلك متزامنا مع تراجع الأسعار على المستوى الدولي خلال سنة 2013 مقارنة بسنتي 2011-2012 متأثرة بتعافي الإقتصاد العالمي مما كان له الأثر في رفع معدل الناتج المحلي الخام إلى 29،9% سنة 2013، اما فيما يتعلق بالأثر الناجم عن برنامج توطيد النمو الإقتصادي على المتغيرات الإقتصادية في سبيل تحقيق النمو الإقتصادي فإنه يلاحظ تسجيل متزايد للإستهلاك من سنة لأخرى سواءا كان إستهلاكا خاصا أو عاما حيث سجل زيادة ما بين 3-5 % خلال الفترة 2010-2013 مفسرا بذلك دور الطلب الإستهلاكي في تحقيق النمو الإقتصادي، كما سجل حجم الإستثمار العمومي زيادة كنسبة من الناتج المحلي مع تسجيل هذه الإستثمارات أيضا تراجعا خلال الفترة 2010-2013 بمعدل 9،4 % وأيضا الإدخار الوطني

الإجمالي فقد سجل تزايدا بما يقدر 7747،5مليار دينار خلال سنة 2012""""[1].

رابعا –برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015–2019

1–التعريف بالبرنامج :

وهو برنامج كغيره من البرامج التنموية السابقة التي عرفتها الدولة في ظل إرتفاع مداخيل البترول مع مطلع الالفية الثالثة مثل برنامج دعم النمو الإقتصادي والبرنامج التكميلي والذي يعود بروزه نتيجة إنهيار أسعار البترول و تدني مداخيل الدولة بسبب تدني الجباية البترولية، وقد إستهدف أساسا تدعيم وتقوية المخططات البلدية للتنمية، كما يعد هذا البرنامج من بين الدعائم التنموية في الفترة الحالية من خلال فتح حسابات تخصيصات خاص في كتابات الخزينة وتحت رقم 302104 بعنوان صندوق تسيير عمليات الإستثمارات العمومية وبعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015–2019 ومقيدا في حسابين:

– **باب النفقات:** متضمنا كل النفقات المتعلقة بتنفيذ المشاريع المسجلة تحت عنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي.

– **باب الإيرادات:** متضمنا هذا الحساب مخصصات الخزينة الممنوحة سنويا في إطار برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015–2019 [2] و قد خصص مبلغ قدر ب 6 ،4079 مليار دولار في سنة 2015 مقابل 2 ،1894 مليار دولار في سنة 2016 حيث نالت المنشآت القاعدية و الإدارية الحصة الأكبر [3]

و مع إنهيار أسعار البترول بحلول سنة 2015 أدى بالسلطات إلى تبني مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى ترشيد النفقات العمومية من أجل تدارك الوضع الاقتصادي و على هذا الأساس تم قفل هذا حساب في 31 =12= 2016 و تم فتح حسا ب برامج الإستثمارات العمومية بميلغ 300 مليار دولار خلال الفترة 2017=2019 و هي الفترة المتبقية و هذا دليل على إنخفاض معدل تمويل برامج الإستثمارات العمومية بالإضافة إلى تجميد المشاريع التي لم يكن

---

[1]– المرجع نفسه، ص102.

[2]– نورالدين بلقليل والهاشمي بن واضح، **برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015–2019 كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج – المسيلة وفقا لمشاريع سنة 2015**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي الوادي الجزائر ، العدد الثامن، جوان 2017، ص75.

[3]هدى بن محمد ، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال القترة 2001–2019 ، مجلة السياسة و الإقتصاد ، العدد5 ،جامعة قسنطينة ، جوان 2020 ،ص14

الإنطلاق الفعلي في تنفيذها و الحفاظ فقط على الإلتزام بالعمليات الضرورية التي تكسي طابع الأولوية القصوى و هذا يؤدي إلى التأثير السلبي على الاهداف التي كان يطمح لها البرنامج خاصة المتعلقة بالنمو و التشغيل [1]

2 – أهداف البرنامج : يهدف البرنامج إلى مايلي:

– الحفاظ على المكاسب الاحتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان قي قطاعات السكن ، التربية والتكوين و الصحة العمومية و ريط البيوت بشبكات الماء و الكهرباء و الغاز ==== إلخ و ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة

= إيلاء الاهتمام أكثر للتنويع الاقتصادي وتحديث الصادرات خارج قطاع المحروقات الاهتمام أكثر بالتنمية الفلاحية و الريفية و مساهمتها بالتنمية الريفية بسبب مساهماتها في الأمن الغذائي وتنويعه

– إستحداث مناصب شغل ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة و مناصب العمل

– إيناء العناية الخاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع و ترقية و تكوين الأطر و اليد العاملة المؤهلة

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015–2019 إلى تحقيق نسبة مئوية للنمو بنسبة 7بالمئة قصد الحد من البطالة و تحسين طروف معيشة المواطنين [2]أثر البرامج

3– مضمون برنامج التوطيد الإقتصادي : قسم برنامج التوطيد الاقتصادي إلى تسعة قطاعات رئيسية نبينها فيمايلي :

الجدول رقم23: برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2016–2019

	2015	2016	المجموع مليار دج	النسبة المئوية %
الصناعة	5،1	4،8	9،9	0،2

[1] العالية مناد و مرزق عاشزر ، مدى مساهمة المشارع التنموية التي تبنتها الجزائر في تحفيف التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من2001–2019 ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 16 العدد 22 ،2020 العدد 22 ،2020 ، ص 212

[2] المرجع نفسه ،ص 52

الفلاحة و الري	209،4	،198،2	407،6	6،8
دعم الخدمات المنتجة	32،6	14،9	47،5	0،8
المنشأت القاعدية الإقتصادية و الثقافية	1854،2	441،3	2295،5	38،4
دعم الحصول على سكن	234،3	24، 4	258،7	4،3
المخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29،5
عمليات برأسمال	464،6	239	703،6	11،8
المجموع	4079،4	1894،2	5973،8	100

المصدر : هدى بن محمد ،عرض البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، مجلة السياسة و الإقتصاد ، العدد الخامس ، جوان 2020 ، ص 52

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن المنشأت القاعدية الإقتصادية والإدارية أخذت الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2016 و ذلك بنسبة 38،4% من ميلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطا ع تربية الموارد البشرية في البرامج السابقة يأخذ الحصة الأكبر، و يعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر ممكن من المبالغ لإهتمام المشاريع المبرمجة سابقا خاصة مع إتجاه موارد الدولة نحو الإنخفاض ، أما المخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى موجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الصناعية و التجهيزلت التجارية أخذت الحصة الأكبر ب 29،5%، من مبلغ البرنامج وعمليات راسمال)= عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية عمليات ، تخفيض الفوائد إلخ) 8 ،11 % من برنامج ،ثم تأتي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة 8 ،6 % من مبلغ البرنامج ثم التربية و التكوين مجتمعة بحصة تقدر ب 8،4 % من مبلغ البرنامج ،

ومايلاحظ أن المبالغ الموجهة للسنة 2016 قد إنخفضت كثيرا مقارنة ب 54 %و هذا راجع لإنخفاض مداخيل الدولة و للتدابير المتخذة من قبل السلطات الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمايعرف بسياسة التقشف[1]

و كما يمكن تلخيص أهم عوامل الهشاشة الإقتصادية فيمايلي :

-إقتصار النفط على أداء الوظيفة المالية دون الوظيفة الإنتاجية

-ضحامة القطاع الموازي ، مما يجعل السياسة الإقتصادية بالغير فعالة لعدم قدرتها على التحكم في القطاع الذي يستحوذ على غالبية الأموال ودعم المنتجات الأكثر إستهلاكا يضاف لها عدم مساهمته في تمويل الخزينة بسبب التهرب الضريبي

-عدم قدرة الخزينة العمومية على الإستمرار في دعم الإستثمار العمومي و إنعكاسات ذلك على قدرة إستعاب العمالة

- إنتشار الفساد و التبذير

-عدم القدرة على الإستمرار في المحافظة على السلم الإجتماعي بشكل مستدام و صعوبة إستقرار و إستشراف المؤشرات الاقتصادية الكلية

لهذا دعت السلطات العليا في البلاد إلى تجميد العمل ببرنامج توطيد النمو 2015= 2019 و الذي سخرت له الدولة ما يقارب 285 مليار دولار بداية من تاريخ 31-12-2016 [2]

4-إنهيار أسعار النفط و أثره على برنامج التوطيد النمو الإقتصادي :

تعتبر الجزائر من أقل الدول تنوعا لصادراتها إذ تعتمدعلى سلعة واحدة أساسية و هي المحروقات بنسبة 65 % و هو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في السداسي الثاني من سنة 2014بدأت أسعار المحروقات في التراجع حيث وصل سعر البرميل إلى 30 دولار في مطلع سنة 2016 بعدما كان 110دولار سنة 2016 فمع بداية الأزمة و إنهيار أسعار البترول إتخدت الحكومة عدة إجراءات للحد منها

و في مواجهة التراجع المتواصل لعائدات النفط و الغاز و ارتفاع فاتورة الواردات إتخدت الحكومة إجراءات التصحيحية في إطار قانون الميزانية لسنة 2016

[1] المرجع نفسه ، ص52

[2] _سياش بيندة ، السياسات الإقتصادية في الجوائر ، حامعة محمد بوقرة بومرداس ، ص 83

. و تهدف هده الإجراءات إلى ترشيد النفقات العمومية و تحسين الإيرادات أين أقر قانون المالية لسنة 2016 مبلغا بما يقدر 4747 مليار دولار للإيرادات و 7984 مليار دولار لنفقات الميزانية مقسمة إلى 4807 مليار دولار بالنسبة لنفقات التجهيز العمومي ليفضي إلى عجز تقديري بقيمة 3237مليار دولار و فيمايخص التنفيد وصل المبلغ الإجمالي للإيرادات المحققة سنة 2016إلى 5026مليار دينار منه 3344مليار دح فيمايتعلق بالموارد العادية و 1683 مليار دح للجباية البترولية و بلغت نفقات الميزانية المنفذة ماقيمته 6358 مليار دينار منه 4327مليار دينار بعنوان التسيير و 2031مليار دولار بعنوان التجهيز و بالإضافة لنفقات الميزانية التي قدرت ب 185مليار دح وصل العجز الحقيقي إلى 1517 مليار دح أي مايمثل 9% من الناتج الداخلي الخام و نظرا للسياسة الحذرة المتخدة من قبل الدولة فقد تم تخفيض العجز الميزانية بواسطة السيولة المتاحة من قبل الخزينة و على مستوى ضبط الإيرادات الذي سجل رصيدا ب 839 مليار دج نهاية 2016 [1]، فيمايخص التحويلات الاجتماعية أقر القانون لسنة 2016 مبلغا 1348 مليار دج أي بزيادة تقدر ب8%_ سنة 2015 و بلغت قيمة رخص البناء المصادق عليها 1894مليار دينار منها 1655مليار دينار موجهة لبرامج الإستثمار ماقيمته 87% و 239مليار دينار للعمليات برأسمال و سجل النمو الاقتصادي في سنة 2016 30 ،3% مقابل نسبة ،4،6 %متوقعة لقانون المالية لذات السنة كما سجلت صادرات البترول عائدا ب28مليار دولار أمريكي سنة 2016 مقابل تقدير 26 مليار دولارأمريكي و يعود الفارق المسجل إلى التقدير الضعيف إلى التقدير الضعيف لحجم صادرات المحروقات في قانون المالية 2016

و لقد أثر إنخفاض الإيرادات البترولية على الموارد المالية مما أفضى إلى تجميد بعض المشاريع حيث تضمن قانون المالية لسنة 2016 تقليصا بمعدل24 ، 18 % في ميزانية التجهيز ليتأكد رسميا تجميد عددا من المشاريع و الإستغناء عن بعضها الأخر لمواجهة عجز التمويل ما تقلصت ميزانية التسيير إلى 2 3، 3 % [2] وهو جهد ضئيل جدا لايعكس جدية الحكومة في الحد من نفقاتها تبعا لسياسة ترشيد النفقات العمومية التي بدأت يالتجميد إبتداءا من سنة 2015 و تسقيف المدفوعات لسنة 2016 فقد تم غلق كل حسابات التخصيص الخاص المفتوحة لمشاريع الإستثمار العمومي و

[1] التعليمة رقم348 النثرخ في في ديسمبر2014 المتضمنة تدابير تعزيز التواونات الداخلية و الخارجية و سياسة التقشف

قد تم سحب كل ماتبقى فيها من إعتمادات مالية نهاية لسنة 2016 و صب جزءا منها بمايقدر 300 مليون دج في حساب واحد 145-302

فحسب المادة 119 من قانون المالية 2017 يتم غلق البرامج التنموية برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005 - 2009، برنامج دعم الن> مو الاقتصادي 2014-2019 عند تاريخ 31-12- 2016و يصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة بإستثناء مبلغ رصيده 300مليون دج التي سيتم تحويله لحساب التخصيص الخاص 145- 302الذي عنوانه حساب تسيير الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز [1]

خامسا - برنامج النمو الإقتصادي الجديد خلال الفترة 2016-2030:

1 -التعريف بالبرنامج :

إعتمدت الجزائر في شهر جويلية من سنة 2016 نموذج جديد للنمو الإقتصادي حيث تضمنت هذه الوثيقة المرجعية و تم إعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 مستندتا لمنهج متجدد للسياسة المالية ترتكز على التنويع و التحول الإقتصادي بحلول عام 2030 ، وبالتالي فهي تستند لمنهج متجدد خلال الفترة 2016-2019 ومن ناحية أخرى على تنويع اليسر المالي الخارجي للبلاد ، و التحفيز على إنشاء المؤسسات و إستكمال إنشاء الإصلاح البنكي وتطوير سوق رؤوس الأموال من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات ،إستهدف هذا النموذج عموما تحقيق الأهداف على مستويين رئيسين الأول يتعلق بالميزانية و الثاني يتعلق بتنويع الإقتصاد الوطني في جانب الميزانية ، كما إستهدف أيضا إلى جانبه المتعلق بسياسة الميزانية إلى ثلاثة أهداف رئيسية وفق أفاق 2019 ، تتعلق بتحسين إيرادات الجباية العادية لتغطي على الأقل نفقات التسيير و تقليص معتبر في عجز الميزانية ، تعبئة الموارد الضرورية الإضافية في السوق المالي الداخلي أما في حالة تنويع الإقتصاد الوطني أفاق 2030 تمثلت في :

- """تنويع إقتصاد للسماح بدعم تمويل الاقتصاد الوطني المتسارع

[1] المرسوم التنفيدي 11/17/ المؤرخ في 15 / 1 /2017 المحدد لكيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص 145 -302_المعنون بكيفية تسيير العمليات الإستثمارات العمومية المعنونة بميزانية الدولة للتجهيز

-مضاعفة حصة الصناعة التحويلية كقيمة مضافة من الإنتاج الداخلي الخام أفاق2030

-عصرنة القطاع الفلاحي بمايسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي وتحقيق تنويع الصادرات

-الوصول إلى مرحلة الإنتقال الطاقوي مما يسمح ببلوغ نسبة النمو السنوي للإستهلاك للطاقة 3 % سنويا

- تنويع الصادرات بمنحنى مدعم بوتيرة منتظمة لعملية الإنتاج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة 6،5 % """

2- مراحل الإقلاع برنامج النمو الإقتصادي الجديد :

و هي تتمثل قي ثلاث مراجل رئيسية :

2- 1-مرحلة الإقلاع الإقتصادي 2016 - 2019:

3- هي مرحلة تسعى إلى تحقيق الإنطلاق في مؤشرات جميع القطاعات كما إرتكزت الحكومة في هذه المرحلة على سيناريوهات مع مراعاة تقلبات أسعار المحروقات ،حيث تم الإبقاء على سعر الصرف خلال الفترة 2016- 2019 بمعدل 108دج للدولار الواحد في 2019 ، أما السيناريو الأول حد أدنى دون تصحيح في الميزانية و يتوقع سعر صرف المحروقات ب 50دولار للبرميل في سنة 2019 مع الإبقاء على مستوى تطور النفقات العمومية في جانب المتعلق بالتجهيز هذا يتوقع تدهورا للتوازنات الداخلية و الخارجية ، مما يضاعف من عجز الخزينة على مستوى نفقات المديونية الخارجية وتدهور ميزان المدفوعات ، و المستوى الثاني ناتج الخزينة سلبي ب 19%= من الناتج الداخلي الخام و فائض في ميزان المدفوعات 2 ،2% مستبعدا مخاطر المديونية الداخلية والخارجية و مدعما إحتياطي صرف بمعدل 27 شهرا من الإسترداد

تستهدف هذه المرحلة الإنطلاق في مؤشرات جميع القطاعات كما إرتكزت الحكومة في هذه المرحلة على سيناريوهات مع مراعاة تقلبات أسعار المحروقات حيث ثبت سعر صرف خلال الفترة 2016- 2019 ،أما السيناريو الأول حد أدنى دون تصحيح في الميزانية ، كما توقع سعر المحروقات عند سعر 50 دولار للبرميل في سنة 2019 مع الإبقاء عند مستوى تطور النفقات العمومية في جانب المتعلق بالتجهيز كما توقع تدهور التوازنات الداخلية و الخارجية و هذا من شأنه أن يساهم في مضاعفة عجز الخزينة على مستوى نفقات المديونية الخارجية و تدهور ميزان المدفوعات و المستوى الثاني ناتج الخزينة سلبي ب 9%- من الناتج الداخلي الخام و

فائض ميزان المدفوعات 2، 2 % مستبعدا مخاطر المديونية الداخلية والخارجية مدعما إحتياطي صرف بمعدل 27شهر من الإستراد

2-2 – مرحلة الإستراد من 2025-2030: تساهم هذه المرحلة في الإرتقاء الإقتصادي و تدارك التأخر ذلك في المؤسسات الخاصة و المختلطة التي تستوجب الإستفادة من السلع و الخدمات الأكثر أهمية في السوق الوطنية بغرض إسترجاع التوازن في ميزان المدفوعات من خلال إستعادة الصادرات خارج قطاع المحروقات بتقليص في الواردات و في هذا الإطار وضعت الحكومة إستراتيجية للصادرات سنة 3 202 بهدف تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر من خلال تحسين المناخ الخارجي ودعم تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسوق الخارجية و أيضا تعزيز قدرات و نوعية التسيير على مستوى الشركات الناشطة في مجال التصدير

2-3 – مرحلة الاستقرار والدمج و الإلتقاء من 2026 -2030 :

و في ظل هذه المرحلة تتحقق التوازنات في اللإقتصاد الوطني في أخر قدراته الإستدراكية" و بالتالي تلتقي حينها مختلف متغيراته عند نقطة التوازن [1]

3 -أهداف البرنامج:

أهداف التحول الهيكلي في البرنامج النمو الاقتصادي للفترة 2016=2030:

- ترمي الجزائر إلى برنامج التحول الهيكلي الجديد للفترة 2016-2030 الذي تم وضعه في عام 2016 في مسار التحول الهيكلي الجديد لنمو الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي بنسبة 6،5 % سنويا خلال الفترة 2020 – 2030" مما يساعد على تنويع الزيادة الإنتاجية و تقليل الواردات و تشجيع الصادرات الغير نفطية المتعلق و بالتحول الهيكلي لهذا البرنامج كما تضمن هذا البرنامج عدة أهداف يمكن حصر أهمها فيمايلي :

= """رفع الدخل بشكل كبير مع مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب23 مرات في 15 عام من 3890 دولار عام 2015 على 8720دولار عام 2030

= مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من القيمة المضافة من 5،3، % في سنة 2015 إلى 10 %من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2030

= تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي و تحديد إمكانياته في بلوغ الصادرات

[1] بن داودية وهيبة ، التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار النمو الاقتصادي الحديد للفترة 2016-2030 ، " ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 28 ،العدد 18 ،2022، ص ص 36 -37

= الإنتقال في مجال الطاقة بالشكل الذي يسمح على وجه الخصوص بتخفيض معدل النمو السنوي من 3 % بحلول عام 2030 من الناتج المحلي الإجمالي و ذلك بفضل تطوير سياسة الكفاءة في إستخدام الطاقة و تطوير الطاقات المتجددة ، و للقيام بذلك فإن يشترط تغيير هيكل الإستهلاك و ذلك بوضع سعر عادل للطاقة حتى يستخرج من باطن الأرض إلا ماهو ضروري من شأن ذلك ضمان دعامة للأجيال

=ضمان الصادرات لتمويل النمو الاقتصادي في مواجهة المواد الهيدروكاريونية المتوقع عند هذه الفترة [1]"

4 محتوى البرنامج :

الجدول رقم 24: محاور البرنامج الاقتصادي و الاجتماعي 2020 =2023

القطاعات الفرعية	العدد	المبالغ بالمليار دينار جزائري
التزويد بمياه الشرب	2456	3066
الصرف الصحي	1737	2469
الربط بالكهرباء	1352	1677
التزويد بالغاز	998	2396
تحسين التمدرس	1436	1149
النقل العمومي	41	0،49
فك العزلة	3216	6773
الإنارة العمومية	693	،4،75
الصحة الجوارية	364	،2،76
فضاءات الألعاب	356	3،27
مكافحة زحف الرمال	3	0،058
التغطية الأمنية	66	0،63

[1] المرجع نفسه ، ص 37

المخاطر الطبيعية	114	124
المجموع	12841	18842

المصد ر: بن عدة أمحمد ولكحل محمد ، مخطط الإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي في ظل مخطط النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر 2020 =2030 ، مجلة دراسات إقتصادية معاصرة ، المجلد 7، العدد 1 ، 2022،ص 414

4 = 1 التجديد الاقتصادي و ضبط النمو البطالة و التشغيل :"

يرتكز مخطط الحكومة على تبنيها لسياسة إقتصادية جديدة ذات الصلة بالإتجاهات الإستراتيجية في إطار هيكلة الإقتصاد حول القطاعات التي توفر فرص العمل وتحقيق الإندماج و تثمين جميع موارد البلاد مع العمل على إنشاء مناخ عمل شفاف و منصف ، مواتيا للإستثمار و الأعمال، بالإضافة إلى وضع نمط جديد للحكامة الإقتصادية و تسيير المءسسة و التحول إلى إقتصاد جديد قائم على التحول و الإبتكار و الجودة و المعرفة و بذلك فإن مصالح الاقتصاد الوطني تتطلب إتخاد تدابير تقويم فعالة حول نموذج جديد للتنمية الاقتصادية برتكز على تنمية الموارد الوطنية والإمكانيات البشرية ،و يتصف هذا النموذج بكونه يرتكز على إقتصاد المعرفة و التحول الرقمي السريع ، حيث تعد سياسة ترقية الشغل و مكافحة البطالة أحد الأهداف الأساسية للإسترتيجية الوطنية للتنمية خلال الفترة 2020=2023 ،كما تسعى الحكومة على المدى الطويل إلى تقليص في حدود10 % ،وهذا من خلال جملة من الإجراءات أهمها برامج تكوين مع إحتياجات سوق العمل التسيير الأمثل لسوق العمل من خلال تدارك الفرق بين الطلب العمل و العرض العمل كما تضمن البرنامج أيضا إستحداث نشاطات خاصة موفرة لمناصب العمل في قطاعات أساسية مثل الصناعة الرقمنة و السياحة و الصناعة و الرقمنة ، السياحة و الصناعة التقليدية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الناشئة "

4= 2= قطاع المالية : تضمن جملة من الإصلاحات تمثلت فيمايلي :

= """تسريع عملية إصلاح فيمايتعلق بالقطاع المصرفي

= منح أهمية خاصة فيمايتعلق برقمنة القطاعات و مسح الأراضي و الجمارك و عصرنتها

= التقليص من مستوى الواردات في مجال الخدمات و أيضا النقل البحري للسلع بهدف التخفيض من

فاتورة الواردات [1]

= إسترجاع الأموال المتواجدة على مستوى السوق غير الشرعية و إعادة إدماجها على مستوى في المعاملات الرسمية

فكل هذه الإجراءات مكنت الجزائر قبل نهاية السنة الجارية 2020 من إقتصاد حوالي 20 مليار د ولار

=إستعداد وزارة المالية فورا لضخ حوالي 40 مليار دج لتطوير الإستثمار و بعث الاقتصاد بالإضافة إلى عشرة مليار دولار ممكن توفير ها من النفقات الخاصة بالخدمات و الدراسات الأخرى

= تعزيز الإجراءات قصد الحد من تضخيم الفواتير و إسترجاع الأموال الموجودة في السوق الغير رسمية

= تدنية الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60 %

= إجتناب البنوك و المءسسات المالية عن وضع وسادة الأمان

= منح البنوك و المءسسات المالية إمكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو أقساط القروض و إعادة جدولة ديونها التي تأثرت حسب تقديرها بالظروف التي سببها الوباء وهذا دون تأثير على الترتيب وتوفير المستحقات """

4=3= توفير الإستثمار عبر تطام للإستثمار في المرافق العامة :""

و ذلك من خلال تحسين كفاءة الإستثمار العام و تحسين البنية التحتية من خلال تعزيز الصندوق الوطني لتجهيزات التنمية على غرار مصادر تمويل المعدات من خلال تفيضيل الشركات بين القطاع العام و الخاص عند إعداد ألية تنظيمية لإدارتها عبر سوق السندات لتمويل البنية التحتية و تعزيز عمل صندوق الإستثمار الوطني الذي يدير قروض التجهيزات الحكومية من أجل تمويل نفسه في السوق من خلال إصدار سندات البنية التحتية و تطوير شركات إبداعية و التي تكون مهمتها في غالب الأحيان على نحو مستدام في البلد ممايسمح بتسريع ر أسمال وذلك من خلال إتخاذ التدابير اللازمة لتطوير سوق رأسمال وتطوير الإطار التنظيمي لصناديق الإستثمار إضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال الإكتتاب العام و قضايا السندات بمختلف أنواعها ""

4= 4 =الرقمنة و تطوير نظام إحصائي جديد: "

[1] بن عدة أمحمد ولكحل محمد ، مخطط الإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي في طل مخطط النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر **2020 =2030 ، مجلة دراسات إقتصادية معاصرة ، المجلد 7، العدد 1 ، 2022،ص 414**

'من المحاور الرئيسية لإستكمال تنفيذ مشروع الإدار ة الإلكترونية لغرض محاربة البيروقراطية و مواصلة تعزيز أداء الشركات و الإدارة و بالتالي الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى تعزيز قدرات البحث و الإبتكار مما يسمح ذلك بتطوير التجمعات الكبرى لتكنولوجيا الإتصال و المعلومات في إطار تعميم الوصول إلى جميع مواطنيها و تعزيز البنية التحتية للإتصالات عالية السرعة و قد تم بذل جهد خاص في هذا المجال من خلال بناء 170000 كلم من الألياف الضوئية و لتعميم إستخدام تكنولوجيا **المعلومات و الإتصالات و ضمان ملكيتها على مستوى جميع المستويات و أنشأ قطاع التعليم مدرستين إحداهما للإدارة و الاقتصاد الرقمي و أخرى إستخدام تكنولوجيا المعلومات و الرقمنة** """

4= 5=قطاع الصناعة الصيدلانية :

"" في إطار هذا البرنامج تم و ضع كافة وحدات الإنتاج الصيدلانية و الشبه الصيدلانية تحت رعاية وزارة الصناعة الصيدلانية و كما تم العمل على تسريع دخول الوحدات الجديدة التي يفوق عددها 40 وحدة ، و تم أيضا توقع تسريع الإستراد قرابة مليار دولار من المنتجات الصيدلانية سنة 2021 و تم ايضا فسح المجال لتطوير الصناعة الصيدلانية الموجهة لتلبية الحاحيات الصيدلانة بمستوى 70 % "

4= 6=قطاع الفلاحة :

"" وقد تم إدراجه في إطار برنامج ذو أولوية يتعلق بالمسائل ذات الطبيعة الإستراتيجية و يكون التأثير مباشر و محددا بين 2020، 022 2، 2024، يتضمن مايلي :

="" تنمية الزراعة الصحراوية و المناطق الجبلية

= تطوير أنواع الزراعة شديدة التحمل

= كهربة الزراعة والإستخدام الرشيد للأراضي الزراعية [1]

=توسيع المساحات المروية وتعزيز المساحات اللوجستية

= تحديث الزراعة من خلال تعزيز سلاسل القيمية

= تعزيز أنظمة الصحة النباتية و التقنية النباتية و تعزيز النظم البيطرية

= تعزيز الإطار التشريعي و التنظيمي بشكل مستمر

= تحسين الوصول إلى التمويل و الإدارة العامة و تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال علامات الجودة

[1] المرجع نفسه ، ص425

المرتبطة بالأصل و الزراعة العضوية و الحفاظ على التراث الجيني (بنك الجينات)""

= ""لقد شرعت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في خطة عمل إستراتيجية" فلاحة 2020 " في عام 2016 تهدف هذه الخطة إلى تحسين الإنتاجية و الأمن الغذائي و ترتكز أيضا على ثلاث ركائز أساسية الزراعة و تربية حيوانية، الغابات و الأحواض المائية يتمثل الهدف في مواصلة الجهود المبذولة في البرنامج الخماسي الثاني للفترة 2010= 2014 لتحديث و تطوير المستثمرات الفلاحية بالنسبة للأحواض المائية و الغابات ، كما يتمثل الهدف الأساسي في إقامة إقتصاد خرجي أساسي منظم حول تنمية قطاع الغابات و تشجيع السياحة البيئية و بالنسبة للركيزة الثالثة تتمثل في مصائد الأسماك و تربية الحيوانات وفي توليد فوائض للتصدير و بحلول عام 2020 ،تحقيق الهدف في حماية الموارد و مصائد الأسماك من أجل زيادة الإنتاج بمنأى عن الأهداف التالية : نمو بنسبة 5 %إنتاج بقيمة4100 مليار دينار معدل تشجير بمعدل 13% إنخفاض في الواردات يزيد عن مليار دولار أمريكي صادرات تزيد عن مليار دولار أمريكي 1، 1 مليار دولار أمريكي ، إيجاد حوالي مليون فرصة عمل و تتضمن خطة عمل هذه أهداف بالأرقام للإنتاج المادي محايل معينة و يبدو هدف النمو واقعيا اما بالنسبة للإنتاج المادي محاصيل معينة ذي القيمة المضافة فقد بلغ 22000 مليار دينار سنة 2021 """

4= 7=قطاع الطاقة 2020=2023:

""و يرتكز على تطوير قطاع التعدين و سلسلة قيمة قطاع المناجم و التعدين و على تمركز الجزائر في سلاسل القيمة العالمية قطاع الأسمدة و البطاريات السيارات الكهربائية و صناعة التنقل والإلكترونيات و الكيمياء المعدنية وما إلى ذلك و هذا يتطلب تجديد الفاعلين الاقتصادين (القطاع الخاص الجزائري ، الشركات الأجنبية والمشاريع المشتركة) و المعادن الإستراتيجية و الحساسة و تخطيط البنية التحتية اللازمة (خطوط الأنابيب المعدنية و السكك الحديدية و المناطق الاقتصادية الخاصة و المناطق الصناعية و الموانئ المتخصصة من أجل نجاح الإستراتيجية تطوير إمكانات التعدين (الإستكشاف التقييم بناء المناجم الإنتاج ترميم مواقع التعدين و سلاسل التنمية والقيمة يجب أن يدمج جوانب السياسة الإقليمية و التجارية و السياسة البيئية """[1]

[1] المرجع نفسه ، ص416

الخاتمة :

من خلال عرضنا لمراحل الإقتصاد الجزائري وكذا الإصلاحات الإقتصادية التي طبقتها الدولة من أجل تحسين النتائج الإقتصادية و الإجتماعية نلاحظ أن السياسة الإقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة إبتداءا من سنة 2001 كانت مغايرة تماما للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات من (الإصلاحات) من القرن العشرين ، وعلى هذا الأساس تم إطلاق و تنفيذ برامج تنموية (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو2005 -2009،برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014، برنامج توطيد النمو الإقتصادي (-2019 2015)، برنامج النمو الإقتصادي الجديد خلال الفترة - 2016- 2030، وذلك رغبة في تحقيق إنطلاقة إقتصادية حقيقة من أجل تحسين مختلف التوازنات الكلية للإقتصاد بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية و بالمقارنة مع الوضعية الإقتصاديه نوعا ما في إعادة إنتعاش النشاط الإقتصادي من جهة ،و من جهة أخرى كان تحليل النتائج المتوصل لها في إطار تنفيذ هذه البرامج التنموية نستنتج أنها متواضعة بالمقارنة مع حجم الموارد المالية المستخدمة ،خاصة فيما يتعلق بمعدل النمو حيث لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة بالإضافة إلى أن قطاع المحروقات لايزال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي الخام ، في حين أن قطاع الصناعة الذي يعتبر الأساس لكل نمو حقيقي ودائم بقي ضعيفا نوعا ما من خلال مساهمته في هذا النمو ، و بالتالي يمكن القول أن السياسة الإقتصادية المتبعة تفتقر إلى عنصر هام وهو نقص الفعالية رغم توفر حصص مالية ضخمة لإنجاح هذه البرامج التنموية من أجل الحصول على نتائج جيدة ، وذلك راجع إلى غياب إستراتيجية إقتصادية واضحة وشاملة والوتيرة المتواضعة للإصلاحات الإقتصادية بالإضافة إلى عدم تنويع مصادر تمويل هذه البرامج و الذي يرتكز على الإيرادات الجبائية البترولية حيث في حالة إنهيار أسعار المحروقات فإنه بالضرورة سيؤدي هذا إلى تعطيل هذه السياسة الإقتصادية .

قائمة المراجع:

قائمة المراجع

1 =باللغة العربية :

ا= كتاب :

1=بن زراع ، حيياة التشكيلة الإجتماعية والإقتصادية الجزائرية في مواحهة الريع ، جامعة الطارف، الحزائر ، 2021

2- سعدون بوكبوس، **الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1990،1989-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012

3=إكرام مياسي، **الإندماج في الإقتصاد العالمي، وإنعكاسته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار الهومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر،2011

4-مجدي محمود شهاب، **الإتجاهات الدولية الحديثة لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2002

5- محمد حسن بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999

6=مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية**، دار هومة، الجزائر 2008

7=عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والافاق**، دار الخالد للنشر والتوزيع، الجزائر،2011

8=كريم النشاشيبي واخرون، **الجزائر تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق**، دراسة حالة، خاصة لصندوق النقد الدولي 1998

ب=المجلات

9- العالية مناد و مرزق عاشور ، مدى مساهمة المشارع التنموية التي تبنتها الجزائر في تحفيف التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من2001- 2019 ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 16 ، العدد 22 ، 2020

. قائمة المراجع

10- اسامة صاحب منعم، **الاوضاع الإقتصادية للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830- 1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال** ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد4، العدد 3، 2008

11-بن عدة أمحمد ولكحل محمد ، مخطط الإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي في ظل مخطط النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر **2020 =2030 ، مجلة دراسات إقتصادية معاصرة ، المجلد 7، العدد 1 ، 2022**

12= بن طاهر حسين، **أزمة المديونية وبرامج التصحيح الإقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية بحوث إقتصادية، المجلد ب، العدد21 ،جوان ، 2009

13- براهيمي أسية وثابث اول وسيلة، **الإصلاحات الإقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية**، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 5، العدد 3، 2017

14- بن أحمد لخضر وزيان عاشور، **الإستثمارات العامة في الجزائر و إنعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية للفترة 2001=** 2010 ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات إقتصادية ، جامعة زيان عاشور ، العدد 20، 2014.

15=بن داودبة وهيبة ، التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار النمو الاقتصادي الحديد للقترة 2016-2030 ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 28 ،العدد 18 ،2022= بن الحاح جلول =16 =ياسين وشريط عابد، **تقييم برنامج التنمية الخماسي2010-2014 وإنعكاساته على، أداء الإقتصاد الجزائري**، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد4، العدد 4، 2016

17=بن عنتر عبد الرحمان ، **مراحل تطور المؤسسة الإقتصادية الجزائرية واقاقها المستقبلية**، مجلة للعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002

18= بوري محي الدين، **مجالات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر1990- 2003**، مجلة نور للدراسات ،العدد2، 2016

19= حفيظ فطيمة، **طرق تقييم برنامج التصحيح الهيكلي**، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد6، جوان2014

20=دحو سهيلة، **الإقتصاد الجزائري في ظل برنامج الإستقرار والتصحيح الهيكلي**، مجلة الإقتصاد والإحصائيات الكمية، المجلد 6، العدد 1، 2009

. قائمة المراجع

.....

21= شرقرق سمير، **إستراتيجية التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة حالة الجزائر للفترة 2014- 1970**، مجلة القدس للأبحاث والدراسات، العدد38 ،حزيران 2016

22=رشيدة أو بختي، محمد بزيان، **واقع الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، مجلة الإقتصاد والإدارة، المجلد 16 العدد 2 ديسمبر 2016

22= طارق قندوز، والسعدي قاسمي وإبراهيم بلحيمر، **المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر والتضخم والبطالة في الجزائر**، مجلة دراسات إنسانية وإجتماعية، جامعة وهران، العدد 7 جانفي 2017

23=زوزي محمد ،**إستراتيجيات الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث ،العدد **8** 2010،

24=كربالي بغداد، **نظرة عامة حول التحولات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد 8، جانفي، 2005

25- كمال زموري وأيوب صكري وسامي حمودة، **نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول العربية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة 1967- 2019**، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019

26= عبد الرحمان تومي ، الحزائر محاولتين من أحل التنمية شروط النحاح و أسياب الإخفاق، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ،المجلد 25 ، العدد 113 ،2019 ،عبر الموقع : search emarefa net ar detail rm =88621

27=عيسى بن ناصر، **الأثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامح التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2002

28=عبود عبد المجيد وعبود فراجي، **الإصلاح النقدي الجزائر ومقترح حذف الاصفار من الدينار الجزائري**، مجلة البشائر الإقتصادية المجلد3، العدد63 ،2017

29=عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والافاق**، دار الخالد للنشر والتوزيع، الجزائر،2011

30= علي بطاهر، **سياسات الإصلاح الإقتصادي**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، 2004

31= هدى بن محمد ، عرض و تحليل البرامح التنموية في الحزائر خلال القترة 2001- 2019 ، مجلة السياسة و الإقتصاد ، العدد5 ،جامعة قسنطينة ، جوان 2020

32- مراد مولاي حاج، **واقع ومصير السياسة الإقتصادية والإجتماعية للجزائر المستقلة**، مجلة دراسات في التنمية المجتمع، ، العدد الثالث ، جامعة حسيبة بن بلة علس ،شلف ، سبتمبر 2015

33- نبيلة عرقوب، **مسيرة التنمية في الإقتصاد الجزائري وآليات نجاحها**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 2،العدد24، 2011

34=نورالدين بلقليل والهاشمي بن واضح، **برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019 كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج – المسيلة وفقا لمشاريع سنة 2015**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي الوادي الجزائر ، العدد الثامن، جوان 2017

ت= مطبوعات

35-شعرة الدراجي ،الفصل الثاني ، محاضرات الاقتصاد الجزائري ص ص13= 14 ،جامعة جيجل، على الموقع ،2020-2021 ، محاضرات الاقتصاد الجزائري على الموقع: http://elearning.univ-jijel.dz/mod/resource/view.php?id=27237

36=ساعد محمد، **محاضرات لقياس الإقتصاد الجزائري**، جامعة بن خلدون ،تيارت، 2017-2018

37= بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008

38- سلامة وفاء ، مطبوعة إقتصاد جزائري ، جامعة 20أوت سكيكدة ،2017- 2018

39=سياش بيندة ، السياسات الإقتصادية في الجوائر ، جامعة محمد بوقرة بومرداس

ث= مقالات :

40=عمر مصطفاوي، **بنية الإقتصاد الجزائري قبيل الإستقلال**، على الموقع :

www .research gate net/publication s/345323083- qpl- alzy-alaqtsad-brut-alastolal/

ج= الرسائل و الاطروحات :

41= بلقة إبراهيم، سياسات الحد من الأثار الغير المرغوبة لتقليت أسعار النقط على الموازنات العامة قي الدول العربية المصدرة للنقط مع الإشارة لحالة الجزائر ، أطروحة دكتوراة غير منشورة ،جامعة حسية ين بوعلي ، شلف ، 2014= 2015

. قائمة المراجع

42= دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات على الإستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات،** دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016

43=سهام قرقور ، سلمى حناشي ، مصدار تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة و متغيراتها حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادي و التجارية وعلبوم التسيير ، قالمة 2013، ص121

44= سعداوي ، دور الخوصصة قي التنمية الإقتصادية حالة الحزائر أطروحة دكتورة في التخطيط الإقتصادي جامعة الجزائر ،2006=2007

4= سهام قرقور ، سلمى حناشي / مصدار تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة و متغيراتها حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادي و التجارية وعبوم التسيير ، قالمة 2013

45- رابح حمدي باشا، **التخطيط وتوجهاته الجديدة في الجزائر،** رسالة ماجستير ، الجزائر،1992

46=كريمة جياري ، الإستراتيجية التنموية في الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق (دراسة تحبيلية للسياسة التنموية الحزائرية و إعادة تنطيم مسارها في إطار التحول من التطام الإشتراكي إلى النطام الرأسمالي 1962= 2019) ،أطروحة دكتوراة، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3» 2020 -2021

48 = عبد الجليل هجيرة ، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الحزائري ،أطروحة دكتوراة تخصص مالية دولية ،جامعة أبوبكر بلقايد ، 2016=2017

49= عليواش امين عبد القادر، **اثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني،** رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

50=مليكة اوباية، **المحاولة المغاربية للإستثمار في النشاطات المالية،** وفقا للقانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص حقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2015-2016

51=قريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية،** دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراة، تخصص حقوق وعلوم سياسية، قسنطينة 3،2011 -2012

52= قريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية،** دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراة، تخصص حقوق وعلوم سياسية، قسنطينة 3،2011 -2012،

53= رابح حمدي باشا، **التخطيط وتوجهاته الجديدة في الجزائر**، رسالة ماجستير ، الجزائر، 1992

54=نسيبة بن يحيى ، اثر الصدمات الخارجية على الإقتصاد الجزائري قي ظل العولمة دراسة تحليلية قياسية للقترة 1980=2017 ، أطروحة دكتوراة تخصص مالية و نقود ، جامعة يحيى ين فارس المدية ، 2018= 2019

ح = القوانين :

55=المادة 5 من قانون رقم88-1 المؤرخ في 12جانفي1988 يتضمن القانون الاساسي للمؤسسات الإقتصادية ،الجريدة الرسمية، العدد2، الصادر بتاريخ 1-13-1988

56- القانون العام الذي يتعلق بصناديق المساهمة، الجريدة الرسمية، العدد2 ، الصادر في¨13 جانفي 1988.

57=مرسوم رقم 88-1 المؤرخ في 18 كتوبر 1988 يتعلق بجميع الاحكام التنظيمية التي تحول المؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي التفرد بأي نشاط إقتصادي أو إحتكار للتجارة، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 19 أكتوبر 1988.

58- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الميثاق الوطني، 16 جانفي 1986

59- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الميثاق الوطني، 16 جانفي 1986

60- الديوان الوطني للإحصائيات 2016

61- التعليمة رقم348 النئرخ في في ديسمبر2014 المتضمنة تدابير تعزيز التواونات الداخلية و الخارجية و سياسة التقشف

62-المرسوم التنفيدي 11/17المؤرخ في 15 / 1 /2017 المحدد لكيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص 145- 302المعنون بكيفية تسيير العمليات الإستثمارات العمومية المعنونة بميزانية الدولة للتجهيز

خ= ملتقيات و ندوات :

63= صالحي ناحية ومخناش فتيحة ، اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و برنامج التكميلي لدعم النمو و التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي خلال 2001=2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي ،الملتقى الدولي حول تقييم أثر البرامج العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو ، جامعة سطيف ، 11= 12مارس 2013

64= مجمد بوهزة و صباح براح ، أثر البرامج الإستثمارات العمومية على مربع فالدولار للإقتصاد الجزائري للفترة 2001= 2009 ، الملتقى الدولي حول أثر برنامج الإشمارات العمومية على و

إنعكاساتها على الشغل و و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال2001 = 2009 كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة سطيف، 11=12 مارس 2013

65=بوخدوني وهيبة، **التطهير المالي وخصوصية المؤسسات الجزائرية**، الملتقى الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، ملتقى الأغواط ، 8- 9 أفريل2002

66- إين بدعيدة عبد الله ، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية**، بحث مقدم إلى ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر ، 67=مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999

68= مجمد بوهزة و صباح براح ، أثر البرامج الإستثمارات العمومية على مربع فالدولار للإقتصاد الجزائري للفترة 2001= 2009 ، الملتقى الدولي حول أثر البرنامج الإسثمارات العمومية على و إنعكاساتها على الشغل و و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال2001 = 2009 ،جامعة سطيف، 11=12 مارس 2013

II = بالفرنسية :

1=**Livre :**

69-MAHFOUD BENOUN E ، DE LA COLINISATION AU DEVEPPEMENT POST- INDEPONDENCE UNE ESTOIRE ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LALGERIE 1830-1990 ،EDITION LAG ، 2009
1994.

70- Hocine beni saad، algerie restrictions et reformes economique

(1973-1999) ، opu algerie

71-Ahmed ben bitour، l'algerie au troisieme millinaire d(éficit et pentON tialité s alger ، edition marinoor، 1998

72= .UNI blida2DZ- /FR/WLT- content/11/2018/24/SITES/UPLOADS/

73=BLMIMER AMMAR ،DETTE EXTERIEURE DE L Algéri e casbah، edition alger ،1998.

74= BEN BITOUR AHMED، ALGERIE AU TROISIEME MILLINAIRE DEFIT ET POLITION ،EDITION MARINOOR ALGER،1998

75= BLMIMER AMMAR ،DETTE EXTERIEURE DE L Algéri e casbah، edition alger ،1998.

76= Baba Ahmed، Mustapha Algerie Diagnostic Dun Non Devellopement، Larama-Ttan، Paris

77=MAHFOUD BENOUN ، DE LA COLINISATION AU DEVEPPEMENT POST- INDEPONDENCE UNE ESTOIRE ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LALGERIE 1830-1990 ،EDITION LAG ، 2009

78- Hocine beni ssaad، algerie restrictions et reformes economique (1973-1999) ، opu algerie

79= Hocine Ben Ssad ، **Algerie Restriction S Et Reformes Economiques 1979-1993** ، Opu Alger ،1994

= **Les rapport:**

80=Fatiha talahite ، **reformes et transformations economiques en algérie**، rapport en vue d'Obtention du diplôme habilitations a diriger des recherches universitè paris

81-NORD UFR DES SCIENCES ECONOMIMIQUE ET GESTION ، 2010

III = **مواقع الأنترنيت :**

= أثر القطاع الصناعي، **ضمن برامج إستثمارات العمومية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر للفترة 2001—2016**، دراسة تطبيقية مؤشر هندفل هرشمل على الموقع:

https://univ-blida2.dz/fr/wp-content/uploads/sites/24/2018/11f

. قائمة المراجع

= روابح عبد الباقي وغياط الشريف، **الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، نادي الدراسات الإقتصادية جامعة الخروبة على الموقع :www.clubnada.jeeran.com

– بشيكر عابد ، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، على الموقع :

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/240/13/2/8014

=المحاضرة الثانية، **مراحل تطور الإقتصاد الجزائري**، ص ص3–4 » على الموقع:

=https://www.slideserve.com/molly–delgado/02

– عمر مصطفاوي، **بنية الإقتصاد الجزائري قبيل الإستقلال**، على الموقع :

www .research gate net/publication s/345323083– qpl– alzy–alaqtsad–brut–alastolal/

فهرس المحتويات

مقدمة : 2

المحور الأول: الإقتصاد الجزائري قبل الإستقلال.....3

أولا: خصائص الإقتصاد الجزائري في العهد الإستعماري.....3

ثانيا : الأوضاع الإقتصادية في ظل الإستعمار الفرنسي.....3

ثالثا- محاولات البحث عن النفط وإستغلاله : 8

1=إصدار مراسيم التسيير الذاتي : 9

2=إيجاد بعض الإجراءات الفعلية إتجاه القطاع العمومي الغير الزراعي :.....9

المحور الثاني: الإقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط المركزي ومحاولات التنمية خلال الفترة 1967 -1979.....11

4- تقييم التجربة التخطيطية خلال الفترة 1967-1979:.....24

4-1- إيجابيات: 24

4-2- السلبيات :.....25

المحور الثالث: مرحلة التنمية اللامركزية للفترة 1980- 1989.....27

آولا-المخطط الخماسي الأول 1980-1984:.....27

المحور الخامس : مرحلة الإصلاحات الإقتصادي1986-1993 50

أولا:التحول نحو الاقتصاد السوق :.....50

. قائمة المراجع

=""القطاع الخاص أكفأ من الحكومة في إدارة نشاطه الاقتصادي أي القطاع العام لتلك الإدارة التي لاتستزف الفائض ، وتحوله إلى عجز دائم و مستمر.....51

ثانيا – برنامج التثبيت الإقتصادي: 52

3-اهداف برنامج التصحيح الهيكلي:.....55

4- محاور برنامج التصحيح الهيكلي: 56

5- نتائج برنامج التصحيح الهيكلي.....58

المحور السادس :برامج الإنعاش الإقتصادي......62

أولا – برنامج الإنتعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004:.....62

2-مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004: 62

3- اهم محاور البرنامج: 64

3-4- التشغيل والحماية الإجتماعية:.....66

3-5- تحسين الإطار المعيشي: إهتم هذا البرنامج 66

4-نتائج البرنامج :.....67

ثانيا – البرنامج التكميلي لدعم النمو2005 -2009 68

2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009: 68

3-المحاور الكبرى للبرنامج:.....69

ثالثا – برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014: 73

1- التعريف بالبرنامج:.....73

. قائمة المراجع

.....

3-4-دعم التنمية الإقتصادية :.....77

3-5- مكافحة البطالة:.....77

3-6-البحث العلمي وتكنولوجيات الإعلام والإتصال: 77

4 - نتائج برنامج توطيد النمو الإقتصادي2010-2014.....78

4- 1- القطاع الفلاحي:.....78

4-2- قطاع التنمية والأشغال العمومية:.....79

4- 3- قطاع الخدمات:.....79

4-4- قطاع المحروقات:""" شهد هذا القطاع تراجعا خلال سنتي 2012 - 79

رابعا -برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019 80

1- التعريف بالبرنامج : 80

2 - أهداف البرنامج : يهدف البرنامج إلى مايلي:.....81

4-إنهيار أسعار النفط و أثره على برنامج التوطيد النمو الإقتصادي :.....83

خامسا - برنامج النمو الإقتصادي الجديد خلال الفترة 2016-2030:.....85

2- مراحل الإقلاع برنامج النمو الإقتصادي الجديد :.....86

2- **1-مرحلة الإقلاع الإقتصادي 2016 - 2019:** 86

2-3 - مرحلة الاستقرار والدمج و الإلتقاء من 2026 -2030 :.....87

3-أهداف البرنامج: 87

. قائمة المراجع

4 محتوى البرنامج :.....88

4= 2= قطاع المالية : تضمن جملة من الإصلاحات تمثلت فيمايلي :.....89

4=3= توفير الإستثمار عبر تطام للإستثمار في المرافق العامة :"".....90

4= 4 =الرقمنة و تطوير نظام إحصائي جديد: ".....90

4= 5=قطاع الصناعة الصيدلانية :.....91

4= 6=قطاع الفلاحة :.....91

4= 7=قطاع الطاقة 2020=2023:.....92

الخاتمة :.....93